



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير



دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري
- وكالة تيارت - 540

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الدكتورة:
ساجي فاطمة

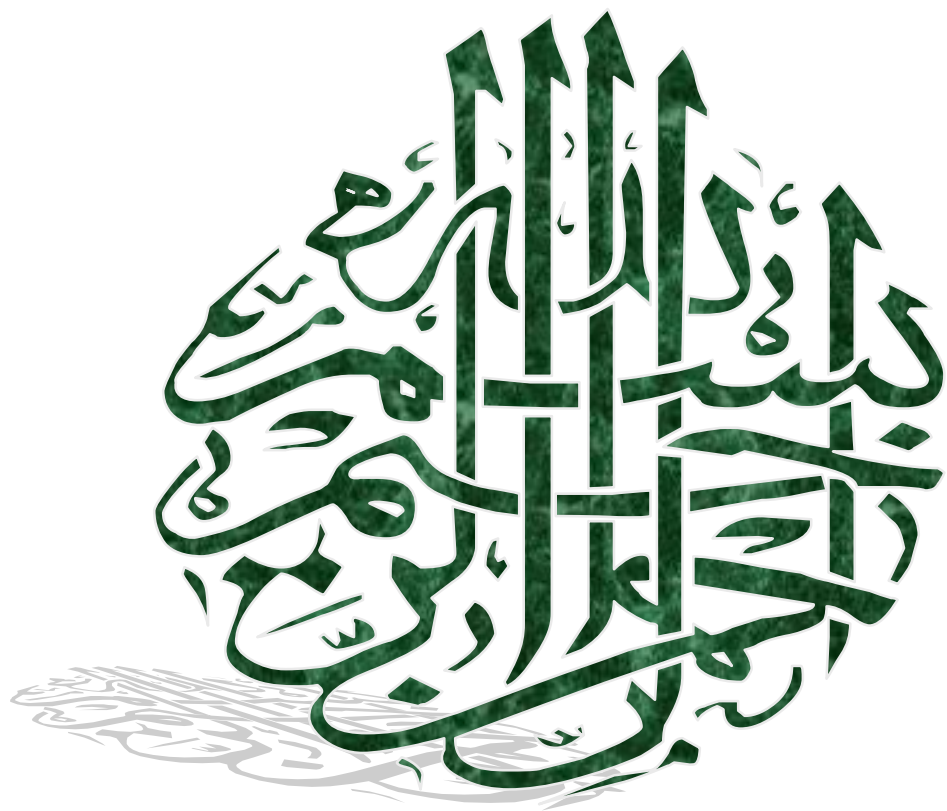
من إعداد الطالب:
بالعجين رياض

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	شريط عابد
مقررا	أستاذة محاضرة أ	ساجي فاطمة
مناقشا	أستاذ مساعد أ	مسري الجيلالي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/05/02

السنة الجامعية
2019/2018



الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع أتوجه بالشاء
العطر والشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذة المحترمة السيدة " ساجي فاطمة " على
كل ما قدمه من توجيهات قيمة وملاحظات نيرة طوال فترة انجاز هذا العمل.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة بحثنا.

وأوجه الشكر الجزيل إلى نائب مدير البنك الوطني الجزائري السيد " العربي ميدون " وإلى كل
من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات.

ملخص

تشكل القرارات الاستثمارية جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة هذه القرارات وتحليلها والعمل على ترشيدها سبيل في إنجاح المشروع والتنمية ذاتها. وعلى هذا الأساس فإن دراسة الجدوى دراسة تحليلية تهدف إلى التقييم العام للمشاريع المطروحة والمقترحة، إذ يتم من خلالها النظر في إمكانية تنفيذ مشروع ما، كما تعدّ دراسة الجدوى أيضاً ذات أهمية لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل استثمارات ومشاريع تجارية، وخصوصاً عند طرح فكرة جديدة، إذ تساعد دراسة الجدوى على النظر في احتمال نجاح الفكرة أو فشلها، وبالتالي إرشاد الشخص إلى إلغائها قبل الخوض فيها وتكبّد الخسائر، كما وتعمل دراسة الجدوى على إعطاء الصورة الكاملة والشاملة للمشروع من خلال وضع خطة سير العمل، وتحديد احتياجات السوق، ومدى التنافس مع التجار، ومعرفة أية مخاطر متوقعة ومحاولة تجنبها، بالإضافة إلى تحديد التكاليف والأرباح المحتملة، وبإمكان دراسة الجدوى أن تعطي حلولاً وبدائل جديدة تفتح آفاقاً ملهمة للأشخاص ذوي المشاريع إلى أفكار وتحسينات لم تكن في الحسبان قد تزيد من نسبة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى، المشاريع الاقتصادية، الاستثمارات، القرارات الاستثمارية، معايير وطرق التقييم.

Abstract

Investment decisions are part of the process of economic and social development, study these decisions, analyze them and work to rationalize them in the success of the project and development itself. On this basis, the feasibility study is an analytical study aimed at the general evaluation of the proposed projects, through which the possibility of implementing a project is considered. The feasibility study is also important for the capital owners wishing to make investments and commercial projects, the feasibility study helps to consider the probability of the success or failure of the idea, and thus guide the person to cancel it before going into it and incurred losses. The feasibility study also provides a complete and comprehensive picture of the project through the development of the work plan and determine the needs of the market and the extent of competition with traders, identify and avoid any foreseeable risks, as well as identify potential costs and profits. The feasibility study can provide new solutions and alternatives that open inspiring prospects for project people to unproven ideas and improvements that may increase profit margins.

Keywords: feasibility study, economic projects, investments, investment decisions, standards and methods of evaluation.

Résumé

Les décisions d'investissement font partie du processus de développement économique et social, étudier ces décisions, les analyser et s'efforcer de les rationaliser conduit à la réussite de ce projet et à le développer. De ce fait, l'étude de faisabilité est une étude analytique visant à l'évaluation générale des projets proposés, à travers laquelle la possibilité de mettre en œuvre un projet est envisagée. L'étude de faisabilité est également importante pour les propriétaires de capitaux souhaitant réaliser des investissements et des projets commerciaux. Elle permet également d'évaluer la probabilité de succès ou d'échec de l'idée et ainsi de guider la personne à l'annuler avant de la concrétiser et de subir des pertes. L'étude de faisabilité fournit également une image complète et exhaustive du projet grâce à l'élaboration d'un plan de travail, la détermination des besoins du marché et permet aussi de connaître l'ampleur de la concurrence avec les opérateurs, elle aide aussi à identifier et éviter les risques prévisibles, ainsi que les coûts et bénéfices potentiels. L'étude de faisabilité peut fournir de nouvelles solutions et alternatives qui ouvrent des perspectives inspirantes pour les porteurs de projets à des idées non éprouvées ainsi que des améliorations susceptibles d'accroître les marges bénéficiaires.

Mots-clés : étude de faisabilité, projets économiques, investissements, décisions d'investissement, normes et méthodes d'évaluation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير.
	الملخص.
	فهرس المحتويات.
	قائمة الأشكال.
	قائمة الجداول.
أ	مقدمة.
08	الفصل الأول: مفاهيم عامة لدراسة الجدوى الاقتصادية.
09	تمهيد.
10	المبحث الأول: أسس حول الجدوى الاقتصادية
10	المطلب الأول: التطور التاريخي لدراسات الجدوى.
11	المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.
13	المطلب الثالث: أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية.
16	المبحث الثاني: دراسة الجدوى المتطلبات، المجالات، الأساسيات، والمراحل.
17	المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى ومجالات تطبيقها.
19	المطلب الثاني: أساسيات ومراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.
25	المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية.
28	المبحث الثالث: مكونات دراسة الجدوى التفصيلية.
26	المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية للمشروع.
29	المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع.
33	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.
36	خلاصة الفصل.
37	الفصل الثاني: الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية.
38	تمهيد.

فهرس المحتويات

39	المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.
39	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.
42	المطلب الثاني: عموميات حول المشروع الاستثماري.
47	المطلب الثالث: القرار الاستثماري.
48	المبحث الثاني: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية.
48	المطلب الأول: تعريف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.
49	المطلب الثاني: خطوات وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية.
51	المطلب الثالث: البيانات اللازمة للتقييم والعوامل المؤثرة في هذه العملية.
56	المبحث الثالث: أساليب ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية.
56	المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.
60	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.
62	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة.
65	خلاصة الفصل.
66	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.
67	تمهيد.
68	المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته.
69	المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري.
71	المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016.
72	المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.
77	المبحث الثاني: تقنيات البنكية في منح القروض.
77	المطلب الأول: إجراءات عملية منح القروض.
81	المطلب الثاني: عقد القرض.
84	المطلب الثالث: تمهيد لمشروع صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات -تيارت-.
86	المبحث الثالث: نموذج عن دراسة تقنوا اقتصادية لمشروع استثماري ممول من طرف وكالة تيارت

فهرس المحتويات

	للبنك الوطني الجزائري.
86	المطلب الأول: الدراسة القانونية والاجتماعية للمشروع.
88	المطلب الثاني: الدراسة الفنية والمالية للمشروع.
95	المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري القائم.
102	خلاصة الفصل.
104	خاتمة.
109	قائمة المختصرات.
111	قائمة الملاحق.
113	قائمة المراجع.
121	الملاحق.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	الجدوى الاقتصادية دراسة مراحل	01-01
23	مراحل دراسة وتقييم المشروعات	01-02
24	الاقتصادية الجدوى لدراسة المتبادلة الداخلية العلاقات	01-03
32	مراحل دراسة الجدوى الفنية	01-04
35	مراحل دراسة الجدوى التفصيلية	01-05
44	تكامل أهداف المشروع	02-06
70	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.	03-07
74	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري	03-08
79	تحديد مدة العقد	03-09

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
73	توزيع موظفي وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري.	03-01
78	تطبيق نسبة الفائدة	03-02
82	صلاحيات منح القروض	03-03
89	الهيكل الاستثماري للمشروع مع تكاليفه	03-04
89	الهيكل المالي للمشروع	03-05
90	جدول سداد القرض البنكي	03-06
91	الميزانية التقديرية للأصول والخصوم للسنوات الخمس	03-07
92	رقم الأعمال المتوقع	03-08
93	تكاليف اليد العاملة المباشرة	03-09
93	تكلفة شراء المواد الأولية	03-10
94	التكاليف التشغيلية المباشرة	03-11
94	التكاليف العامة	03-12
95	التكاليف التشغيلية غير المباشرة	03-13
95	إجمالي التكاليف التشغيلية	03-14
96	نتيجة التشغيل الإجمالية	03-15
96	معدل العائد الداخلي	03-16
97	القدرة على سداد القرض	03-17
98	الميزانية المالية للمشروع	03-18
99	النسب والمؤشرات المالية للمشروع	03-19

مقدمة

مقدمة

تحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن نجاح المشروع الاستثماري في المستقبل يتوقف على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بداية حياة المشروع ، لذا يعتبر قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشاريع مؤسسات كانت أو أشخاص طبيعيين، إذ يعتبر هذا الأخير من القرارات الهامة وربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال أهم ولا اخطر من قرار الأنفاق الاستثماري.

إن الدراسات الخاصة باقتصاديات المشروع وجدواها من الموضوعات التي تنال اهتماماً متزايداً من جانب المستثمرين، ورجال البنوك، والشركات الاستثمارية، والأجهزة والمؤسسات القائمة على أمر الأنشطة الاستثمارية. إذ يحظى موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تزداد أهميتها في الدول النامية التي تتميز بندرة واضحة في الموارد المتاحة المادية والبشرية ما يحتم الاستخدام الرشيد لها، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرارات الاستثمارية، فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف.

ومن هذه الحقائق تأتي أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع. فأهمية هذه الدراسات تتمثل في سعيها لإقامة دليل علمي وبأسلوب كمي على مدى صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه بإنفاق استثماري معين من عدمه، وبالنظر لكون دراسات الجدوى وتقييم نتائجها وتحديد المفاضلة بين المشروعات التنموية ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي وسيلة علمية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أكثر أهمية وشمولية بالنسبة للمجتمع، فلا بد من وجوب التعامل معها بأسلوب رصين ودقيق بصورة معقولة، بهدف الوصول إلى درجة عالية من المصدقية لنتائجها.

مقدمة

1. إشكالية البحث:

يجتهد كثير من المستثمرين بإنشاء مشروعات استثمارية و باختلاف نوع أنشطتها - صناعية ، زراعية وتجارية ، دون إعداد الدراسات الاقتصادية والمالية والفنية التي تحدد جدوى هذه المشروعات و بالتالي يؤدي إلى فشل المشروعات الجديدة، و من هنا تبرز وجود أهمية لإطار تحليلي يعتمد عليه في اتخاذ القرار الاستثماري ، و الاهتمام بكل الدراسات المتعلقة به بعيدا عن العشوائية و التخمين، لذا قبل اتخاذ القرار الاستثماري أو التطرق لأي خطوة مرتبطة بالتنفيذ لابد من دراسات تفصيلية. وبناء عليه يمكن تلخيص المشكلة في التساؤل الآتي:

كيف يمكن أن تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية وبالأخص دراسة الجدوى المالية في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الاقتصادية؟ وما واقع تطبيق هذه الدراسة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بدراسة الجدوى؟ وماذا نقصد بالمشروع الاستثماري؟
- ما هي مختلف الدراسات المتعلقة بالمشروع الاستثماري؟
- ما أهمية التقييم بالنسبة للمشروع الاستثماري؟
- كيف يتم تحديد و تقييم العوامل التي تتحكم في مدى نجاح و قبول المشروع في إطار دراسة حالة لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

2. فرضيات البحث:

يمكن لنا صياغة الفروض فيما يلي:

- تمثل عملية دراسة الجدوى الأداة والوسيلة العلمية لمعرفة مدى صلاحية المشروع.
- تدرس المؤسسات المالية جدوى المشروع الاستثماري من كل جوانبه، القانونية والتقنية والمالية، من أجل اتخاذ قرار التمويل.

مقدمة

- اغلب القرارات المتعلقة باختيار المشاريع الاستثمارية يتم اتخاذها دون الرجوع إلى مكاتب الخبرة المتخصصة في هذا المجال ودون أسس علمية رشيدة.

3. المنهج المستخدم في البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر والإحاطة بالموضوع من كل جوانبه تم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يمكنان من توضيح جوانب الموضوع النظرية من خلال الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد أستعمل منهج دراسة حالة.

4. أدوات البحث: تتمثل الأدوات والوسائل المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية:

- **البحث المكتبي:** من مراجع مشكلة من الكتب والمجلات، مقالات والأطروحات ورسالات الماجستير.

- **المقابلة الشخصية:** عند إجراء دراسة حالة قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع إطارات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، وتلقينا بعض الوثائق والمنشورات المقدمة من طرفها.

- **التشريعات والقوانين:** التشريعات والقوانين المنشورة في الجريدة الرسمية ذات الصلة بالموضوع.

- **البحث في شبكة الانترنت:** والمتمثلة في المواقع الالكترونية الرسمية.

5. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال النقاط الآتية:

- توضيح أهمية خطورة عدم العمل على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

- تحديد المعايير الأكثر أهمية في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية والتي ينبغي توفرها في دراسات الجدوى المقدمة لشغل المشاريع الاستثمارية.

- المساهمة في إضافة معلومات ونتائج قد تكون داعما لبحوث مستقبلية.

6. أهداف البحث: هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

مقدمة

- توضيح الإطار النظري لدراسات الجدوى الاقتصادية والتعرف على المراحل التي تمر بها؛
- التعرف على مختلف الطرق والمعايير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؛
- بيان كيفية اعتماد البنك الوطني الجزائري وبالأخص وكالة تيارت على نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ قرار التمويل، من خلال تحليل دراسة جدوى لمشروع استثماري على مستوى الوكالة.

7. أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار موضوع البحث يرجع لعدة اعتبارات موضوعية و أخرى ذاتية وهي كالتالي:

- أسباب ذاتية: وتتمثل فيما يلي:
 - السعي وراء اكتساب خبرة شخصية في هذا الموضوع؛
 - الميل الشخصي للبحوث المتعلقة بالاستثمارات؛
 - يرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بالتخصص الدراسي (إدارة مالية).
- أسباب موضوعية: وتتمثل هذه الأخيرة في:
 - الأهمية التي يحظى بها موضوع دراسة جدوى وتقييم المشاريع سواء كان على المستوى العلمي في الجامعات، أو على المستوى العملي في البنوك والمؤسسات ومكاتب الدراسة؛
 - الدور والأهمية التي تلعبها دراسة الجدوى في التأثير على قرار الاستثمار؛
 - الرغبة في التعرف على طرق التقييم المختلفة التي يتناولها هذا الموضوع والتي تساعد المستثمرين في تحديد مدى صلاحية المشروع وتفادي الوقوع في مخاطر مشاريع فاشلة.

8. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مصلحة القرض- وكالة تيارت 540 - للبنك الوطني الجزائري.
- الحدود الزمنية: كانت الدراسة لقرض استثماري لمؤسسة صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات، ابتداء من سنة 2018 لمدة خمس سنوات تقديرية.

مقدمة

9. صعوبات البحث: إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في حقيقتها عن جل

الباحثين، ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالبحث والتي تعكس لنا الواقع

الاستثماري؛

- عدم الإفصاح، ونقص الشفافية، والتناقض في بعض الأحيان؛

- صعوبة الحصول على المشاريع للقيام بدراسة تطبيقية.

10. الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تقييم

المشاريع الاستثمارية، وفي ما يلي أشير إلى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تمكنت من

الإطلاع عليها:

• دراسة للباحث تمجددين نور الدين من جامعة ورقلة بالجزائر، سنة 2009،

بعنوان: "دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العملية"،

نشرت في مجلة الباحث، و ركزت الدراسة على التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية

ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية . حيث تبين من خلال هذه الدراسة وجود صلة

قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات و معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة، كما

توصلت الدراسة إلى أن استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية في الدول النامية يبقى

مرتبط بالعديد من النقائص و المشاكل التي تحول دون تأصيل الجوانب النظرية لدراسات

الجدوى بما يتواءم و الواقع العملي. و لقد اقترح الباحث ضرورة إعادة تنظيم مهنة

الاستشارات بحيث تقتصر على المتخصصين ن لهم خلفية كاملة عن الجوانب المختلفة

لدراسات الجدوى.

• دراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة تلمسان بالجزائر،

سنة 2010، دراسة الباحث بن مسعود نصر الدين بعنوان: "دراسة وتقييم المشاريع

الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف (S.CI.BS)"، والتي

هدفت في أول محطة (الجانب النظري) إلى التعرف على المشروع الاستثماري وعرض

مقدمة

أهم الدراسات المتعلقة بالمشروع، إضافة إلى توضيح أهم الطرق المعتمد عليها في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة، أما في الجانب التطبيقي تم دراسة مشروع استثماري متمثل في إضافة خط ثاني للإنتاج، لقد توصلت نتائج الدراسة التي قام بها الباحث أهمها ضرورة القيام بدراسة جدوى تفصيلية من أجل التقليل من المخاطر وعدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروع.

● دراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، سنة 2006،

دراسة الباحث بن حسان حكيم بعنوان: "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة لصناعة الفرينة والسميد"، والتي هدفت إلى توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أثر المشاريع الحكومية على المستوى القومي، أي مدى ربح المجتمع، إضافة إلى ذلك انه يتم تحديد موقع المشروع على ضوء عدة عوامل، منها عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة: من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، تطرقت كل من دراستنا وهذه الدراسات لإعطاء لمحة حول ماهية دراسة الجدوى، وتحديد أهم المعايير التي يمكن إستخدامها في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية لاتخاذ القرار النهائي. إلا أن الاختلاف الذي يميز دراستنا عن الدراسات السابقة يتمثل في أن المشروع موضوع الدراسة تناول تقييم مشروع قائم، على الدراسات السابقة التي كانت تدور حول تقييم فكرة التوسع في مشروع قائم.

11. تقسيم البحث: من أجل طريقة أفضل للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم

البحث الى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل أخير تطبيقي، ويمكن استعراض هيكل

البحث كما يلي:

مقدمة

- **الفصل الأول:** تم تخصيصه للتطرق للجانب النظري بشكل مختصر من الموضوع تحت عنوان: "مفاهيم عامة لدراسة الجدوى الاقتصادية" بحيث قسم إلى ثلاث مباحث، فتم التطرق في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم وأهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية، وفي المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مجالات دراسة الجدوى وخطوات تحليل الفرص الاستثمارية، انطلاقاً من تحديد تلك الفرص إلى غاية الدراسة التمهيدية والتفصيلية عليها. أما المبحث الأخير فقد تضمن مراحل الدراسة التفصيلية بشكل مفصل ومبسط.
- **الفصل الثاني:** تم تخصيصه لإعطاء صورة مختصرة حول المشاريع الاستثمارية وتقييمها باستخدام مختلف المعايير والأساليب تحت عنوان: "الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية" بحيث قسم إلى ثلاث مباحث، الأول يختص بإعطاء لمحة عن مفهوم للاستثمار والقرار الاستثماري ومفهوما للمشاريع الاستثمارية مع تحديد أنواعها المختلفة، أما الثاني فركز على تحديد ماهية تقييم المشاريع وذلك بإعطاء مفهوم لعملية التقييم وتبيان أهمية تقييم المشاريع، وفيما يخص المبحث الثالث فقد تضمن مختلف المعايير والأساليب المستخدمة في عملية التقييم في الظروف المختلفة.
- **الفصل الثالث:** الذي يضم الدراسة الميدانية أي دراسة الحالة للقرض الاستثماري لدى البنك الوطني الجزائري، اختص بتعريف البنك الوطني الجزائري بشكل عام وتعريف وكالة تيارت للبنك بشكل خاص، إضافة إلى ذلك تناول الإجراءات والخطوات المتبعة لمنح القرض على مستوى الوكالة ومن ثم أعطى نظرة حول مشروع صناعة قطاع غيار ممول من طرف البنك الوطني الجزائري والدراسة التفصيلية له مع تطبيق بعض المعايير والنسب المالية.

الفصل الأول

مفاهيم عامة لدراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الأول: أسس حول الجدوى الاقتصادية

المطلب الأول: التطور التاريخي لدراسات الجدوى.

المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى المتطلبات، المجالات، الأساسيات، والمراحل.

المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى ومجالات تطبيقها.

المطلب الثاني: أساسيات ومراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية.

المبحث الثالث: مكونات دراسة الجدوى التفصيلية.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية للمشروع.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.

تمهيد

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية اهتماما كبيرا في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، لذا تعد دراسة الجدوى للمشاريع من أهم الوسائل الاقتصادية، والمالية، والإدارية التي يجب على كافة المنشآت مهما كانت طبيعة عملها التقيد بإعدادها عن طريق الاستعانة بمجموعة من المحللين، والخبراء الاقتصاديين، والمالين حتى يتم وضع الدراسة بناءً على مجموعة من الخطوات الدقيقة، والتي تساهم بتطبيقها على أرض الواقع مع الاهتمام بمبدأ الحيطة، والحذر قبل اتخاذ أي خطوة في العمل حتى يساهم في الوصول إلى تحقيق نتائج مناسبة، ودقيقة.

بحيث تتمتع هذه الأخيرة بأهمية بالغة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل استثمارات ومشاريع تجارية، وخصوصاً عند طرح فكرة جديدة، إذ تساعد دراسة الجدوى على النظر في احتمال نجاح الفكرة أو فشلها، وبالتالي إرشاد الشخص إلى إلغائها قبل الخوض فيها وتكبد الخسائر، كما وتعمل دراسة الجدوى على إعطاء صورة كاملة وشاملة للمشروع وذلك من جوانب عدة : سوقية، فنية، مالية، بيئية، اقتصادية واجتماعية، قد تعطي حلولاً وبدائل جديدة تفتح آفاق ملهمة للأشخاص ذوي المشاريع إلى أفكار وتحسينات لم تكن في الحسبان قد تزيد من نسبة الأرباح.

ففي هذا الفصل نسعى إلى تحديد ماهية دراسات الجدوى، و المراحل التي تمر بها. وعلى ضوء ما

سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** أسس حول الجدوى الاقتصادية
- **المبحث الثاني:** دراسة الجدوى المتطلبات، المجالات، الأساسيات، والمراحل
- **المبحث الثالث:** مكونات دراسة الجدوى التفصيلية

المبحث الأول: التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية

يشمل هذا المبحث ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سوف نتطرق إلى تحديد جذور دراسة الجدوى الاقتصادية، أما في المطلب الثاني نتعرض إلى جملة من التعاريف الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية، أما في المطلب الثالث و الأخير فنحدد فيه أهمية دراسة الجدوى بالنسبة لكل من المستثمر، المجتمع و المشروع وكذا تحديد أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لدراسات الجدوى

تمتد جذور دراسة الجدوى إلى عام 1936 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون التحكم في الفيضانات (Flood Control)، الذي يميز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها. وتعتمد في ذلك على أسلوب تحليل المنافع والتكاليف، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي كيتير عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال أو عند الاقتصادي Dean Joël سنة 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الإستثمارية، إلا أن أول عمل ظهر محتويا المبادئ الأساسية لتلك الدراسات كان عام 1950م في صورة كتاب قامت لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده وعرف بالكتاب الأخصر.

ولقد تلت بعد ذلك عدة أعمال و كتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ و القواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها: دليل منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) 1969 ، وتم تطويره عام 1974 ، دليل البنك الدولي عام 1975 ، دليل لإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1972 و طور عام 1993 ، وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي و يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية

بشقيها الجزئي و الكلي ومتأثرا إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات.¹

المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية نذكر منها:

- عرف الدكتور أحمد تميم دراسة الجدوى على أنها "أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة و ذلك على أسس فنية ، مالية و على ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع ، تكاليف التشغيل ، طاقات التشغيل، الإيرادات ، نمط التكنولوجيا المستعملة و اليد العاملة الموظفة".

من هذا التعريف يتضح لنا:

- أن دراسة الجدوى تتصف بأنها طريقة علمية تتصف بالابتعاد عن العشوائية في القرارات.

- أن دراسة الجدوى تستند على أسس و ركائز تستوجب دراسات وافية.

لكن هذا التعريف لا يذكر فيه إمكانية التخلي عن المشروع كلية، في حالة ما إذا كانت الدراسات غير موثوقة.²

- عرفت دراسة الجدوى الاقتصادية من طرف الدكتور عبدو العزيز السيدو مصطفى على أنها "سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التي تقضى في التحليل النهائي بإقرار إنشاء مشروع استثماري معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديدا أو توسعا في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر."³

- وفي تعريف آخر يرى الدكتور كاظم جاسم العيساوي أن دراسة الجدوى "هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من

¹ تمجددين نور الدين، "دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العلمية"، مجلة الباحث، العدد 2010/07-2009، جامعة ورقلة، ص205.

² أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان"، الطبعة 3، دار النشر، القاهرة، 1997، ص

³ عبدو العزيز السيدو مصطفى، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية"، الدار الجامعية، القاهرة 2012 ص8.

بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة. ولا بدّ أن تتصف تلك الدراسات بالدقّة والموضوعيّة والشمولية؛ فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، إيرادات) أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.¹

● عرفت كذلك بأنها: " تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية... الخ، و ذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة.²

● كما عرفت منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة **unido** دراسة الجدوى بأنها "تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررّة، و بإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددًا على الإستثمار."³

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي أداة عملية أو أسلوب علمي متبع من طرف المستثمر من خلاله يتم تقدير احتمالات نجاح الفكرة الاستثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وبالتالي تجنب هذا الأخير الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي، على مستوى المشروع الخاص و على المستوى القومي، وذلك لما توفره من معلومات وبيانات التي من شأنها يتم اتخاذ القرار الحاسم المتمثل في الاستثمار من عدمه.

1. أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

ويمكن أن نلخص أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية تبعا لنطاق استخدامها كما يأتي:

¹ كاظم جاسم العيساوي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار المناهج، الأردن، عمان، 2011 ص 40 .

² صلاح الدين حسن السيسى، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، دار الفكر العربي، القاهرة 2003 ، ص 19.

³ محفوظ جودة، حسين اليحيى، "تحليل و تقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، القاهرة، 2008، ص 12.

- **القطاع الخاص:** إن لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة بالنسبة للقطاع الخاص وذلك لضخامة المبالغ المستثمرة في بعض المشروعات الاقتصادية أحيانا , و كذلك البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية التي تؤكد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين, ويمكن أن تحقق دراسة الجدوى الاقتصادية للمستثمر في القطاع الخاص ما يأتي¹:
 - وجود فرص استثمارية أو أفكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية .
 - يمكن للمستثمر في القطاع الخاص أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها بحسب الأولويات.
 - نتائج دراسات الجدوى تمثل وتعتبر كمرشد للمستثمر الفرد، تساعد على متابعة مراحل تنفيذ المشروع بحيث يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.
- **بالنسبة للمشروع نفسه (المؤسسة):**
 - إن أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمؤسسة تتجلى فيما يلي²:
 - تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الأراضي ، إقامة المباني ، توريد الآلات و المعدات ، وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية.
 - إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة.
 - يتوقف قرار مؤسسات التمويل لمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها وتعتمد مؤسسات التمويل الدولية على هذه الدراسة عند فتح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية الإقليمية في الدول النامية.

¹ سعد طالب كاظم، "دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تخصصي لطب و جراحة العيون في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد الرابع عشر - العدد (3)-2017 ص 897.

² أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية"، منشورات جامعة بنها، مصر 2011 ص 36.

- مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها، وإلى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال.

● **بالنسبة للبنك:** تساعد دراسة الجدوى البنك التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما يجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الائتمان المصرفي وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة (قياس الجدارة الائتمانية)، لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل ولكن يلجأ إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده¹.

● **بالنسبة للدولة:** إن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه ضياع الموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها، كما أن اختيار المشروعات ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب وجود أسلوب يساعد على المقاضلة بين هذه المشروعات من خلال مجموعة من المعايير توفرها دراسة الجدوى، وتعمل أيضا على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية، وتشترط الدولة أيضا لمنح ترخيص بإقامة مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن،

¹ عبد الحميد الشواربي، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 109-

وأن العوائد و المنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن، ومع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي تتزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج، وهذا ما يرفع من درجة المنافسة بين المشروعات وهنا تتعاضد أهمية دراسات الجدوى والإقبال عليها خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تجد صعوبات في تسويق منتجاتها في مثل هذه الظروف.¹

2. أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيق عدة أهداف نذكر أهمها:²

- اختيار المشروعات الاقتصادية التي تحقق أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد .
- إتاحة فرصة لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.
- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تساعد على حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل البطالة، التضخم... الخ.
- الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، والتي تقوم بدورها بعمل التعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية للمشروع بجميع مستوياته.
- تقديم دراسات الجدوى للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع كجدارته الائتمانية مما يجعلها تقبل تمويله.
- تفيد دراسات الجدوى المستثمر في الاطمئنان على أمواله وإستثماراته ليس في الوقت الحاضر فقط وإنما في المستقبل أيضا من خلال معرفة:
 - معدل العائد على الأموال المستثمرة.

¹ علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، "أسس دراسة الجدوى للمشاريع الزراعية"، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا 1996، ص26.

² فتحي خن، "أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013 ص31.

- نسب الضرائب.
- الزيادة في رأس المال.
- فترة الاسترداد.
- احتمالات التوسع.
- هيكل التمويل الأمثل.
- المقارنة بين البدائل التمويلية.
- تكلفة التمويل.
- مناخ الاستثمار في الدولة.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى المتطلبات، المجالات، الأساسيات، والمراحل

التخطيط لأي مشروع اقتصادي يعد من أهم الخطوات التي تحقق نجاح المشروع، إذ يضمن التخطيط السليم للمشروع نجاحه وفاعليته، وكذلك العائد المالي الجيد المتوقع للمشروع، ولذلك قبل البدء بعملية تنفيذ المشروع لا بد من عمل دراسة جدوى اقتصادية له، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الجدوى الاقتصادية يجب أن تقوم على شروط ومتطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار، لمعرفة فيما إذا كانت فكرة المشروع الجديد مجدي اقتصاديا أم لا، وهل يمكن تطبيقه على منظمة أو مؤسسة ما، ولهذا لا بد من أن تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بمراحل عدة تحدد لنا مصير المشروع من القبول أو الرفض.

المطلب الأول: متطلبات دراسة الجدوى ومجالات تطبيقها

إن دراسة الجدوى الاقتصادية لها أثر بالغ في تجسيد الأفكار الاستثمارية و الاستثمارات القائمة بذاتها، فهي تستند على بعض المتطلبات لا بد من توفرها والتي سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

1. متطلبات دراسة الجدوى

ترتكز دراسة الجدوى الاقتصادية على عدد من الشروط أهمها:¹

- مجموعة من المتخصصين والخبراء في العديد من المجالات يكونون ذوي دراية عالية وخبرة بمثل هذه الدراسات.
- توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء القائمين على الدراسة.
- توافر كافة البيانات والمعلومات الوثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشاريع سواء من قريب أو بعيد.
- معرفة كل التفاصيل المتعلقة بالعناصر الضرورية لتنفيذ وتشغيل المشروع (الموارد)، ومدى توافرها وإمكانية الحصول عليها من الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية.²
- الدراسة الكاملة لمختلف المشاريع المماثلة التي تمت على المستوى المحلي وكافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003، ص33.

² طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية"، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن 2008، ص31.

■ الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات، مثل السياسة المالية على المستوى المحلي والدولي.

■ الإلمام بكافة القوانين المرتبطة بالاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2. المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية

في النظرة ضيقة هناك من يربط فكرة دراسات الجدوى بالمشروعات الجديدة فقط إلا أنه تعددت مجالات تطبيق هذه الدراسات، لعل أهمها ما يلي:¹

- **دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:** يحتاج المشروع الاستثماري الجديد إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشاريع آخذة بالاعتبار التغيرات الداخلية والتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.
- **دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:** تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال إقامة مصنع تابع أو إضافة خط إنتاج جديد أو فتح فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة أو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم من خلال شراء آلات إضافية جديدة، وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.
- **دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:** وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.

¹ شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 29-30.

- دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي: وتبرز أهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير ثم الاتجاه إلى التطوير التكنولوجي.

المطلب الثاني: أساسيات ومراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تمر دراسة الجدوى بعدة مراحل متسلسلة و متكاملة حيث لا يمكن التخلي عن أي مرحلة منها، و سنتطرق في هذا المطلب لهذه المراحل، وكذا تحديد أساسيات دراسة الجدوى.

1. أساسيات دراسة الجدوى

كما يتعين أيضاً على القائم بدراسة الجدوى أن يكون ملماً بمجموعة من الأساسيات تمثل خاصية بي: ¹

❖ **الإلمام بالتوجه الإستراتيجي:** بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف لمواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على تحقيق الأهداف، وعلى إمكانية الاستمرار في بيئة غير مستقرة، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء في تلك البيئة.

❖ **المعرفة النامة بنطاق المشروع:** ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديداً دقيقاً، وهذا حتى تمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، ويشمل تحديد نطاق المشروع جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة، والأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج والعمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث، وكذا الأنشطة المتعلقة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع.

❖ **الاختيار بين البدائل والتحقق منها:** تتعدد البدائل المتاحة أمام القائمين على دراسة الجدوى، فهناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشروع والتمويل وغيرها، وأمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات.

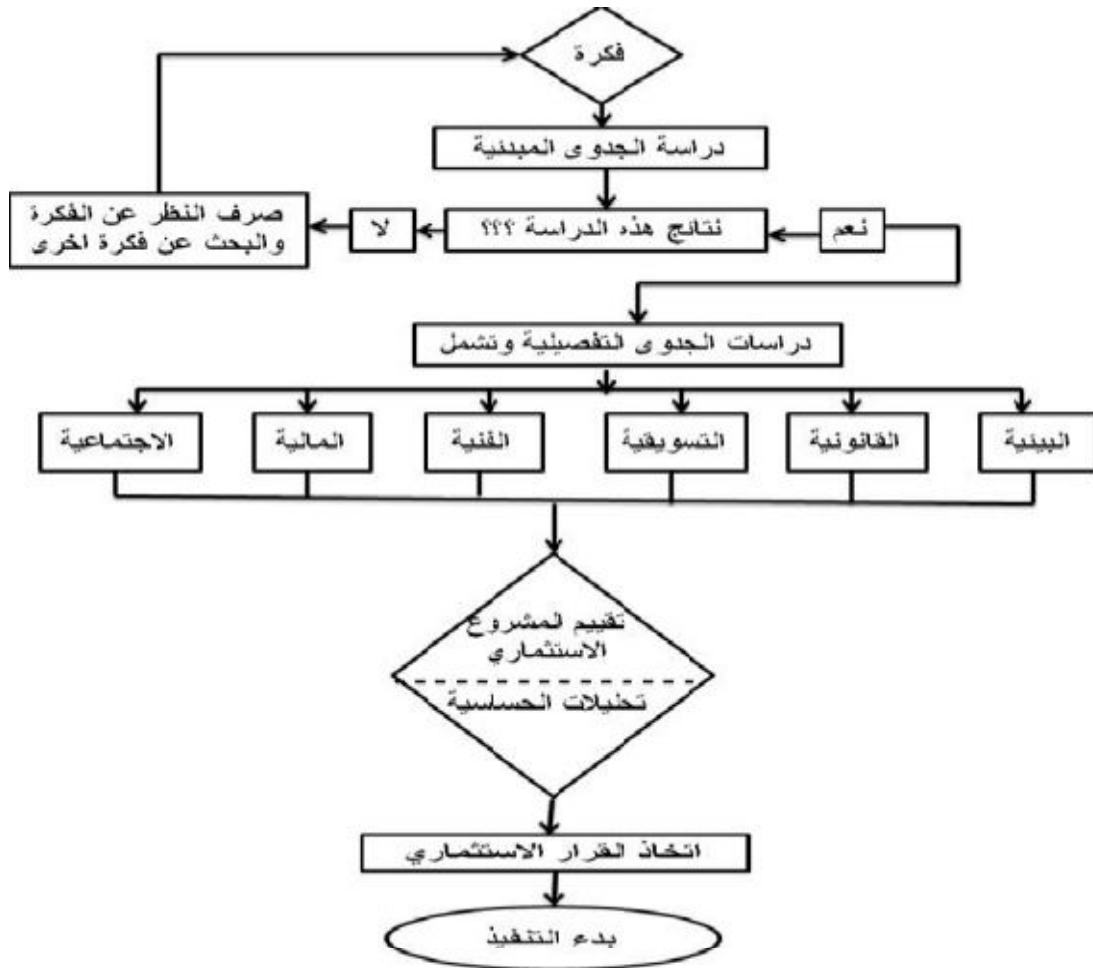
¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، مرجع سابق، ص31.

❖ الحصول على البيانات اللازمة وجودتها: يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى، لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك.

2. مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تمر دراسات الجدوى بعدد من المراحل المتتابعة، والتي بناء عليها يتم تقييم المشروعات الاستثمارية المقترحة إقامتها من عدة جوانب مختلفة تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن الاستثمار فيها، وتتناول فيما يلي نبذة مختصرة عن كل مرحلة من هذه المراحل كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (01-01): مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية



شقيري نور موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان، 2009، ص35.

وفيما يلي شرح لهذه المراحل:

❖ **المرحلة الأولى :** وهي المرحلة الخاصة بدراسة المشروع من جميع الجوانب وإعداده للتنفيذ عبر مرحلتين أساسيتين هما¹:

✓ **الفكرة الأولية الخاصة بالمشروع (توفر الفرصة)**: تعني أن هناك فرصة استثمارية وحاجة اقتصادية واجتماعية للمشروع، وهذه الفرصة تتحدد من خلال المعرفة باحتياجات السوق والمستهلكين، لسلع أو خدمات معينة، وان هذه الفرصة متاحة كون أن النشاط الخاص بها غير مشبع تماما.

✓ **تبلور الفكرة :** في ضوء معطيات ونتائج الفرصة الاستثمارية المتاحة في قطاع أعمال معين ، يبدأ المستثمر بالتفكير العميق لكيفية الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة ، وإمكانية تحويلها أو ترجمتها إلى واقع عملي ، حيث يتولى دراسة وتحليل هذه الفرصة ومقارنتها بإمكاناته المالية والبشرية وقدرته على النجاح فيها ، وفي كثير من الأحيان يتعمق المستثمر في هذه المرحلة حيث يسأل ويستشير ويحاول أن يطلع على أداء ومنتجات المشروعات المماثلة ومستوى الأرباح والمخاطر والتكاليف واحتمالية الاستمرار والنمو والقدرة التنافسية وحجم السوق و الأبعاد القانونية والتشريعية في هذا المجال وماهية الإعفاءات والتسهيلات الحكومية ومعدلات الضرائب وغيرها من الأمور التي يراها ضرورية.

❖ **المرحلة الثانية "دراسة الجدوى الأولية"**: وتسمى هذه الدراسة في بعض الأحيان بدراسة ما قبل الاستثمار. ويكون الغرض منها هو توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية واضحة عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية، وكذلك المنافع والمردودات المتوقعة منه بصورة تقريبية، بحيث تساعد نتائج هذه الدراسة على اتخاذ قرار حاسم بشأن المضي في إعداد دراسة الجدوى التفصيلية.²

¹ فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص85

² صباح اسطيفان كجة جي، "دراسات الجدوى الاقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية"، بيت الحكمة، بغداد، 2008 ص7.

يخضع المشروع في هذه المرحلة إلى دراسة سريعة ومختصرة للجوانب التالية:

- تحليل الطلب و دراسة السوق.
- برامج الإنتاج والطاقة المتاحة.
- المدخلات من المواد الخام.
- الموقع الملائم.
- الأيدي العاملة.
- تحليل الربحية التجارية.

وبعد دراسة هذه الجوانب للمشروع يمكن إتخاذ أحد القرارات التالية أو البدائل التالية:

- 1- المعلومات التي تم تجميعها تبين أن المشروع غير صالح للتنفيذ.
- 2- المشروع المقترح يعتبر ذا جدوى مالية جيدة على ضوء دراسة الجدوى التمهيديّة.
- 3- هناك بعض الجوانب الفنية تحتاج إلى دراسة أعمق وأكثر تفصيلاً، وهذا يتطلب وقتاً أطول وتكلفة أكبر.

ويجب التأكيد هنا على أن دراسة الجدوى التمهيديّة تتناول معظم الجوانب التي هي أساساً موضوع دراسة الجدوى التفصيلية، والفرق بين المرحلتين هو درجة التفصيل، الوقت المخصص، والتكاليف، ففي دراسة الجدوى التمهيديّة يكون التفصيل والتكاليف أقل، والوقت أقصر. وبهذا لا يمكن أن تكون دراسة الجدوى الأولية للمشروع بديلاً عن دراسة الجدوى التفصيلية له. إلا أنه قد يكتفي بها في بعض الأحيان من قبل بعض الجهات الاستثمارية وخاصة بالنسبة لبعض المشاريع البسيطة وغير المعقدة.¹

❖ المرحلة الثالثة "دراسة الجدوى التفصيلية": تعتبر مرحلة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية

التفصيلية من أهم وأدق المراحل التي يمر بها المشروع نظراً لكونها تحدد مستقبله. لذلك يجب أن تناط مهمة إعداد هذه الدراسة بجهة استشارية متخصصة وذات خبرة جيدة. وبالنظر لأهمية هذه

¹ محفوظ جودة، حسين يحيى، "تحليل و تقييم المشاريع"، مرجع سابق، ص51.

الدراسة، فأن البيانات والمعلومات التي تتضمنها يجب أن تكون واقعية وحديثة قدر الإمكان، ومرتبطة بشكل منظم ودقيق يجعل جميع جوانب المشروع مغطاة بصورة وافية، وهذا سيسهل عملية تقييم جدوى المشروع وفقاً للأسس المعتمدة. تتضمن تقارير الجدوى التفصيلية عدة فصول، يضم كل منها دراسة وتحليلاً وافياً لجانب من جوانب المشروع الرئيسية وتعزز بملاحق تضم كافة البيانات ذات العلاقة¹. وهذه الدراسات تشمل ما يلي:

- دراسة الجدوى البيئية.
- دراسة الجدوى التسويقية.
- دراسة الجدوى الفنية والهندسية.
- دراسة الجدوى المالية.
- دراسة الجدوى الاجتماعية.
- التقرير النهائي للمشروع.

❖ **المرحلة الرابعة "تقييم المشروع الاستثماري":** المقصود باصطلاح تقييم المشروع هو تقييم المشروع قبل التنفيذ. وتستهدف هذه العملية مراجعة دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية، والفنية، والاقتصادية، والتنظيمية. فيتم استخدام مجموعة من الأساليب والتقنيات المالية والاقتصادية لتقييم جدوى الاستثمار في هذا المشروع من ناحية الربحية التجارية، ولربما من ناحية الربحية الاجتماعية كذلك².

❖ **المرحلة الخامسة "اتخاذ القرار الاستثماري والبدء بالتنفيذ":** في ضوء نتائج تقييم المشروع الاستثماري، سيلجأ صاحب المشروع إلى مرحلة دقيقة وحاسمة ألا وهي اتخاذ القرار بالبدء أو التخلي بشكل نهائي عن المشروع ومن أهم العوامل المؤثرة في هذا القرار هي العوامل المالية، فإذا كان المشروع سيتوقع له أن يحقق عوائد وأرباح ومستوى المخاطرة فيه معقولة فإن القرار

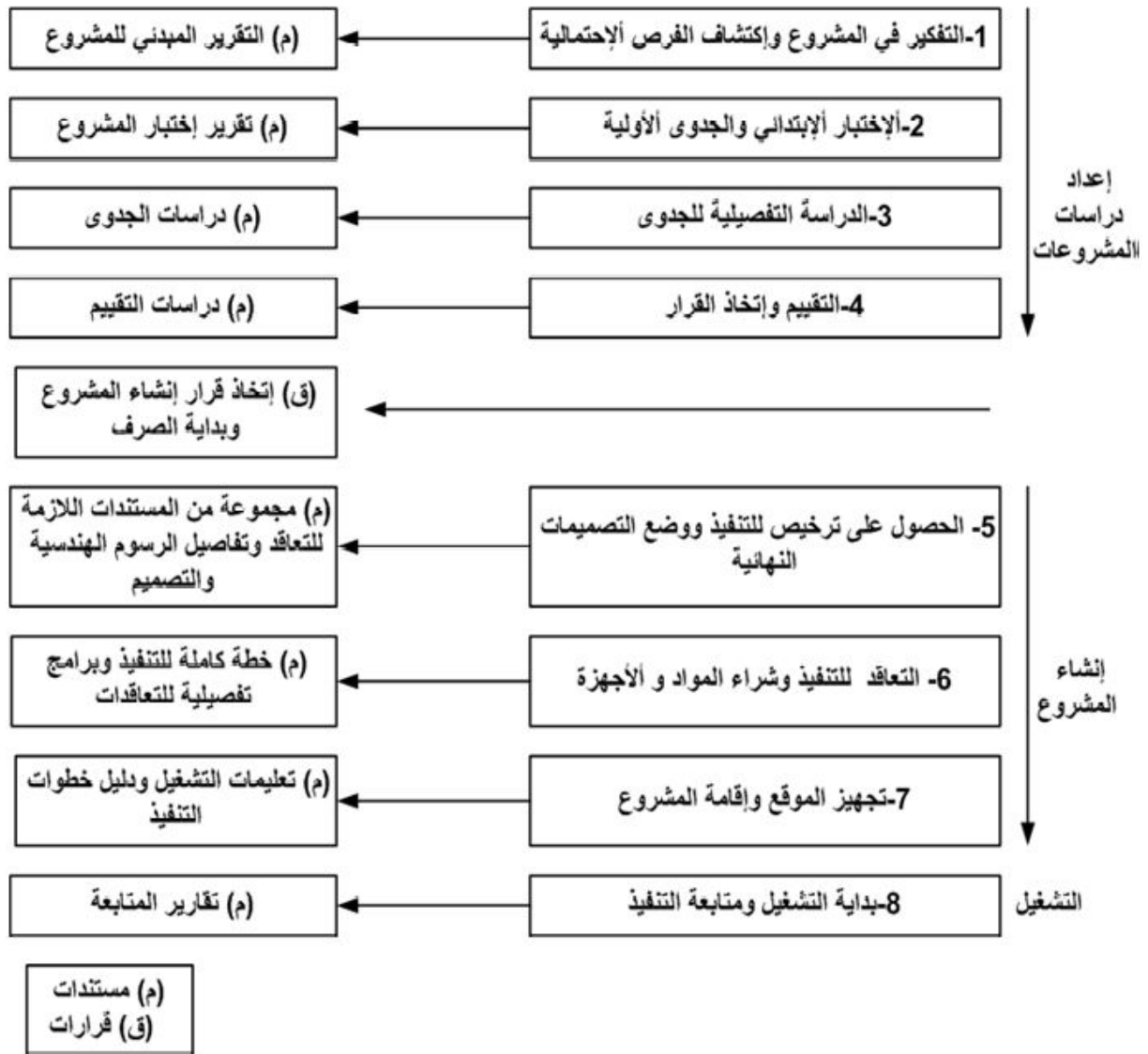
¹ صباح اسطيفان كحة جي، "دراسات الجدوى الاقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية"، مرجع سابق، ص8.

² محفوظ جودة، حسين البيحي، "تحليل و تقييم المشاريع"، مرجع سابق، ص15.

سيكون بقبول المشروع. وبعد اتخاذ القرار الاستثماري بالموافقة على المشروع كونه مشروع يتوقع له النجاح والاستمرارية فإنه سيتم البدء بتنفيذه¹.

ويمكن أن نوضح الخطوات السابقة في مخطط أكثر تفصيلاً كما هو موضح في الشكل 02:

الشكل (01-02): مراحل دراسة وتقييم المشروعات



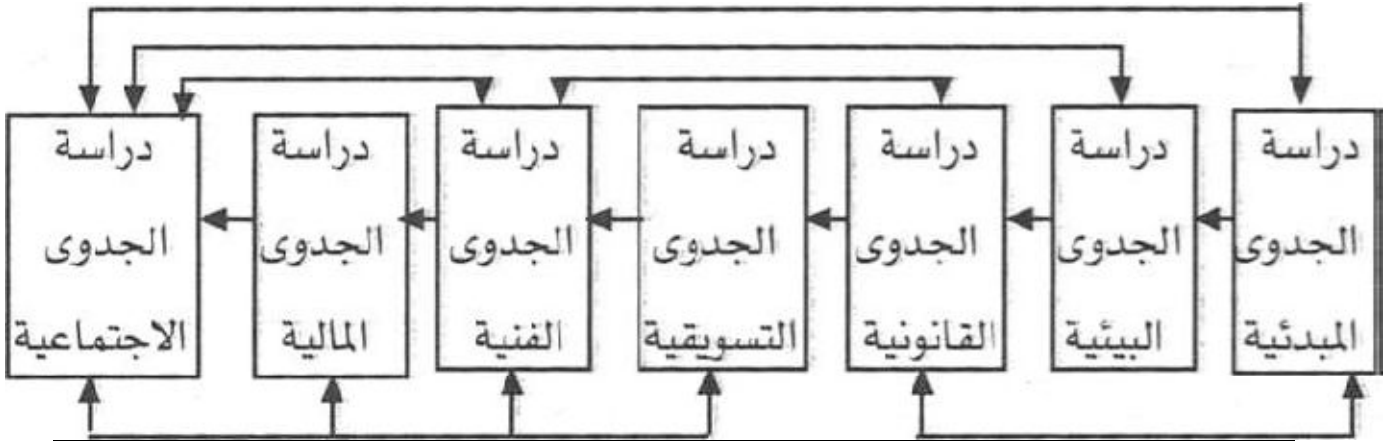
المصدر: فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص 88.

¹ د. فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 86.

المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية

تنقسم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين هي دراسات الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى التفصيلية و تنقسم الأخيرة إلى عدة أنواع هي دراسات الجدوى البيئية و القانونية و التسويقية و الفنية و المالية و الاجتماعية و بينما توجد علاقة داخلية بين دراسات الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى التفصيلية ، كما توجد علاقات داخلية و بشكل أكثر تحديدا بين دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع، و يمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي:¹

الشكل (01-03): العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسة الجدوى الاقتصادية



المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية"، دار المسيرة، عمان، 2009، ص42.

➤ هناك علاقة تتابعيه بين دراسة الجدوى المبدئية والبيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية، وهذه العلاقة تفيد في البناء التحليلي لدراسات الجدوى الاقتصادية من جانب وتثير مسألة إجراء الدراسات إما أفقياً (يتم إجراء كامل الدراسات في وقت واحد ويتم تبادل النتائج فيما بين الفرق المتخصصة) أو رأسياً (لا يتم بدء عمل فريق خبراء دراسة الجدوى التسويقية إلا إذا تم إنجاز عمل فريق دراسة الجدوى القانونية، ولا يتم بدء عمل فريق خبراء

¹ شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية"، مرجع سابق، ص42-43.

دراسة الجدوى القانونية إلا إذا تم أنجاز عمل فريق دراسة الجدوى البيئية. وهكذا)، من الناحية العملية.

- هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى الاجتماعية أو تلك التي تتم من منظور الاقتصاد الوطني ويمكن التدليل على تلك العلاقة وتواجدها في المثال الآتي: فمثلا إذا كانت دراسة الجدوى المبدئية تبحث في مدى توافر العمالة فإن ذلك يؤثر إيجابيا أو سلبيا في معايير التوظيف والذي يعتبر من المعايير الهامة لتقييم المشروع من ناحية الربحية الاجتماعية.
- هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التسويقية حيث تبحث الأولى على احتياجات السوق والطلب وتحدد الثانية حجم الطلب ونوع السوق أو هيكله.
- هناك علاقة بين دراسة الجدوى البيئية التي تبحث في أثر المشروع في البيئة وأثر البيئة في المشروع، ودراسات الجدوى الاجتماعية التي يهتمها بحث جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد الوطني حيث يلاحظ أن من المعايير الهامة لتقييم الربحية الاجتماعية للمشروع من منظور الوطني هو مدى حفاظه وحمايته للبيئة، فإذا ثبت أن المشروع الصناعي يلوث البيئة فإن ذلك يكون له أثر سلبي في جدواه من منظور الاقتصاد الوطني.
- هناك علاقة بين دراسة الجدوى القانونية ودراسة الجدوى الفنية حيث تسعى الأولى إلى تحديد الشكل القانوني للمشروع وتبحث الثانية في حجم المشروع المناسب ضمن شكله القانوني.
- هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية حيث أن النتائج المترتبة على دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسة الجدوى الفنية من عدمه، فبناء عليها يتحدد حجم الإنتاج ، وحجم المشروع، واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيل.
- هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى المالية تسعى إلى تحليل وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة والتكاليف المتوقعة وبالتالي فإن نتائج دراسة الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلة للمشروع.

- هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الاجتماعية، فعلى سبيل المثال: توفر دراسة الجدوى التسويقية بيانات عن حجم الطلب على منتجات المشروع في السوق الخارجي، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، حيث يوجد معيار تحسين وتوازن ميزان المدفوعات ضمن معايير تفضيل المشروعات على مستوى الاقتصاد الوطني.
- هناك علاقة بين دراسة الجدوى الفنية للمشروع ودراسة الجدوى الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني فمثلا تبحث دراسة الجدوى الفنية في أسلوب الإنتاج الملائم الكثيف العمل، والذي يكون متفق مع ما تهدف إليه دراسة الجدوى الاجتماعية في جانب التوظيف.

المبحث الثالث: مكونات دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية

تتمثل دراسة الجدوى في مجموعة من الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من جوانب عدة : سوقية، فنية، مالية، بيئية، اقتصادية واجتماعية، و ذلك تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، إضافة إلى عدد آخر من الأهداف، و هكذا فإن دراسة الجدوى تمر بعدة مراحل متسلسلة و متكاملة لا يمكن التخلي عن أي مرحلة منها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف عناصر دراسات الجدوى.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية للمشروع

في هذا المطلب سنتناول كل من الدراسة البيئية والاجتماعية بغية تحديد اثر المشروع على سلامة البيئة وعلى المجتمع.

1. دراسة الجدوى البيئية

وهي أول مرحلة من الدراسة التفصيلية حيث تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على آثار المشروع على البيئة سواء الإيجابية أو السلبية منها .

❖ المفهوم دراسة الجدوى البيئية:

تعتبر دراسة الجدوى البيئية من أولى مداخل دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع التي يجب القيام بها وهي الأساس الهام لأي دراسة لاحقة سواء تسويقية أو مالية أو إنتاجية أو تمويلية ويتوقف نجاح دراسات الجدوى على فهم طبيعة نشاط أو أهداف المشروع المقترح ومدى تأثير المتغيرات البيئية المحيطة على طبيعة أهداف المشروع. ومن خلالها يتم قياس وتحديد اثر المشروع الاستثماري على البيئة وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع أو آثار ايجابية، ومن جهة أخرى تحليل اثر البيئة على المشروع و التعرف على كل الأطراف و العوامل التي سيتعامل معها المستثمر في

مشروعه ولذلك يقوم بدراسة الجدوى البيئية خبراء متخصصين في البيئة بمعناها الواسع و الذي ينطوي على جوانب عديدة.¹

❖ أهداف دراسة الجدوى البيئية:

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الجدوى البيئية في التعرف على "العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤ بها. وتحديد آثارها وتحديد الفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري" وتقدير جدارته البيئية.²

و هناك أهداف أخرى نعرضها على الوجه التالي:³

- التشجيع على إجراء تحقيق شامل وكامل ومتعدد التخصصات عن البيئة والأضرار المحتملة (الكمية والنوعية، الإيجابية والسلبية، الآنية والمستقبلية) ، وتحديد الإجراءات الوقائية والتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.
- تحديد مجمل المؤثرات البيئية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المشروع.
- إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.
- تفادي الغرامات المالية و العقوبات المختلفة للمخلفات البيئية، والتي قد تصل إلى إغلاق المنشأة أو الحبس وغيرها من العقوبات التي تعيق النشاط الاقتصادي.

❖ مراحل تقييم الأثر البيئي على المشروع: تمر عملية تقييم الأثر البيئي على المشروع

بالمراحل التالية:⁴

- المرحلة الأولى وهي مرحلة التقييم المبدئي للأثر البيئي، و يتم فيها تحديد مجموعة العوامل البيئية التي نقوم بدراستها لتقييم مدى صلاحية المشروع بيئيا.

¹ أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 86.

² عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي و التطبيق العلمي)، الدار الجامعية، القاهرة - مصر، 2003، ص 20 .

³ أوسري منور بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، السادس الثاني 2009، ص 339-340.

⁴ أحمد عبد الرحيم زردق، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 90-91.

- المرحلة الثانية تتمثل في انتقال مجموعة متخصصين من اللجنة القائمة بالمشروع إلى موقع المشروع وذلك للقيام بدراسة مهمة حول الأثر البيئي للمشروع وأن نأخذ بعين الاعتبار أجهزة مراقبة التلوث والتصفية الواجب توفرها والتي تتلاءم مع الموقع.
- المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي خاصة بإعداد التقرير النهائي الذي يقدم للسلطات المختصة بتقديم التصريح بالإنشاء. وذلك مع تضمينه لكل الإجراءات المقترحة لتخفيف الآثار البيئية الضارة و الناتجة عن المشروع.

2. دراسة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية

إن المشروعات التي يقوم بها القطاع العام تستهدف خدمة المجتمع وتقديم الخدمات العامة أو السلع التي يعتبرها المجتمع عامة مثل خدمات الكهرباء، والمياه... الخ، لذلك فإن أي مشروع يجب أن يدرس النواحي الاقتصادية لمنافع المشروع وتحديد الجمهور المنتفعين، كذلك أهمية المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية المرغوبة، أو استغلال الثروات الطبيعية للبلد، وأهم الجوانب الاقتصادية التي تتضمنها الدراسة هي:

- أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل وأثره على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بالمجتمع.
- دور المشروع في إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية من السكان.
- أثر المشروع على خلق الفرص عمل جديدة وتخفيف حدة البطالة.
- دور المشروع في توفير العملات الأجنبية ومساعدة ميزان المدفوعات.¹

¹ محفوظ جودة، حسين البيحي، "تحليل و تقييم المشاريع"، مرجع سابق، ص56.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع

تعد دراسة الجدوى التسويقية النقطة الحاسمة التي من خلال نتائجها يتم الوقوف على مصير المشروع، كما تعتبر نقطة بداية المرحلة المالية والمتمثلة في الدراسة الفنية.

1. دراسة الجدوى التسويقية

لعل من أهم عناصر نجاح المشروعات الإنتاجية هو وجود الطلب على منتجات تلك المشروعات، ولذلك فإن الدراسة التسويقية للمشروع تعتبر مرحلة جد مهمة لأنها تدرس حالة السوق وكيفية إشباع الطلب في الوقت الراهن، ومدى احتمال ازدياد الطلب في المستقبل وبأية نسبة وحصص المشروع والزيادة المحتملة، كما تدرس الجوانب التسويقية للمنتجات مثل أسعار الجملة، أسعار التجزئة... الخ. وتوصي الدراسة بالأسعار التي يمكن أن تباع بها منتجات المشروع المقترح.¹

❖ مفهوم دراسة الجدوى التسويقية: تعرف بأنها "مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية، تتعلق بالسوق المتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات و المعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة ومشروعات معينة خلال فترة مستقبلية".²

❖ مراحل دراسة الجدوى التسويقية: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكان تسويق المنتجات المزمع إنتاجها بواسطة المشروع الاستثماري المقترح، وتشتمل بصفة أساسية على:

- تحليل السوق والتنبؤ بحجم الطلب المتوقع وحصص المشروع المقترح من سوق المنتج المزمع إنتاجه، مع تقدير أسعار البيع، اخذين في الحسبان أسعار منتجات المنافسين وما قد يوجد أسعار جبرية لمثل هذه المنتجات في بعض الأحوال.
- يجب كذلك تحديد نوع المنتج - أو المنتجات - مع تحديد خصائصه ومواصفاته والجهود الترويجية اللازمة للحصول على أكبر حصة ممكنة بالنسبة لسوق المنتج الذي

¹ محفوظ جودة، حسين البيحي، "تحليل و تقييم المشاريع"، مرجع سابق، ص53.

² سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2011، ص36.

قد يقوم المشروع الاستثماري المقترح بإنتاجه. بالإضافة إلى ذلك فمن الضروري توصيف السوق وتحديد خصائصه وتحديد الفجوة التسويقية، التي يقصد بها إمكان تحديد سوق المنتج، من خلال معرفة الفرق بين عرض السلعة والطلب عليها.

- دراسة العوامل المحددة للعرض والطلب بالنسبة لإنتاج المشروع المقترح وتحليل الطلب الحالي والسابق - إن كان متاحا - مع توقع الطلب المحتمل في المستقبل.
- ينبغي كذلك دراسة العوامل المؤثرة، سواء فيما يتعلق بدراسة اذواق المستهلكين الحاليين والمرقبين، او فيما يتعلق بمدى استقرار كل من الاسعار والسياسات التسويقية للمنافسين، وكذلك السياسات الحكومية والائتمانية بجانب تكلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العوامل الاخرى.¹

2. دراسة الجدوى الفنية

❖ مفهوم دراسة الجدوى الفنية:

تعرف دراسة الجدوى الفنية للمشروع على أنها مجموعة من الاختبارات والتقديرات والتصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية فنيا وتنطوي على مجموعة من الدراسات التي يمكن من خلالها التأكد من جدوى وسلامة تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية من عدمه².

❖ خصائص دراسة الجدوى الفنية:

تقوم دراسة الجدوى الفنية على التخطيط وإعداد الطاقات الإنتاجية للمشروع وهذا على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية، وتتميز دراسة الجدوى الفنية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تحديد حجم الإنتاج

¹ عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1970، ص15.

² زحوفي نور الدين، "فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختبار وتقييم المشاريع الاستثمارية"، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص71.

- الطاقات المتاحة - وأسلوب الإنتاج وتوفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.¹
- توفر المواد الأولية اللازمة للإنتاج بشكل مستمر.
- توفر الآلات والمعدات اللازمة للعمل والإنتاج.
- توفر الأيدي العاملة (الماهرة وذو كفاءة) اللازمة والتي تتميز بالأداء الفعال والكفاء.
- توفر الإدارة والقيادة الفعالة والأصول المعرفية اللازمة لانجاز المهام الإدارية والفنية بشكل دائم ومستمر.
- توفر الموقع المناسب لإقامة المشروع، حيث من المفروض أن يتم اختيار الموقع وفقاً للمواصفات الاقتصادية وبما يضمن أقل تكاليف النقل والإنتاج، وبقدر تعلق الأمر بالمشاريع الإنتاجية، فإنه يفترض أن يحقق الموقع المواصفات الفنية التالية:
- ✓ أن يكون قريباً من مصادر الحصول على المواد الأولية والطاقة والأسواق.
- ✓ أن يضمن النمو والتطور المتوازن للأقاليم والمناطق الجغرافية.
- ✓ أن يكون في مكان يتميز بالظروف المناخية المناسبة.
- ✓ وفرة الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة اللازمة للموقع الجديد.
- ✓ أن يكون في مكان يتميز بوفرة القوى العاملة.
- ✓ أن يضمن التكامل والتخصص الصناعي.
- ✓ أن تتوفر فيه وسائل النقل الاقتصادية.
- ✓ أن لا يؤثر على البيئة بل بالعكس ينبغي أن يعززها بما يضمن ازدهار المنطقة سياحياً واجتماعياً.²

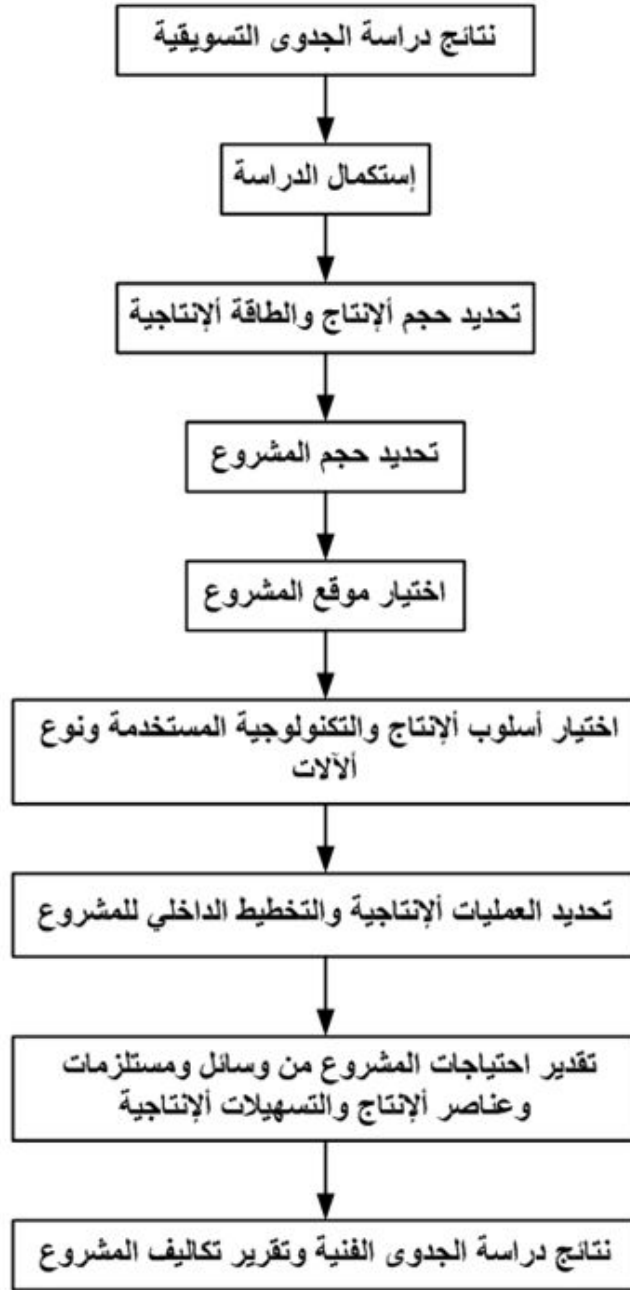
❖ مراحل دراسة الجدوى الفنية:

الشكل الموالي يوضح المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى الفنية:

¹ سعد صادق، إدارة المشروعات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص52.

² مؤيد الفضل، تقويم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص31-32.

الشكل (04-01): مراحل دراسة الجدوى الفنية



المصدر: فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص 90.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية

للقيام بأي مشروع استثماري، فلا بد من توفر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الاستثمارية، لذلك يتجه المستثمر إلى التفكير في الأساليب والطرق التمويلية المناسبة للمشروع، وهذه الأموال يمكن أن تكون متوفرة لدى المؤسسة القائمة بالاستثمار، وذلك ما يدعى بالتمويل الداخلي أو الذاتي. كما أنه يمكن أن تكون الأموال متوفرة أو تحصل عليها المؤسسة عن طريق الاقتراضات الخارجية التي تقوم بها من المؤسسات المالية الخارجية، وهذا ما نسميه بالتمويل الخارجي والذي يكون مقابل سعر فائدة تقدمه المؤسسة المقترضة للمؤسسات المالية المقرضة.

❖ مفهوم دراسة الجدوى المالية:

تعرف دراسة الجدوى المالية بأنها "تجميع بيانات السوق والبيانات الفنية والتعبير عنها في صورة قوائم مالية مقدرة، وتستخدم البيانات التي يتضمنها التحليل المالي في تحديد درجة مقابلة المشروع لمعايير الاستثمار الموضوعية (درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية)¹. وتهتم دراسة الجدوى المالية بالعناصر التالية:²

- مدى كون رأس المال كافي لإقامة واستمرارية المشروع.
- هل أن المشروع من الناحية الاقتصادية ناجح ويستطيع أن يغطي كافة تكاليفه ويمكن أن يحقق هامش ربح مناسب، وذلك بالقياس إلى ما يمكن أن يحقق نفس رأس المال فيما لو أودع في البنك.
- هل سوف تكون هناك حاجة للاقتراض من البنوك وما هو نوع القروض وما هو سعر الفائدة وهل سوف يستخدم القرض لدعم العمليات التشغيلية.
- هل أن العائد المتوقع من إقامة المشروع تمنعه بالنسبة لمالك المشروع وهل هناك فوائد إستراتيجية مستقبلية منه.

¹ محمد صالح الحناوي، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص151.

² د، مؤيد الفضل، تقىم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مرجع سابق، ص32.

❖ أهداف دراسة الجدوى المالية:

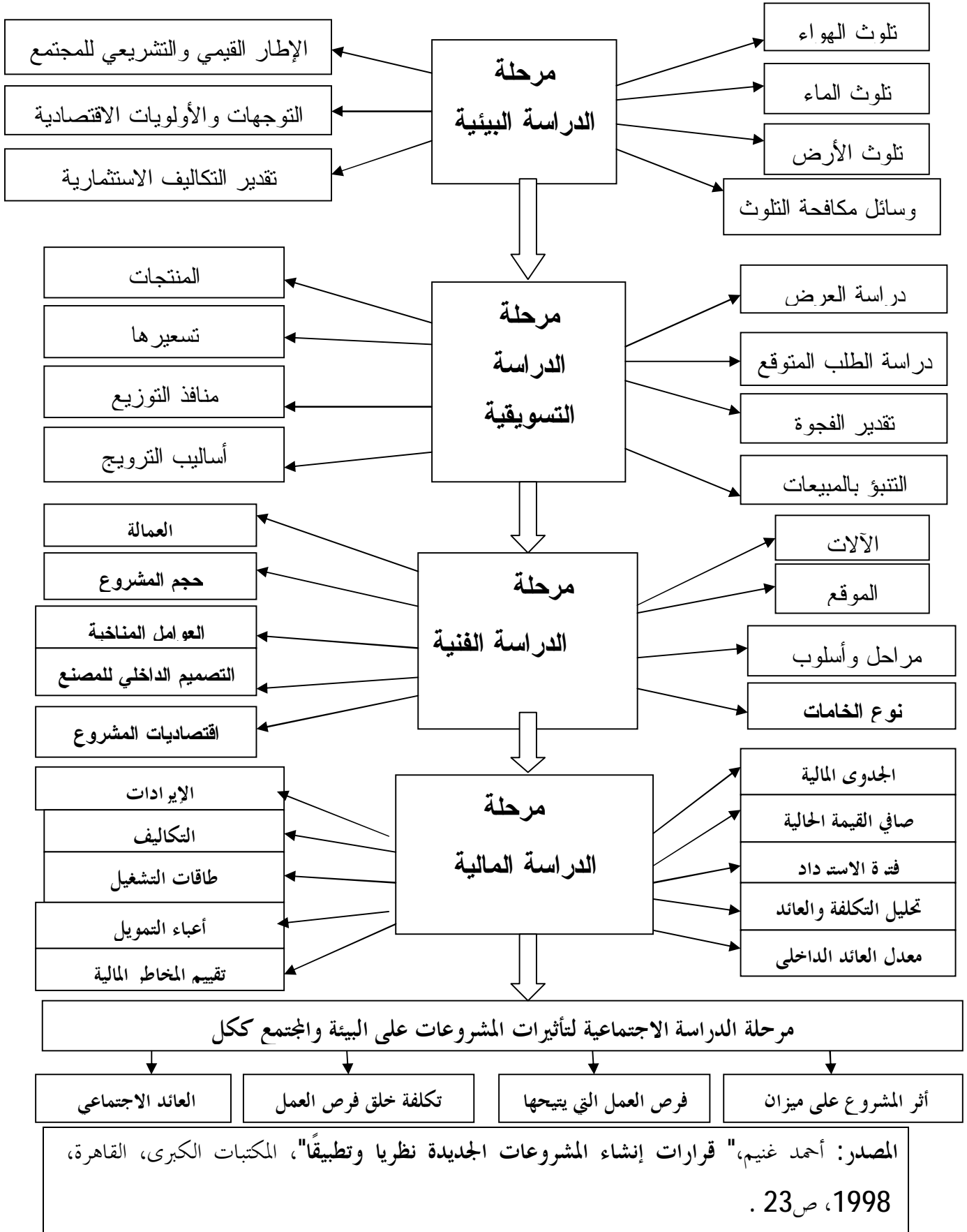
تهدف الدراسة المالية إلى ترجمة المشروع إلى قيم وأرقام مالية، وهذه الأهداف تتمثل في ¹:

- تقدير تكاليف المشروع الرأسمالية.
- تقدير تكاليف التشغيل والصيانة لعدة سنوات.
- تقدير إيرادات المشروع لعدة سنوات.
- تقدير مبيعات المشروع الكمية لسنوات العمر الاقتصادي للمشروع.
- وضع خطة تمويل للمشروع و تحديد هيكل رأس المال.
- تقدير ربحية المشروع المتوقعة حسب المعايير المختلفة.

و الشكل الآتي يمثل كل مكونات دراسة الجدوى التفصيلية والمراحل التي تمر بها كل نوع من دراسات الجدوى:

¹ محفوظ جودة، حسين البجبي، "تحليل و تقييم المشاريع"، مرجع سابق، ص55.

الشكل (01-05): مراحل دراسة الجدوى التفصيلية



خلاصة

في هذا الفصل حاولنا أن نعرض أهم النقاط التي تدور حول موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية كونها تمثل مرحلة هامة وأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار بتنفيذ المشروع من عدمه، فكلما اعتمد هذا القرار على دراسات شاملة ودقيقة كلما كان أكثر فعالية ونجاحا في تحقيق الأهداف المرغوبة والمناسبة من جهة، واجتناب الوقوع في مشاريع فاشلة التي تسبب إهدار الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى. وبصفة عامة فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تجيب عن السؤال "هل من الجدوى من تنفيذ الفكرة محل الدراسة أم أقوم بالبحث عن فكرة أفضل؟"، وعلى هذا الأساس فلا بد من إتباع مجموعة من الدراسات: سوقية، فنية، مالية، بيئية، اقتصادية واجتماعية لمعرفة مدى صلاحية المشروع وجدواه اقتصاديا في ظل الظروف المختلفة وباستخدام أساليب التقييم المعمول بها في كل ظرف من هذه الظروف وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.

المطلب الثاني: عموميات حول المشروع الاستثماري.

المطلب الثالث: القرار الاستثماري.

المبحث الثاني: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: تعريف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: خطوات وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: البيانات اللازمة للتقييم والعوامل المؤثرة في هذه العملية.

المبحث الثالث: أساليب ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة.

تمهيد

يحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية، بأهمية كبيرة، كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال واللازم لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا للأهمية التي يحتلها موضوع الاستثمار، يلاحظ أن جميع الدول تعمل جادة لتهيئة البيئة والظروف المناسبة سواء من خلال سن القوانين وإصدار التشريعات، التي يمكن أن تساعد على استقطاب المدخرات الوطنية أو الاستثمارات الأجنبية فيها.

من ناحية أخرى، يمكن القول، أن كل عملية استثمار، لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، وبنفس الوقت لابد وأن تحقق مستوى معين من العائد.

وإذا كان الأمر هكذا، فلا بد أن تخضع عملية الاستثمار للدراسة والتحليل، من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، يمكن من خلاله تخفيف درجة المخاطرة وإيجاد مستوى معين من الأمان للأموال المستثمرة.

هذه الدراسة تتجلى أهميتها في تجنب المستثمر من الانزلاق إلى المخاطر، و تحمل الخسائر، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية. و تساعد أيضا في معرفة التغيرات الاقتصادية و السياسية و القانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع.

لذا سوف هذا الفصل معالجة المسائل التالية:

1. مفهوم الاستثمار وأهدافه وأنواعه.
2. مفهوم المشروع الاستثماري وأنواعه.
3. مفهوم القرار الاستثماري.
4. معايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

يشمل هذا المبحث ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سوف نتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأهدافه و القرار الاستثماري، أما في المطلب الثاني نتعرض إلى جملة من التعاريف الخاصة بالمشروع الاستثماري، أما في المطلب الثالث و الأخير فسنددد تعريف وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

يعد الاستثمار العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية لما يحققه من زيادة في ثروة المجتمع وفي طاقاته الإنتاجية، وحتى في استغلال موارده استغلالاً أمثلاً. وبغرض التعرف على موضوع الاستثمار، تم تقسيم هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الاستثمار

- يعرف الاستثمار على أنه: "سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي كالأراضي، المباني و الآلات وعلى شكل غير مادي كالنقود تحت الطلب كالسندات و الأسهم".¹
- عرف أيضاً على أنه: "توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وتزيد من رفاهيته".²
- وهناك تعريفات أخرى تتناول الاستثمار من الزوايا المالية، المحاسبية وحتى الاقتصادية وهي :
- من وجهة النظر المحاسبية: "مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة، مادية كانت أو معنوية، مكتسبة أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها".³

¹ مفتي البشير، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 2.

² دريد كامل الشنب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 17.

³ شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي"، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر، 1997، ص 47.

- **الاستثمار في الإدارة المالية:** "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح. وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل".¹
- **ومن وجهة النظر الاقتصادية:** يعرف على أنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".²

ثانياً: أهداف الاستثمار

- لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي، إلى جانب جملة من الأهداف منها:³
- تحقيق عوائد مستقرة ومستمرة، بمعنى أن هذه العوائد تكون ذات تدفقات غير متقطعة.
 - المحافظة على الأصول المادية والمالية التي المستثمر والتي يحق له التصرف فيها وهذا بعد دراسة المخاطر المتوقعة، حيث تمكنه هذه الدراسة من تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر.
 - استمرار تدفق المداخيل وزيادتها بنسب متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية، ولتأكيد رغبته في رفع مستويات معيشته، ومن ثم قدراته الإنتاجية، ويمكن خلال ذلك تعزيز المحفظة المالية بمزيد من النشاطات الجديدة.
 - استمرار السيولة النقدية، لأنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب أهمها:
 - تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل، الصيانة، التصليح والتطوير.
 - إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم تمويل هذه الديون بها.

¹ حسني علي خربوش وآخرون، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2012، ص13.

² طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - الطبعة الأولى، سنة 1997، ص37.

³ هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص20-21.

○ مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار.

ثالثاً: مبادئ الاستثمار

وتظهر مبادئ الاستثمار فيما يلي:¹

➤ **مبدأ الاختيار:** نظراً لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائماً يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءً على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:

- يحرص البدائل المتاحة ويحددها.
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري.
- يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغبته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

➤ **مبدأ المقارنة:** وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالتحليل الأساسي أو الجوهرية لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

➤ **مبدأ الملائمة:** بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.

¹ منصور الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 19-20.

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

➤ **مبدأ التنوع:** وهنا يلجأ المستثمرون لتنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً، نظراً للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

المطلب الثاني: عموميات حول المشروع الاستثماري

تعتبر المشروعات الاستثمارية من بين الأدوات الهامة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والضرورية لمقتضيات الانتقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والتطور، لذا فإنه سيتم في هذا المطلب التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري، وهذا من خلال محاولة التطرق أو التعرض إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

المشروع هو إئتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية و بيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع.¹

ومن جهته يعرف البنك الدولي المشروع بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسات والإجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة.² عرفت منظمة المواصفات العالمية (ISO) المشروع بأنه العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها التي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقاً للمتطلبات المحددة وتشمل على الزمن، التكلفة، والموارد.³

¹ نبيل عبد السلام شاكر، إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة، كتب عربية، 2006، ص14.

² مدحت القريشي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص16.

³ عبد الستار محمد العلي، "إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأولى"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص23.

يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه " كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة".¹

كما يعرف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مداخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (عوائد الاستثمار) للمشروع.²

ثانياً: أهداف المشروع الاستثماري

إن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع استثماري. وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف:

1. أهداف المشروعات الخاصة: حيث تشير النظرية الاقتصادية أن الهدف الرئيسي من إنشاء

المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح و هو ناتج عن المقابلة بين الإيرادات و التكاليف الخاصة بالمشروع ، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار.³

2. أهداف المشروعات العامة: إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء

تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم

¹ عاطف وليم اندراوس، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006، ص08.

² قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي - الجزء الأول-، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص15.

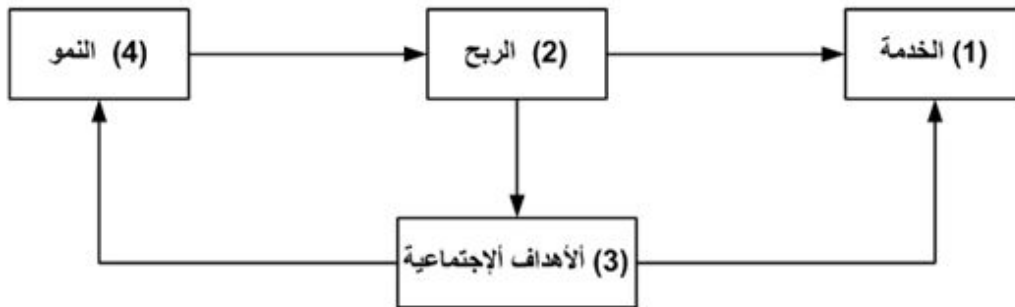
³ عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص22.

- إطلاقا بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها.¹ وهذه الأهداف هي:²
- تقديم الخدمة: أي تقديم خدمة مفيدة للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات أو تحقيق الإشباعات المطلوبة للمجتمع.
 - الربح: يقصد بهدف الربحية، تحقيق ربح لصاحب المشروع حيث أن المشروع الخاص تحركه الربحية للدخول في مجال معين، وذلك لأن الربح هو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطرة الاستثمار في هذا المجال.
 - وهناك نقطة يجب أن نشير إليها وهي أن وضع هدف الخدمة قبل هدف الربح ليست عملية عشوائية بل إنها مقصودة، فلا بد لكل صاحب مشروع جديد أن يعرف أنه سيستمر في السوق إذا فهم أن وجوده وبقائه مرتبط بحسن أدائه وخدمته للمجتمع وليس بكفائته في تحقيق وتحصيل أرباح من هذا المجتمع.
 - الأهداف الاجتماعية: للمشروع هدف اجتماعي، حيث أن هناك فئات أخرى في المجتمع بخلاف المستهلكين كالعاملين، والموردين، والحكومة، والمجتمع المقام به المشروع نفسه يتأثرون بهذا المشروع، وعلى هذا فعلى صاحب المشروع أن يحمي مصالح كل هؤلاء ويهتم بهم كما يهتم بتحقيق الأرباح.
 - النمو: يجب أن يهتم المشروع بأهداف النمو بحيث لن يضل المشروع صغيرا طيلة حياته، بل لا بد أن ينمو ويكبر بالتدرج.

¹ عبد الكريم يعقوب ، دراسات جدوى المشروع ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2009، ص70.

² عبد الحميد مصطفى أبو غانم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص133-136.

الشكل (06-02): تكامل أهداف المشروع



المصدر: د. عبد الحميد مصطفى أبو غانم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 134

ثالثاً: أنواع المشاريع الاستثمارية

تنقسم المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع وفقاً لمجموعة من المعايير منها¹:

❖ القابلية للقياس: بحسب هذا المعيار هناك نوعين من المشاريع:

- ✓ مشاريع قابلة للقياس: أي المشاريع التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي و هذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات أو غالباً ما تكون منتجات لها أسواق تحدد فيها أسعارها، و مثال ذلك المشاريع الزراعية، الصناعية... كما أن هناك مشاريع منتجاتها لا تباع كلها في السوق لكن يمكن تقييمها باستخدام الأسعار السائدة فيه (تقييم المنافع نقداً).
- ✓ مشاريع غير قابلة للقياس: هي المشاريع التي يصعب تقييم منتجاتها بدقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع مثل المشاريع المتعلقة بالتعليم أو الصحة....

❖ العلاقات التبادلية: تنقسم المشاريع وفق للعلاقة التبادلية إلى ثلاث أنواع:

- ✓ مشاريع مانعة للتبادل: يقصد بها المشاريع البديلة التي تنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يطبع اختيار أحدهما اختيار الأفضل مثل: بناء مستشفى أو مركز تجاري على نفس المساحة الأرضية.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية، الدار الجامعية، طبعة الثالثة، 2011، ص 09.

✓ **مشاريع مستقلة:** المشاريع المستقلة لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أي منها لا يكون مشروطا بإقامة الآخر.

✓ **مشاريع متكاملة:** هي تلك التي يلزم إقامة أحدهما إقامة الآخر مثل: بناء مصنع لتعليب السمك و تصنيع مراكب الصيد فالثاني يلزم إقامة الأول حتى يكون له أكثر منفعة.

❖ **البعد الاجتماعي:** إن المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها نوعين هي:

✓ **مشاريع الإنتاج المباشر:** و هي مشاريع تتولى إنتاج السلع و الخدمات يمكن بيعها مباشرة للمستهلك على أساس فردي و لا يكون البعد الاجتماعي ظاهرا حيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها.

✓ **مشاريع البنية الأساسية:** مثل المنشآت الكبرى فهي ذات بعد اجتماعي يجعل الدولة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة و يتولى القطاع الخاص أحيانا القيام بإنشائها.

❖ **مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية:** طبقا لهذا المعيار فانه يمكن تصنيف المشاريع إلى: ¹

✓ **مشاريع خاصة:** هي تلك التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا: الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس.

✓ **مشاريع عامة:** هي تلك المشاريع التي تمتلك الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.

❖ **المشاريع الاستثمارية حسب تأثيرها على طاقة المنشأة:** وهي 04 أنواع: ²

✓ **مشروعات استثمارية جديدة:** وذلك في رغبة ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل، أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

¹ بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بيني صاف (S.C.I.BS)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، دفعة: 2009-2010، ص37.

² أمين السيد أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص7-8.

✓ **مشروعات التوسع الاستثماري:** وهي تتميز عن مشروعات جديدة، في أنها تمثل امتداد صناعيا أو خدميا لمنشأة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

✓ **مشروعات الإحلال الرأسمالي:** كما في حالة إحلال الآلات في مصنع ما بآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا، أو إحلال آلات أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل.

✓ **مشروعات التطوير التكنولوجي:** حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل إحلال الطرق الآلية وأنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج المستخدمة في منشأة ما قائمة.

المطلب الثالث: القرار الاستثماري

أولا: مفهوم القرار الاستثماري

لعل من أهم واحظر القرارات التي تقوم باتخاذها الإدارة إن لم يكن أكثرها أهمية وخطورة على وجه الإطلاق هي قرارات الاستثمار. ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.¹ ويمكن أيضا تعريفه على أنه: "تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة بشكل واعي، مدرك وموضوعي، وهي من أصعب العمليات وذلك لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية".²

ثانيا: خصائص القرارات الاستثمارية

مما سبق يتبين أن قرار الاستثمار يتميز بعدد من الخصائص الهامة هي³:

- أنه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- إن قرار الاستثمار هو قرار إستراتيجي يحتاج إلى أداة للتطرق إلى المستقبل.

¹ أمين السيد احمد لطفى، "تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة"، دار الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص 21.

² منعم زمز الموسمي، "إتخاذ القرارات الإدارية"، دار البازوري العلمية، عمان، 1998، ص 13.

³ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "تقييم وإختيار المشاريع الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 22-23.

- يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد، وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أساليب علمية للتعامل معها.
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

المبحث الثاني: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية

إن عملية التقييم عبارة عن أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على المنافع التي ستحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع أي المشروع المتوقع، وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال مدة حياته المتوقعة وبحيث يمكن اتخاذ قرار محدد بشأن إقامة المشروع من عدمه، ووفق معايير ومقاييس محددة ، مالية، اقتصادية، اجتماعية ويضاف إلى ذلك أن هذا التصور سيكون مهما لمتخذ القرار في معالجة أي نقص أو عقبة مالية قد تواجه المشروع في المستقبل، مما يوضح أن عملية التقييم تسمح للجهات المعنية في اختيار البديل الأفضل من البدائل المتاحة، وعليه تعتبر عملية التقييم من أهم النقاط الأساسية لموضوع تقييم المشاريع نظرا لأهميتها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة والاستخدام التوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- تعريف عملية التقييم.
- خطواتها وأهميتها بالنسبة للمشروع الاستثماري.
- البيانات اللازمة للمشروع استثماري والعوامل المؤثرة في عملية التقييم.

المطلب الأول: تعريف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشاريع بأنها عبارة عن: "عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الهدف المحدد واستنادا إلى أسس عملية".¹

كما يمكن تعريف التقييم على أنها اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية وعليه فإن عملية تقييم المشاريع تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق:²

- تقييم توسيع المشاريع القائمة وإقامة مشاريع جديدة.

¹ Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de projets, Berti edition, Alger, 2015, p15.

² بن مسعود نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص51.

- تقييم إنتاج أنواع معينة من السلع.
- تقييم أساليب الإنتاج وذلك حسب الأسلوب المناسب.
- تقييم المشاريع استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- تقييم المواقع البديلة للمشروع المقترح، وبين الأحجام المختلفة له.
- التقييم بين البدائل التكنولوجية.
- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وعلى وفق المعايير المالية الاقتصادية كأساس لقبوله أو رفضه.
- ترتيب المشاريع البديلة والمفاوضة والاختيار فيما بينها طبقا لمبدأ الأولويات، بمعنى انه طبقا لمفهوم وتقييم المشروع فانه لا يمكن قبول أي قرار استثماري إلا بعد أن يمر بعملية التقييم.

المطلب الثاني: خطوات وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

ويمكن عرض خطوات وأهمية عملية التقييم على النحو التالي:

أولاً: خطوات تقييم المشروع الاستثماري

وتتضح خطوات تقييم المشروع الاستثماري فيما يلي:¹

- تحديد معيار مناسب للمفاضلة بين البدائل يعكس معظم الأهداف المراد تحقيقها.
- تحديد مختلف الظروف التي يمكن أن يسود أحدها مستقبلاً، والتعبير عن هذه الظروف بمؤشرات (معالم)، وفيما يتعلق بالظروف فهناك ظروف التأكد وظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد؛
- تحديد البدائل التي يمكن اختيار إحداها لحل المشكلة، ولا بد من مراعاة الدقة في استخدام معايير اختبار الكفاءة
- صياغة النموذج، ويقصد بذلك التعبير عن العلاقة بين بدائل القرار والظروف من ناحية، ومعايير المفاضلة من ناحية أخرى
- التنبؤ والتقدير لقيم المتغيرات المختلفة حتى يمكن حساب ناتج كل بديل في كل الظروف المتوقعة

¹ سفيان فنيط، "التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية السكة الحديدية لضواحي جزائر العاصمة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص 6-7.

- حساب قيم العناصر المكونة لمصفوفة الناتج الذي يعبر عنه بمقياس أو أكثر، وعموما فإن أي مقياس يكون مناسباً من وجهة نظر متخذ القرار يجب استخدامه
 - عرض مصفوفة الناتج على متخذ القرار لتساعده في المفاضلة بين البدائل.
- فتقييم المشاريع إذن هو: إعداد مجموعة من المشاريع، وإجراء لها دراسات مختلفة فنية، ومالية، واقتصادية، وتنظيمية، وإدارية تجنباً للإسراف وضياع الموارد، فالحاجة للمشاريع كبيرة لبلوغ أهداف كثيرة، في حين الموارد المتاحة قليلة، وبالتالي لا بد من كفاءة القرارات الاستثمارية.

ثانياً: أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

- هناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء كل هذه الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع والمتمثلة:¹
- ✓ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة،
 - ✓ تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة،
 - ✓ تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية،
 - ✓ تقوم بعملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة،
 - ✓ توافق وانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها،
 - ✓ توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة،
 - ✓ إن عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى والمرحلة السابقة لمرحلة التنفيذ.
 - ✓ إن عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه.

¹ بن مسعود نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

المطلب الثالث: البيانات اللازمة للتقييم والعوامل المؤثرة في هذه العملية

وفيما يلي سنعرض عنصرين أساسيين ألا وهما البيانات اللازمة لتقييم المشاريع والعوامل المؤثرة في هذه العملية.

أولاً: البيانات اللازمة لتقييم المشاريع

توجد عدة طرق لتقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها، ومن أجل إمكانية القيام بتقييم أي مشروع استثماري لا بد من توفر مجموعة من البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم، مهما كان النموذج المستخدم والمعيار المراد حسابه، وهذا نظراً لخصوصية الاستثمارات نفسها والتي تتميز بالخطوة الأولى نحو المجهول وعدم التأكد، وتوفير هذه البيانات يجب أن لا يكون بصفة ارتجالية، بل الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كل التفاصيل، مع الاستفادة من التجارب السابقة والتي بينت أن إهمال بعض التفاصيل سيترتب عنه مشاكل كبيرة لا تظهر إلا بعد فوات الأوان.

وتتمثل البيانات اللازمة لتقييم المشاريع فيما يلي:¹

1. **تقدير حجم الاستثمار:** بعد تحديد فكرة المشروع يجب مباشرة تقدير حجم هذا الاستثمار، وذلك من خلال حصر كل التكاليف المترتبة عنه منذ ظهوره كفكرة حتى تحقيقه في صورة قادرة على البدء في التشغيل، ورغم اختلاف هذه التكاليف من مشروع لآخر، فإنه يمكن بصفة عامة حصرها في جزأين رئيسيين:²

○ **الاستثمارات الثابتة:** هي تكاليف طويلة الأجل تتوزع على العمر الإنتاجي للمشروع وتمثل هذه الاستثمارات كل ما يحتاجه المشروع من أراضي، مباني، معدات وسائل النقل ومصاريف التشغيل.

○ **رأس المال التشغيلي:** يمثل مجموعة من الأصول قصيرة الأجل والتي يتعين على المشروع استخدامها للوفاء بمتطلبات الدورة التشغيلية الأولى ويتكون من الأصول الجارية والمخزون.

¹ مسيكة بوفامة، ز/بعداش، "نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2001 ، ص55.

² داودي نور الدين، شوال فافة، تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام مخطط العنكبوت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيدة،

2. تقدير تكاليف تشغيل المشروع وإيراداته: تعتبر من المتغيرات الأساسية أيضا التي يجب معرفتها عند إجراء تقييم المشروع، خصوصا تلك المتعلقة برمجيته عند المفاضلة بين تكاليف المشروع والإيرادات التي سيحصل عليها من بيع منتجاته.

- وتكاليف تشغيل المشروع واستغلال طاقته يمكن حصرها عموما فيما يلي: ¹
 - تكلفة شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج بالإضافة لتكاليف الحصول عليها من تكاليف: النقل، التأمين، عمولة الشراء، وتكاليف التخزين لحين استخدامها.
 - أجور العمال والموظفين بالإضافة إلى المزايا العينية والتأمينات الاجتماعية والصحية؛
 - المصاريف الأخرى مثل تكاليف المواد الاستهلاكية (الكهرباء، الماء، الزيوت...)
- ويلاحظ هنا تواجد مصاريف مرنة والتي تكون تابعة لحجم الإنتاج وتغير بتغيره، ومصاريف أخرى غير مرنة والتي لا تتغير مهما كانت الطاقة الإنتاجية المستخدمة.
- أما بالنسبة للإيرادات يتعين تقدير الدخل الذي يحققه المشروع ناتج عن بيع منتجات التي ينتجها المشروع إضافة إلى تأجير فائض طاقة الآلات المعدات ويضاف إليها القيمة المتبقية في نهاية عمر المشروع وذلك بالنسبة للأراضي والمباني. ²

3. العمر الاقتصادي للمشروع: وهنا يجب التفرقة بين العمر الاقتصادي للمشروع وبين العمر الإنتاجي أو الفني للمشروع، فالعمر الإنتاجي للمشروع يقصد به تلك الفترة التي ينتظر أن يكون فيها عمر المشروع صالحا للإنتاج، أما العمر الاقتصادي فهو تلك الفترة من حياة المشروع، التي يكون فيها المشروع قادرا على الإنتاج بصورة اقتصادية، أي يحصل على تدفقات نقدية موجبة ومعتبرة في نفس الوقت، بحيث تبرز استمراريته، وهنا يلاحظ أن الذي يهم المنشأة عند التقييم هو العمر الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن المنشأة عند تقييم المشروع الاستثماري تكون في حاجة إلى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق عائدا لها.

¹ مسيكة بوفامة، ز/بعداش، مرجع السابق، ص56.

² داودي نور الدين، شوال فافة... مرجع سبق ذكره، ص23.

العمر الاقتصادي فهو يتأثر بعاملين هما: الاهتلاك المادي، والاهتلاك المعنوي، فالأول يتمثل في انخفاض إنتاجية المشروع، أما الثاني يتمثل فيما يسمى بتقادم الأصول المكونة للمشروع.¹

4. **معدل التفضيل الزمني:** ينطلق هذا المفهوم من أن دينار اليوم أفضل من دينار العام القادم، فالاستثمار في حد ذاته ليس مصدر منفعة حالية للمستثمر إذ أن الاستثمار يستمد قيمته من إمكانية الحصول على دخل أكبر وبالتالي على استهلاك أكبر في المستقبل، ويتم معرفة ذلك باستخدام معدل الخصم، الذي هو في الواقع عملية عكسية لعملية الفائدة المركبة، حيث المطلوب هو معرفة القيمة الحالية لمبلغ معين من المال معروف في المستقبل، فهو يشير بوجه عام عما تساويه وحدة نقدية (دينار) مثلاً بعد فترة زمنية مستقبلية معينة حالياً بسعر خصم معين، فالمستثمر الخاص يختار الفائدة السائدة في السوق ويعتبرها معدل خصم، وقد يضيف لها معدل التضخم أو معدل المخاطرة، كما قد يختار معدل الخصم الذي يتساوى مع معدل العائد الذي يرغب في تحقيقه، أما المسؤول الحكومي فيختار معدل الخصم الاجتماعي الذي يتساوى عنده عرض الأرصدة الاستثمارية المخصصة من قبل الدولة لتنفيذ خطة الاستثمار مع الطلب على هذه الأرصدة، عموماً يمكن القول أن معدل الخصم سواء الخاص أو الاجتماعي، أداة حاسمة في تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها.²

ثانياً: العوامل المؤثرة في عملية التقييم

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تقييم أي مشروع اقتصادي واتخاذ القرار حوله ومن هذه العوامل:³

❖ **الربحية:** كما هو معلوم إن الربح يعد من أهم الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية من وراء استثماراتها فالقرارات الاستثمارية تبني بشكل أساسي على مؤشرات الربحية. إذ تعين هذه المؤشرات متخذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة وعلى أساس هذه النتيجة تقوم باتخاذ قرارها الاستثماري.

¹ بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص14.

² سيد الهواري، الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج6، نشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1982، ص342.

³ قادر عبد الرحمن، يالحن فاتح سليمان، تقييم المشاريع الاستثمارية واثراها في اتخاذ القرارات، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، 2007، ص03-04.

❖ **التضخم:** يعد التضخم احد المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد إذ يعني التضخم انخفاض قيمة النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار مع زيادة في عرض النقود مما يعني أن الدينار الذي سيدفع اليوم للاستثمار لا يعود غداً بنفس القيمة التي هي عليها الآن.

والصعوبة الأساسية في هذه المسألة هي تحديد معدل التضخم حيث أن الأسعار لا تتغير بنسبة واحدة فبعضها تتغير بنسبة أعلى من الأسعار الأخرى وهذه هي المشكلة الأساسية التي تواجه تقويم المشاريع الاستثمارية إذ يجب أن يعكس تقويم المشاريع الاستثمارية توقعات التغير بالأسعار في المستقبل.

❖ **السوق:** ويتناول هذا العامل دراسة كل من الكلب الكلي (المحلي والأجنبي) على منتجات الوحدة الاقتصادية مع تقدير حجم الإنتاج المتوقع وطاقته الإنتاجية التصميمية ودراسة وتحليل هيكل الأسعار للمنتج المحلي المماثل والمستورد ومن ثم تسعير المنتج الجديد في ضوء الأسعار وتكلفة الإنتاج المتوقعة فضلاً عن دراسة البدائل المنافسة وتأثيرها على استمرارية الإنتاج وحجم الطلب مستقبلاً وكذلك دراسة اثار المنافسة المحلية مع تحديد قنوات البيع والتوزيع . كل هذه النقاط يتم أخذها بنظر الاعتبار عند تقييم المشروع الاستثماري.

❖ **التمويل:** ويتمثل هذا العامل بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحجم هذه الأموال ومصادرها، وان جوهر اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية هو تحديد الميزج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات (هيكل التمويل) أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة من القروض أو أموال الوحدة الذاتية أو طرح الأسهم السندات (المقترحة والمملوكة) ومما لاشك فيه أن أية وحدة اقتصادية وهي بصدد تحديد مصادر تمويلها فان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط منها (هيكل التمويل، المرونة، التكلفة، الزمن) إذ هذه النقاط هي الأبعاد المهمة للقرار المالي.

❖ **الوقت:** يعد عامل الوقت من العوامل المهمة التي تؤثر في القرار الاستثماري وتقييم البدائل. فمن المعروف أن الاستثمارات تقسم إلى قسمين الأول (طويلة الأجل) ويسمى استثمارات رأسمالية والتي تحتاج إلى أموال ضخمة ويكون فيها عنصر المخاطرة اكبر وتحتاج إلى وقت طويل لتحقيق

العائد. والثاني (قصير الأجل) يحتاج إلى أموال قليلة ويكون فيها عنصر المخاطرة اقل من الأولى وتعود بعائدها بعد مضي مدة قصيرة.

❖ **التكاليف:** يمكن تقسيم تكاليف المشروع إلى قسمين القسم الأول هو كلفة المشروع الثابتة أو الاستثمارية وتشمل (الآلات، والمعدات، وسائل الإنتاج، والأراضي، والمباني) والثاني هو تكاليف المشروع الجارية أو التشغيلية وتشمل التكاليف المباشرة (تكلفة المواد الخام وأجور العمال) والتكاليف الإنتاجية غير المباشرة (المواد المساعدة، المياه، الطاقة، صيانة الآلات والمعدات).

❖ **المخاطرة:** من البديهي أن المستثمر لا يقتصر اهتمامه بالعائد المتوقع فقط وإنما يمتد اهتمامه أيضا لدراسة مدى المخاطرة التي يتعرض لها ويمكن تعريف المخاطرة بأنه احتمالات الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وهذه الاحتمالات يمكن تقسيمها عن طريق دراسة مدى التغير في الدخل المتوقعة فزيادة التغير في الدخل المتوقعة يعني أن هناك درجة كبيرة من المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار. كما وأن من عناصر المخاطرة الأخرى هي الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد فكلما كانت التقلبات السياسية في البلد كثيرة كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار وبالتالي زيادة عنصر المخاطرة في القرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: أساليب ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية

هناك عدة معايير لتقييم الاستثمار يتم استخدامها بعد الوصول إلى النتائج المختلفة من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

يقصد هنا بظروف التأكد هو توفر كل المعلومات عن المشاريع محل التقييم، بحيث تتيح هذه المعلومات إمكانية إجراء المفاضلة أو الترتيب لهذه المشاريع. قبل البدء في عملية التقييم باستخدام هذه النماذج يجب ذكر الافتراضات التي يعتمد عليها وهي كما يلي:¹

- إيرادات وتكاليف المشاريع المستقبلية معروفة بدرجة كبيرة من التأكد؛
 - التقييم يكون على أساس مالي بحث، بصرف النظر عن التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يمكن الاعتماد على أسعار السوق؛
 - يكون التقييم على أساس صافي المنافع النقدية (صافي التدفقات النقدية (بعد الضريبة)؛
 - تتم النفقات في السنة الأولى للمشروع، أما الإيرادات تتحقق في نهاية كل سنة؛
- وتتنوع معايير التقييم للمشاريع في ظل ظروف التأكد، فمنها تلك المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومنها معايير التقييم التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

1) المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

والتي يطلق عليها أيضا "المعايير التقليدية" و تتميز بإهمالها للقيمة الزمنية للنقود، و تتمثل في:

❖ معيار فترة الاسترداد "Délai de Récupération": ويعد هذا المعيار من

المعايير الزمنية وتعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة اللازمة لاسترداد نفقات الاستثمار الأصلي من خلال صافي التدفقات النقدية المتراكمة التي يحققها المشروع.² وبالتالي المشاريع صاحبة الأولوية هي تلك المشاريع صاحبة أقصر فترة استرداد وتحسب بالطريقة التالية:

¹ أمين السيد أحمد لطفى، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 86.

² يحيى عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 317.

- حالة التدفقات النقدية المتساوية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{الاستثمار المبدئي للمشروع} \div \text{صافي التدفقات النقدية}$$

- حالة التدفقات النقدية الغير متساوية: في حالة لتحديد فترة الاسترداد يتم حساب التدفقات النقدية المتراكمة التي يحققها المشروع.

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{الاستثمار المبدئي للمشروع} \div \text{متوسط صافي التدفقات النقدية للمشروع}$$

❖ **معدل العائد المحاسبي (TRC):** يعتمد هذا المعيار على مفهوم الربح المحاسبي والنتائج

عن مقابلة الإيرادات المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع بالتكاليف المتوقعة للحصول على هذا الإيراد،¹ وبذلك فإن هذا المعدل يقيس ربحية المشروع الاستثماري ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الربح السنوي الصافي} \div \text{التكاليف الاستثمارية}) * 100$$

بحيث: متوسط الربح السنوي = الربح السنوي الصافي لكل السنوات \div عدد سنوات المشروع.

وهناك حالتين من خالهما يتم تحديد مصير المشروع من الرفض أو القبول:

- إذا كان معدل العائد المحاسبي أصغر من العائد المطلوب فإن المشروع يعتبر مرفوضاً.

- إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من العائد المطلوب فإن المشروع يعتبر مقبولاً.

¹ نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2011، ص148.

وفي حالة وجود القيمة المتبقية للاستثمار فإنها تضاف إلى التكاليف الاستثمارية ويتم قسمة المجموع على 2 لاستخراج المتوسط¹، فتصبح العلاقة كما يلي:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \left[\frac{\text{متوسط الربح السنوي الصافي} \div \{ \text{القيمة المتبقية} + \text{التكاليف الاستثمارية} \}}{2} \right] * 100$$

(2) معايير تقييم المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات للمعايير التقليدية، كان من أهمها عدم الأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود. لأن عملية التقييم السليمة للمشروعات يجب أن لا تغفل عن هذه الحقيقة، لذا يتطلب الأمر تعديل التدفقات النقدية للمشروع سواء الخارجة أو الداخلة و كأنها أنفقت أو استعملت في لحظة اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما يعبر عنه بالقيمة الحالية التي تشير إلى أن قيمة دينار اليوم أفضل من قيمة دينار المستقبل. يمكن تقسيمها إلى مايلي:

❖ صافي القيمة الحالية VAN: يعرف معيار صافي القيمة الحالية على انه عبارة عن

الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة التي ستتحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع².

تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم باستخدام معدل العائد المطلوب من المشروعات الاستثمارية (أي تكلفة التمويل).³

ويتم حساب القيمة الحالية الصافية وفقا للعلاقة التالية:

$$VAN = \sum Ri(1+t)^{-i} - I_0$$

بحيث: Ri تمثل التدفق النقدي السنوي الصافي، t يمثل معدل الخصم، I0 تمثل التدفقات الاستثمارية

المبدئية .

¹ محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص290.

² عبد الرحمن شاكر الجبوري، إدارة المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص24.

³ محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص 294-295.

وفي حالة وجود قيمة متبقية للاستثمار عند نهاية الفترة بحسب VAN كما يلي:

$$VAN = \sum Ri(1+t)^{-i} + VR(1+t)^{-n} - I_0$$

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا مبدئيا إذا كان صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، وفي حالة المفاضلة بين عدة مشاريع مقبولة مبدئيا يتم ترتيب المشروعات تنازليا وفق القيم المحتسبة ثم اختيار المشروعات ذات القيمة الأكبر، وتكون القاعدة فيما يتعلق بالمروعات الاستثمارية المستقلة، وفي حالة المشروعات المتبادلة تكون القاعدة قبول المشروع الذي يعطي أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية.¹

❖ **دليل الربحية IP** : يطلق عليه أيضا معدل العائد / التكلفة ويعرف دليل الربحية بأنه

المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح . ويقاس العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة كما هو الحال في معيار صافي القيمة الحالية². ويمكن حساب دليل الربحية بالعلاقة التالية:

معيار دليل الربحية = مجموع التدفقات النقدية / الاستثمار المبدئي

$$IP = (VAN \div I_0) + 1 \quad \text{أو}$$

يمكن المفاضلة بين المشاريع المتنافية حسب دليل الربحية كما يلي³:

- يقبل المشروع عندما يكون $IP > 1$ ويرفض عندما يكون $IP < 1$.
- في حالة تعدد المشاريع و المفاضلة بينهما نحسب IP لكل مشروع ثم نستبعد المشاريع التي تحقق $IP < 1$ ثم نرتب المشاريع التي تحقق $IP > 1$ ترتيبا تنازليا.
- إذا كانت الأموال محدودة نختار المشروع الذي يحقق أكبر IP ثم المشروع الذي يليه إلى غاية أن نصل إلى المبلغ الإجمالي، أما في حالة ما إذا كانت الأموال غير محدودة نأخذ جميع المشاريع التي تحقق $IP > 1$.

¹ محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الخلاق، نفس المرجع، ص 297.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 300.

³ عيسى نجاة، مطبوعة بعنوان: نماذج التقييم المالي لدروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

الجزائر، 3، الجزائر، 2016-2017، ص5.

❖ **معدل العائد الداخلي TRI:** وهذا المعدل هو بالتحديد العائد الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة (ما بعد الضريبة) مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (ما بعد الضريبة) وبالتالي معناه اننا نحصل على المعدل الداخلي الذي يعطيه المشروع، عندما تكون صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية صفراً.¹ وقد يطلق على هذه الطريقة بالكفاءة الحدية لرأس المال كما تعرفها النظرية التقليدية عند كيتز، الذي يقارن بين كفاءة رأس المال وسعر الفائدة، فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية، فهذا يعني أن المشروع قادر على سد قيمته الاستثمارية مع عائد معين يفوق ما كان يمكن الحصول عليه من السوق المالي²، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$VAN = 0 \text{ أي:}$$

$$0 = \sum Ri(1+t)^{-i} - I_0$$

حيث: t : وهو معدل العائد الداخلي في هذه الحالة.

و تكون عملية المفاضلة بين المشاريع باستخدام معيار معدل العائد الداخلي كما يلي³:

- **في حالة وجود مشروع واحد:** تكون عملية اتخاذ القرار بعد مقارنة معدل العائد الداخلي للمشروع مع معدل الفائدة السائد في السوق (أو تكلفة رأس المال)، وبذلك نكون أمام الحالات التالية:

- إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة مقبولاً اقتصادياً.
- إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع أقل من معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة غير مقبول اقتصادياً.

¹ حسن ابراهيم بلوط، ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص341.

² قاسم ناجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات -الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية -، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص215.

³ عمران عبد الحكيم، مطبوعة محاضرات حول معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص50.

■ إذا كان معدل العائد الداخلي للمشروع يساوي معدل الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع في هذه الحالة لا يحقق لا ربح ولا خسارة.

- في حالة وجود عدة مشاريع: يتم قبول المشروع الذي له أعلى معدل عائد داخلي، ويتم رفض المشاريع الأخرى في حالة مشاريع متنافية. أو اعتبار المشروعات كمشروع واحد، ويكون القرار قبول المشروع إذا كان له معدل عائد داخلي أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد

والمقصود بحالة عدم التأكد هي "حالة تصف موقفا لا يتوفر فيه لمتخذي القرار الاستثماري بيانات ومعلومات تاريخية كافية لتقدير توزيع احتمالي موضوعي، الأمر الذي يتطلب من المستثمر أن يضع تصورات معينة للتوزيعات الاحتمالية".¹

إن المعايير التي تستخدم في مثل هذه الظروف هي:

I. معيار (WALD) "Minimax" أو "Maximin": عندما يكون هدف المؤسسة هو تعظيم الربح تستعمل طريقة Maximin، أي اختيار أحسن قيمة لأسوء النتائج التي يمكن أن تقدمها مختلف القرارات وفقا لحالات الطبيعة.

أما طريقة Minimax فهو يستعمل عندما يكون هدف المؤسسة هو تدنية التكاليف، أي أخذ أقل ما يمكن أن تأتي به حالات الطبيعة.²

II. معيار الاحتمالات المتساوية (La Place): يفترض في هذا المعيار أن جميع حالات الطبيعة لها نفس احتمال الوقوع، وعندها تقاس الفعالية بالقيمة المتوقعة للبدائل. ولذلك يكون أفضل البدائل هو أعلاها بالقيمة المتوقعة طبعا للهدف، ونستطيع إيجاد القيمة المتوقعة عند كل بديل

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص182.

² مهري عبد الملك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2012-2013 ص89.

عن طريق حساب متوسط العوائد (مجموع العوائد على عددها) عند كل بديل، ويتم اختيار البديل الذي له أعلى متوسط.¹

III. معيار أقصى - أقصى (Maxi-MAX): نستطيع بهذه الطريقة اختيار البديل الذي يعطي أعلى مردود، فإننا أولاً نحدد أعلى مردود لكل بديل في حالة الأرباح ومن ثم نختار أعلى قيمة من بين القيم التي تم تحديدها فيكون البديل المقابل لتلك القيمة هو البديل الأمثل ويطلق على هذا المعيار اسم معيار التفاؤل لأنه يتم اختيار أفضل نتيجة من العوائد القصوى.²

IV. معيار لأرباح الضائعة: ينسب هذا المعيار إلى (Savage) وهو يقوم على تحويل العوائد الشرطية إلى جدول الأسف (الندم)، حيث ينتج الأسف نتيجة إحساس متخذ القرار بخسارة ناتجة عن الفرق بين العائد المتحصل من قرار ما وبين ما يجب أن يتحصل عليه لو تم اختيار أفضل قرار، ويعتمد فيه على معيار (Mini-Max)، ويمكن إيضاح كيفية اعتماد هذا القرار رياضياً كما يلي:

$$\text{Rij} = \text{MAXgij} - g$$

○ يتم حساب:

$$\text{Mini Rij (Maxi Rij)}$$

○ يتم الاختيار وفق العلاقة التالية:³

V. معيار الواقعية (HURWCZ): ينسب هذا المعيار إلى HURWCZ، حيث يقترح أن متخذ القرار يتميز بنوع التفاؤل اتجاه حالات الطبيعة، فهو يعبر عن مشاعره بعقلانية دون تبني سياسة أدنى - الأقصى أو سياسة أقصى - الأقصى فهو يوفق بين هذين السياستين، ويتم اتخاذ القرار حسب هذا المعيار وفق الخطوات التالية:

¹ جهاد صياح بني هاني وآخرون، بحوث العمليات والاساليب الكمية نظرية وتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص301.

² دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، بحوث العمليات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2008، ص295.

³ حسين بلعجوز، -نظرية القرار -مدخل إداري وكمي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2008، ص232.

(a) اختيار معيار الواقعية معبر عنه بمعامل (a) حيث أن: $1 > a > 0$ فإذا كان a

قريبة من الواحد فإن م اتخذ القرار يكون متفائلا حول المستقبل، أما إذا كان

المعامل قريبا من الصفر فإن متخذ القرار يكون متشائما حول المستقبل.

(b) حساب القيمة EMV كما يلي:

$$EMV = aM + (1-a)m$$

حيث أن :

- M: تمثل قيمة (العائد) القصوى لكل بديل (قرار).

- m: تمثل قيمة (العائد) الدنيا لكل بديل (قرار).

- a: تمثل معامل التفاؤل (الواقعية) لكل مركز قرار.

(c) يتم اختيار البديل (القرار) الذي له أكبر قيمة نقدية متوقعة¹.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة

تحت هذه الظروف فإن متخذ القرار يكون بحاجة لمعلومات عن احتمالات وقوع الأحداث المختلفة، وهذه الاحتمالات قد يتم الحصول عليها من السجلات الماضية للمشروع، أو تكون مجرد تقدير شخصي لمتخذ القرار نفسه، وفي هذه الحالة يمكن لمتخذ القرار اللجوء إلى إحدى الطرق أو المعايير التالية:

❖ طريقة تعديل معدل الخصم: هنا يتم إضافة عنصر المخاطرة إلى معدل الاستحداث

الخالي من المخاطرة كما يلي:

$$K^* = Rf + \alpha$$

حيث: Rf: هو معدل الفائدة الخالي من المخاطرة. α : هي علاوة المخاطرة.²

❖ القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية: لكون الظروف تتسم بالمخاطرة، فهذا يعني أن

صافي القيمة الحالية لا يظهر برقم واحد محدود وإنما يختلف هذا الرقم باختلاف

¹ د. حسين بلعجوز، -نظرية القرار -مدخل إداري وكمي، نفس المرجع، ص233.

² مهري عبد الملك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مرجع سابق، ص93.

احتمالات محددة مصاحبة لكل ظرف من هذه الظروف. ويمكن التعبير على القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية بالعلاقة التالية:

$$E(VAN) = \sum_{j=1}^n VAN_j P_j$$

$E(VAN)$: القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية، VAN_j : صافي التدفقات

النقدية تحت كل ظرف، P_j : احتمال الحدوث. n : عدد الاحتمالات الممكنة.

وللتقييم والمفاضلة على أساس هذه الطريقة نجد حالتين:

○ حالة وجود مشروع واحد: إذا كان: $E(VAN) > 0$ فالمشروع مقبول

$E(VAN) < 0$ فالمشروع مرفوض

○ حالة وجود أكثر من مشروع: في حالة تواجد أكثر من مشروع معروض على

متخذ القرار فانه يختار المشروع الذي لديه اكبر قيمة متوقعة لصافي التدفقات

النقدية.¹

❖ **الانحراف المعياري:** بما أن التوقع الرياضي لصافي القيمة الحالية يعبر عن مردودية

المشروع فإن الانحراف المعياري يقيس المخاطرة لأنه يعبر عن التشتت ، حيث كلما

كانت قيمته متدنية يدل ذلك على تماسك المتغيرات ، أما إذا كانت قيمته كبيرة فهذا

يدل عن تشتت المتغيرات. ويحسب الانحراف المعياري حسب الصيغ التالية:²

$$S^2(VAN) = \sum_{j=1}^n [VAN_j - E(VAN)]^2 P_j$$

أو

$$S^2(VAN) = [E(VAN)^2 - E(VAN)]^2$$

حيث: S^2 : هو تباين صافي القيمة الحالية المتوقعة.

$E(VAN)$: القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

P_j : هو احتمال حدوث كل توقع.

الانحراف المعياري $(S) = \sqrt{S^2}$.

¹ نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، مرجع سابق، ص 183-184.

² خمسي نجاة، تقييم المشاريع الاستثمارية في إطار ال وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع وكالة سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير في : العلوم الاقتصادية، تخصص: طرق كمية في التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، 2015-2016، ص 65.

يتم اختيار المشروع الذي لديه أقل قيمة للتباين أو الانحراف المعياري. بمعنى تفضيل المشروع الذي لديه تشتت أقل للقيمة المتوقعة عن القيمة المركزية وهي التوقع الرياضي.¹

❖ **معامل الاختلاف:** ويسمى المقياس النسبي للمخاطرة، ويساوي نتيجة قسمة الانحراف المعياري على الأمل الرياضي، حيث يعبر عنه:

$$Cv = s(van) \div E(van)$$

وهذا المعيار يقيس كمية المخاطرة المتوقعة حدوثها عن كل وحدة نقدية من العائد المتوقع، وفيها يفضل البديل الذي يقل معامل إختلافه.

❖ **شجرة القرار:** شجرة القرارات أسلوب كمي يستخدم بشكل وثيق مع أساليب نظرية القرار السابقة في تقييم المشروعات وبالتالي اتخاذ القرار بخصوص اختيار المشروع الذي يحقق أفضل النتائج المالية أو أي أهداف أخرى. وكلمة شجرة مستمدة من كون أن هناك جملة قرارات يتم اتخاذها. يكون أحدها رئيسي والبقية فرعية تشكل في مجموعها صيغة الشجرة وفروعها. وذلك وفق اتجاهات مختلفة بالاعتماد على ما هو متوفر من حسابات كلفوية وإيرادات ونسب احتمالية، مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة العلاقة المستمرة بين الأصل والفروع. ومما تقدم يتضح أن شجرة القرار هي أسلوب كمي تصويري ويبياني للعناصر والعلاقات التي تتكون منها المشكلة المتعلقة باختيار وتقييم المشروعات وذلك في حالات المخاطرة المختلفة.²

¹ مسيكة بوفامة، ز/بعداش، مرجع سابق، ص194.

² د، مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مرجع سابق، ص285.

خلاصة

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمار هو توجيه للأصول المادية والبشرية، لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية في المستقبل، بحيث يتجسد في الواقع عن طريق القيام بمشاريع استثمارية متنوعة ومختلفة، إلا أنهما اختلفت وتنوعت فإن عملية تجسيدها وتنفيذها يجب أن تسبق دائما بدراسة جدوى على أساس أن هذه الأخيرة تعتبر أداة هامة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

كما حاولنا عرض مختلف معايير وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، وظروف عدم التأكد، وفي حالة وجود عنصر الخطر، فقيمة المشاريع الاستثمارية تتأثر بتغير الظروف الاقتصادية التي تنشط بها، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن لكل معايير التقييم السابقة أهمية كبيرة في توفير أنواع مختلفة من المعلومات المهمة لمتخذي القرارات الاستثمارية، مما يساعدهم أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: تقنيات البنكية في منح القروض.

المطلب الأول: إجراءات عملية منح القروض.

المطلب الثاني: عقد القرض.

المطلب الثالث: تمهيد لمشروع صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات -

تيارت-.

المبحث الثالث: نموذج عن دراسة تقنوا اقتصادية لمشروع استثماري ممول من طرف وكالة تيارت

للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: الدراسة القانونية والاجتماعية للمشروع.

المطلب الثاني: الدراسة الفنية والمالية للمشروع.

المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري القائم.

تمهيد

يعتبر القطاع الاقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية ودعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويعتبر هذا القطاع من أهم النشاطات في أي اقتصاد. بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالات المطروح، يتم عرض وتحليل نموذج دراسة جدوى لأحد المشاريع الصناعية التي قامت الوكالة بدراستها وتقييمها لأغراض استثمارية وتمويلية، لكن قبل تسليط الضوء على هذه النقاط نتعرض أولاً إلى لمحة حول البنك الوطني الجزائري ونخص بالذكر وكالة تيارت 540 التي هي محل الدراسة وستتم دراسة هذا الموضوع عن طريق تقسيمه إلى 03 مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته؛

المبحث الثاني: تقنيات البنكية في منح القروض؛

المبحث الثالث: نموذج عن دراسة تقنوا اقتصادية لمشروع استثماري ممول من طرف وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

في الفترة الاشتراكية التي كانت تحكم الاقتصاد الجزائري وغداة الاستقلال كان عدد البنوك لا يتعدى 20 بنك مما أحدث عدة عراقيل أمام هذه المؤسسات البنكية فاضطرت السلطات العمومية الجزائرية إلى إجراء تنظيم النظام البنكي في سنة 1986 قصد جعلها تسير الاقتصاد الوطني. ويمكن التطرق إلى تقديم البنك الوطني من خلال نشأته وكذا الهيكل التنظيمي له ونشاطه.

أولاً) نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شكل شركة وطنية برأس مال 20 مليون د.ج ، إلا أن هذه الوضعية أحلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك و دائع قصيرة و

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.¹

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 119-88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177-88 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري، بالفرنسية (Banque Nationale d'Algérie (BNA).

و بالاختصار بقي المقر الاجتماعي للبنك الوطني الجزائري بالجزائر ب 08 شارع شيفيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

سنة 1990 صدر القانون 10-90 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، الذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

¹ غربي حسين، أحمد بلعري، دور الرقابة الداخلية في ضبط إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2018/2017، ص58-59.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

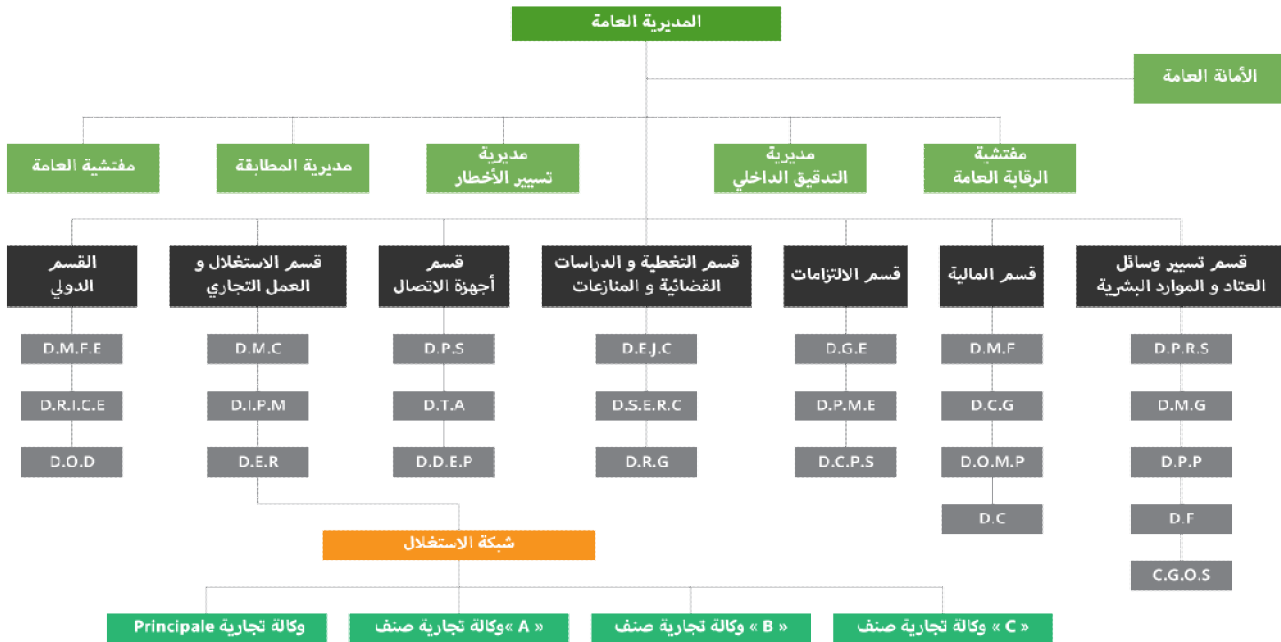
في 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتسابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية. نهاية سنة 2018 تم رفع رأس مال البنك إلى 150 مليار دينار جزائري.¹

ثانيا) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (07-03) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.



الهيكل الملحق بقسم الالتزامات

الهيكل التابعة للقسم الدولي

¹ الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

DGE: مديرية المؤسسات الكبرى	DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج
DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة	DOD: مديرية العميات المستندية
الهياكل الملحقة بقسم المالية	الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري
DC: مديرية المحاسبة	DER: مديرية تأطير الشبكات
DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات	DMC: مديرية التسويق والاتصال
DCG: مديرية مراقبة التسيير	DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد
DMF: مديرية السوق المالي	الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام
الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية	DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع
DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية	DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة
DMG: مديرية الوسائل العامة	DPS: مديرية الإنتاج والخدمات
DPP: مديرية المحافظة على التراث	الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات
DF: مديرية التكوين	DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض
CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية	DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات
	DRG: مديرية تحصيل الضمانات

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت <http://www.bna.dz/ar/>

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية والتجارية لهذا المصرف إلى غاية 2016/12/31.

أولا) إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016

بعض الأرقام والإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2016/12/31¹

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17 مديرية جهوية للاستغلال.
- 142 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB).
- 92 شبك آلي للبنك (GAB).

¹ نائب المدير، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- 5288 موظف.

- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI).

- 165.160 بطاقة بنكية.

- 2.593.529 زبون.

النتائج المالية

المنتج البنكي الصافي: 103.559 مليون دج.

النتاج الإجمالي للاستغلال: 96 910 مليون دج

نتاج الاستغلال: 41 703 مليون دج

النتاج الصافي: 31.420 مليون دج

النتائج التجارية

الميزانية الإجمالية: 2.843.371.178 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1 673.844.881 مليون دج

وظائف الزبائن: 1 410.164 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 153 397 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 27 148 مليون دج.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ووكالة تيارت.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

(1) تقديم وكالة تيارت: تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:¹

الجدول (01-03) توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef services	03	رؤساء المصلحة
Chef de sections	04	رؤساء الأقسام
Charge d'études	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèles	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichet	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	23	المجموع

المصدر: نائب المدير، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

¹ رئيس مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري، وكالة تيارت 540

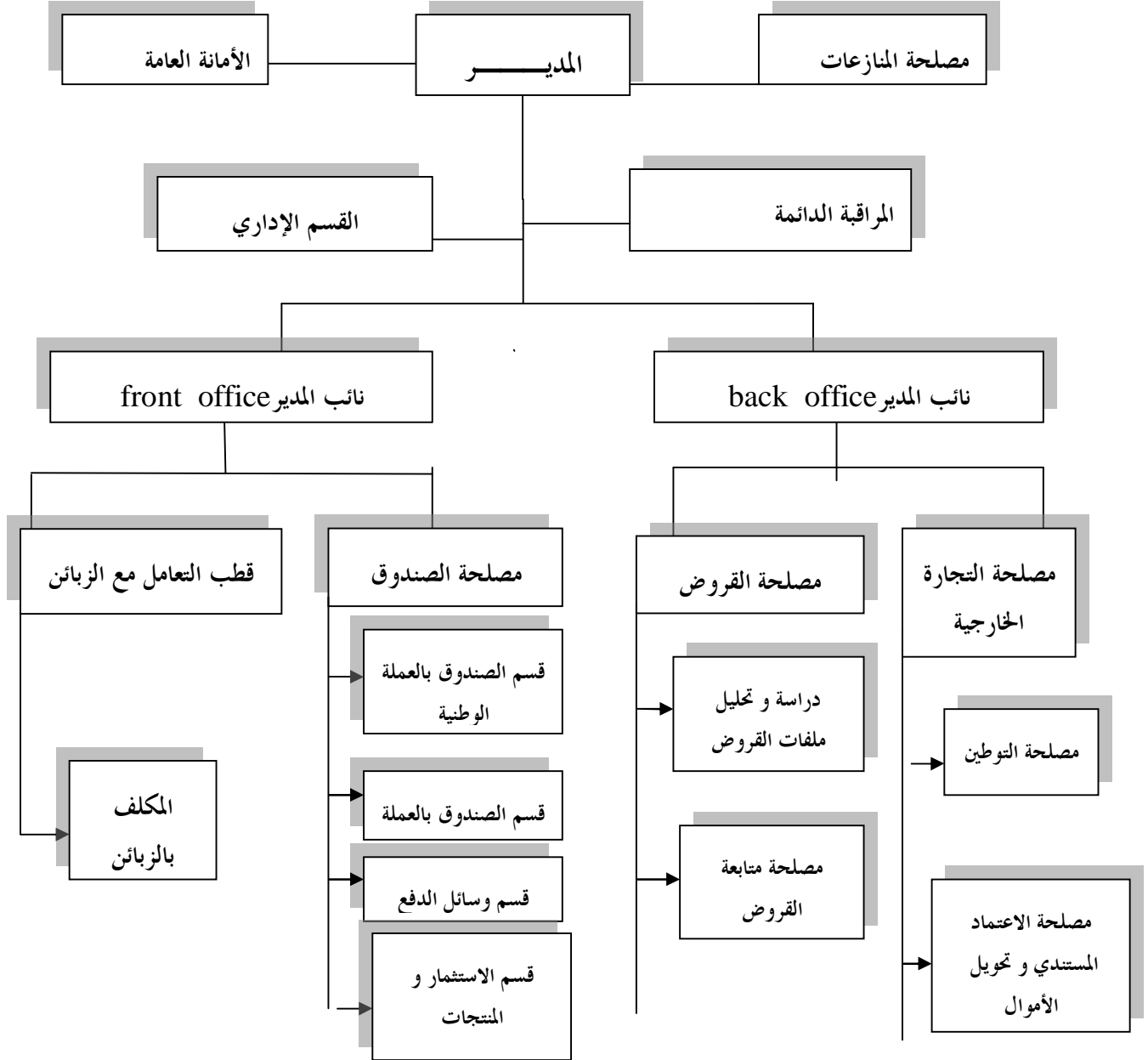
الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية من سنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبايبك (front office) وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office)، في ظل رغبة البنك عصرنه خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

(2) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

تتكون وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (03-08) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري



المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

3) الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه: يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات، نلخصها فيما يلي:¹

1- الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا/24سا)، و (7 أيام /7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.
- خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم، وذلك بتقديم حلول كيفية حسب حاجة كل زبون.
- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر الادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.
- تمويل العقارات: يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.
- تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء- صناديق.

2 - الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

¹ تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناء على المعلومات المستقاة من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- خدمات المساعدة: وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.
 - خدمات الادخار والتوظيف.
 - التمويلات: وتضم:
 - * تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).
 - * تمويل الاستثمارات.
 - * التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).
 - * تمويل السيارات: وتشمل تمويل السيارات النفعية.
 - خدمات على المستوى الدولي وتشمل:
 - * تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).
 - * ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).
- و يواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني: تقنيات البنكية في منح القروض

يعتبر القرض البنكي فعالية مصرفية في غاية الأهمية، ومن أكثر الفعاليات البنكية الجاذبية لإدارة البنك التجاري والمؤسسات المالية الوسيطة. قبل إقدام البنك على منح قروضه لزبائنه، فإنه ينبغي عليه أن يكشف قدر الإمكان عناصر التهديد التي ستواجهه مستقبلا قبل اتخاذ قرار منح القرض والفصل فيه من عدمه.

ولا يتم تحقيق ذلك إلا بمعالجة لقدر معين من المعلومات حول هؤلاء الزبائن على أن تستجيب تلك الدراسة إلى اعتبارات مالية من جهة وعلى ضمانات مقبولة وذات قيمة من جهة أخرى.

وتمر هذه العملية بمرحلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في دراسة الملف قبل إبرام عقد القرض، والثانية تتمثل في عقد القرض وذلك بعد موافقة البنك على منح القرض، وفي هذه المرحلة يتم تقدير جميع الأوضاع الخاصة المتعلقة بالمقترض ومجال نشاطه والسوق الذي ينشط فيه والموضوع الذي يصرف فيه مبلغ القرض ولضمان أكبر قدر من السلامة والاحتياط.

وتقع هذه المسؤولية على عاتق مصلحة القروض بوكالة تيارت التابعة للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: إجراءات عملية منح القروض

تقوم الوكالة عن طريق مصلحة القروض التابعة لها بدراسة ملف القرض ومراقبته منذ البداية إلى غاية نهاية تحصيله وهذا عن طريق كشف نقاط قوة الزبون ونقاط ضعفه وتحديد مواضع الخطر وذلك بتطبيق رقابة داخلية تشمل دراسة وتحليل وتحقيق في موضوع القرض طوال مدة بداية العقد، وتوضح هذه الإجراءات فيما يلي:

1- الخطوات المتبعة من طرف الوكالة:

أ- **المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة:** حيث يستقبل المدير الزبون الذي يعهد إلى إقناع هذا الأخير بالعرض من القرض وفكرة المشروع ويقوم بطرحها تفصيلا مرفقا إياها بوثائق توضح التكلفة وقيمة المشروع المراد تمويله: (نوعه، رأس ماله، حجم...).

ب- **مصلحة القروض:** في حال قبول مدير الوكالة بفكرة القرض يوجه الزبون إلى رئيس مصلحة القروض وأعطى موافقته المبدئية، يقوم هذا الأخير بإعادة مناقشة فكرة المشروع ويقترح مجموعة من الشروط أو من القواعد والقوانين التي تعمل بها الوكالة في تحديد الصورة العامة للقرض والمتمثلة في:¹

2- **نسبة تمويل المشروع:** في غالب الأحيان تكون نسبة القروض التي تطرحها الوكالة البنك الوطني الجزائري تتم وفق النسب التالية:

البنك يمول المشروع ب 60٪ وطالب القرض ب 40٪. يسمي هذه النسبة ب التمويل الذاتي من قبل صاحب المشروع.

إلا في بعض الحالات حيث يمكن أن تصل إلى 70٪ من نسبة التمويل في حال موافقة المديرية المركزية.

3- **معدل الفائدة:** تختلف معدلات الفائدة باختلاف نوع القروض ومدتها وأقساط التسديد التي ستحدد آجلا.

وتطبق نسبة الفائدة على النحو التالي:

¹ - وكالة البنك الوطني الجزائري 540.

الجدول رقم (02-03): تطبيق نسبة الفائدة

نوع القرض	معدل الفائدة %
قروض استغلال	7.5%
قروض استثمارية	5.25%
قروض تشغيل الشباب ANSEJ	0%
قروض استهلاكية	8.25%
قروض عقارية	6.25%
	البرامج المدعمة من الدولة LPP.LPA - 1%

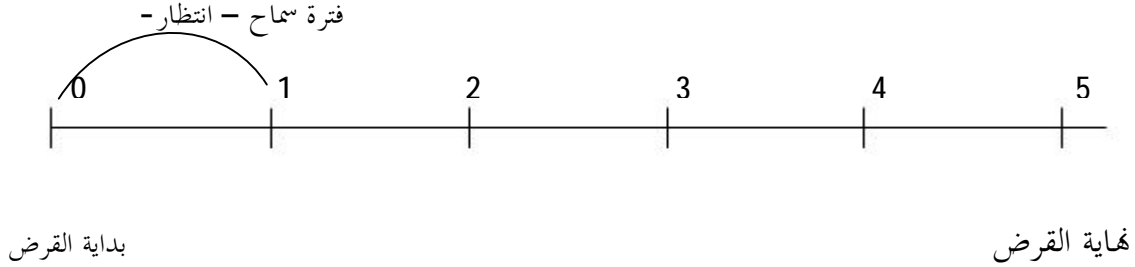
المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

تجدر الإشارة إلى أن بعض القروض الموجهة إلى الاستثمار منخفضة إلى 3% "مثل المشاريع السياحية" حيث أن فارق في النسبة أي 2.25% تتحمله الدولة عن طريق الخزينة العمومية.

4- تحديد القرض:

4-1- تحديد مدة القرض: بالنسبة للقروض الاستثمارية التي تتراوح مدتها من 05 إلى 07 سنوات وقد تصل إلى 08 سنوات مع إمكانية التمديد فإنها تمنح لها فترة سماح أو مدة تمهيل ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في بعض الحالات تحمل فيها عدم سداد لأقساط القرض والشكل التالي يوضح بشكل مفصل الحالة المدروسة:

الشكل رقم (09-03): تحديد مدة العقد



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من طرف البنك

4-2- الضمانات المطلوبة:

في أغلب الأحيان التي تتناولها مسألة الضمان المقدم تلعب دورا أساسيا في إنجاز عقد القرض من عدمه وتتضمن ما يلي:

أ- **الرهن العقاري:** يجب أن تكون قيمة العقار المرهون تساوي 120٪ من قيمة القرض المطلوب حيث تتم تحديد قيمة العقار من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك ومحل ثقة. وهو رهن قانوني بحوزة البنك بثلاث طرق:¹

- الرهن الناشئ بعقد رسمي أو رهن الاتفاق، ويأتي هذا الرهن تبعا لإدارة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة أو الحق في التصرف.

- الرهن الناشئ بمقتضى القانون، تبعا لأحكام قانونية.

- الرهن الناشئ بحكم، وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

ب- **صناديق الضمان:** هناك بعض الصناديق لضمان الأخطار يمكن أن (CGCI) (FGAR)*

تتحمل جزء من ضمان القرض في الحالات التالية:

¹ - المادة 179 من قانون النقد والقرض.

* (CGCI-FGAR) صناديق دولة لضمان استثمار مقابل اشتراك سنوي.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- قيمة العقار أقل من مبلغ القرض.
- زيادة طرف ثاني إلى عقد القرض لتعزيز الضمان.
- تداخل العقود المشتركة.
- ج- رهن العتاد: والمقصود به تقديم العتاد الذي في حوزة المقترض كضمان لصالح البنك ويجب أن يرقى هذا العتاد إلى:
 - معايير القبول والسلامة والجودة .
 - التأمين: يرفق هذا العتاد (سكن، تجهيزات، مواد أولية...) على ختم من مصلحة التأمين أي لا يحمل شيء من الخطورة.
 - الرهن الحيازي للأدوات ومعدات التجهيز.
 - رهن الأوراق التجارية أو حصص الشركات أو الأسهم الذي ر يعتبر أمر شائع وفعال في البنك الوطني الجزائري.
- 4-3- الكفالة الشخصية أو كفالة الشركاء: كفالة الشركاء تعتمد في حالة تقديم القرض إلى مؤسسة مثل EURL -SARL وهي كفالة تضامنية من الشركاء للتسديد عن المقترض الذي يحاول رفع قيمة حصته.
- يقبل البنك أي ضمان مطروح يراعي السلامة والثقة والصحة القانونية والقبول العام.
- الرقابة الداخلية على ملف القرض ووثائقه:
- أن يكون الزبون طالب القرض عميلا لدى الوكالة أو البنك الوطني الجزائري.
- متابعة حركة كل الحسابات حتى تكون لهم المعلومات الكافية عن معاملات الزبون.
- الاطلاع على الملف يكون بعناية وسرعة كبيرة.

- تحليل الملف يجب أن يكون تحت إطار قواعد الحكمة وتقدير المخاطر حسب البنك الوطني الجزائري.

- يشترط أن يكون العميل موافقا على قرار البنك.

تقوم الوكالة بدراسة ملف القرض من الجوانب التالية:

أ- الجانب المالي: الذي يشمل الوثائق المالية ميزانيات، جدول حسابات نتائج، المركز المالي للزبون

ونسب (TR-FR.NG-BFR) أنظر الملحق رقم (1).

ب- الجانب الاقتصادي: نوع النشاط والسوق الذي ينشط فيه الزبون وسمعته في السوق وفترات رواج

منتوجاته أو انخفاض مبيعاته.

ج- الجانب القانوني: قد تلجأ مصلحة القروض إلى طلب معلومات عن الزبون من طرف البنوك

الموجودة في الساحة "الحق في الإعلام" تعتبر من أنجع الأساليب الرقابية الفعالة لمعرفة سمعة الزبون وتوحي

الحذر منه وتتم بطريقة سرية دون إعلام الزبون أنظر الملحق رقم (2).

المطلب الثاني: عقد القرض

وتمثل عقد القرض المرحلة الثانية والتي تعد كإجراءات أساسية ومهمة بالنسبة لهذه الأخيرة من أجل

التحقق في سلامة وصحة الوثائق المقدمة، من طرف طالب القرض لتحقيق المبدأ الأساسي للسلامة

وصحة العقد بصفة عامة.

1- ما بعد طلب القرض:

إذا وافق المقترض على جميع بنود العقد المتعلقة بالقرض والتي تحمل في أساسها مبدأ الثقة والأمان والرضا

لجميع الأطراف يطلب منه الملف التالي:

- طلب القرض: يحدد فيه الزبون قيمة ونوع القرض ومدته.

- البطاقة الجبائية.

- السجل التجاري "بيان المهنة".

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- الميزانية التقديرية 5 سنوات المقبلة.
 - شهادة عدم الخضوع للضريبة L'extrait de role.
 - شهادة أداء المستحقات CASNOS/CNAS.
- تعتبر الوثيقتين الأخيرتين من بين أهم الوثائق الرقابية ومن الضرورية في أي ملف قرض للبنك، استغلال، استثمار.
- الفواتير التقديرية: عقد الملكية للرهن المراد تقديمه كضمان.
 - دراسة تقنية للمشروع.
- تمت المراقبة القانونية للوثائق المقدمة ومدى احترامها للشروط القانونية.
- تقديم عقود الملكية التي يتم من خلالها التأكد من قيمة الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون.
 - كما يتم طلب معلومات حول الزبون من خلال إرسال البنك الطلب إلى مركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي والتي تعتبر قاعدة بيانات عامة لجميع البنوك الملحق رقم (5).
- إذا ثبت إخطار الزبون من أحد البنوك, فيستوجب على البنك الحذر منه لكونه مشكوك فيه.
- يجدر الإشارة أن مبدأ سلطة منح القرض في البنك الوطني الجزائري يتم وفق الصلاحيات الموضحة في الشكل التالي:

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (03-03): صلاحيات منح القروض

الصلاحيات	قروض الاستغلال	قروض الاستثمار
مدير الوكالة	إلى غاية 40 مليون دينار جزائري	إلى غاية 10 مليون دينار جزائري
المديرية الجهوية	من 40 إلى 150 مليون دينار جزائري	10 إلى 50 مليون دينار جزائري
اللجنة المركزية للقروض	من 150 إلى 250 مليون دينار جزائري	50 إلى 100 مليون دينار جزائري
مجلس الإدارة	غير محدود	غير محدود

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

يستخدم جدول تحديد الصلاحيات كأحد أهم الوسائل الرقابية في تحديد مسؤولية منح القروض.

2- تفعيل القرض:

قبل تفعيل القرض يتم مراقبة الضمانات المتعلقة به عن طريق:

- إمضاء اتفاقية قرض "استثمار".
- رهن العقار عند الموثق والتأكد من سلامة وصحة وقانونية الضمان.
- إمضاء سندات الأمر.
- تأمين العتاد.

وهذا بعد الحصول على الموافقة من البنك الوطني الجزائري أنظر الملحق رقم (8).

يمكن للزبون الحصول على القرض إما كلياً وإما مقسم حسب قيامه بأشغال تنفيذ الاستثمار عند الانتهاء من الحصول على القرض يتم تقديم دفتر تسديد مفصل (أقساط القرض + فوائد المترتبة) كما يتم تحسيمة بضرورة احترام تلك المواعيد لتجنب غرامة التأخير.

دائرة الرقابة المسؤولة عن القرض ملزمة بتقديم إحصائيات للمديرية الأعلى سلطة لمعرفة طبيعة القرض الممنوح حيث تعتبر الإحصائيات الدورية أحد المصادر الرقابية لمعرفة مدى احترامه للقوانين الداخلية في مجال منح القروض.

يتم إنجاز تقرير الرقابة الداخلية الدوري وفق تقرير ممثل البنك الذي يقوم بزيارة محل الاستثمار للتأكد من تجسيده وأن القرض لم يحول بطريقة غير قانونية لمشروع آخر "مصدقية القرض".

على الرغم من المهارة التي يتميز بها ويتجلى بها مراقب القرض في ميدان الاستثمار الذي يتم الاعتماد على تقريره في إنجاز تقرير الرقابة الدوري، فماذا لو تم مغالطة المراقب عن طريق تصريح كاذب من المستثمر أو حتى تواطؤ المراقب في تقديم تقييمه حول استغلال القرض في المشروع المحدد في عقد القرض؟ - لا يتم الاعتماد كلياً على التقرير من طرف المراقب الميداني وإنما هذا الأخير ملزم بتقديم نسخ للوثائق التي تثبت توظيف القرض مثل فواتير المواد والسلع، اقتناء أجهزة وأدوات، مصاريف بناء... تحمل نوع الفاتورة ومبلغها وتاريخ القيام بالعملية وختم المورد واسم الزبون.

- وهي أحد أهم الوسائل الرقابية حول توظيف القرض الذي يثبت مدى الثقة والالتزام بين الأطراف. وفي حالة الشك يتم الاتصال بالموردين إن كانوا عملاء لدى البنك بطريقة سرية دون التحريج ولا تحمل طابع المسائلة إلى جميع الأطراف لأن موضوع الرقابة أخلاقي وإنساني يحمل طابع الالتزام والصدق.¹

¹ غربي حسين، أحمد بلعري، دور الرقابة الداخلية في ضبط إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018، ص 72-73.

المطلب الثالث: تمهيد لمشروع صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات -تيارت-

تعتبر هذه المؤسسة من أول المؤسسات العاملة في هذا المجال، تم إنجازها اعتمادا على دعم وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري من خلال توجيه صاحب المشروع وتمويله بالأجهزة اللازمة للبدء في إنجاز مشروعه.

1- التعريف بالمشروع: الشركة ستقيم شراكة صناعية وتكنولوجية لحقن وتموين مركبات

السيارات بقطاع الغيار والأجزاء والمكونات البلاستيكية المخصصة لتركيب السيارات الموجهة للأفراد والجهات الخاصة وذلك لكل السيارات المنتجة والموجودة في الجزائر على مستوى مقر المؤسسة بولاية تيارت.

هذه الشراكة تسجل ضمن إطار عقود اللوازم البلاستيكية التي سوف تعقد في المقام

الأول مع مؤسسات المجموعة الموجودة، وإضافة إلى ذلك انه يحمل على وجه الخصوص:

- التموين لقطاع الغيار البلاستيكية؛
- نقل التكنولوجيات عن طريق إمداد عمليات الإنتاج التكنولوجي ووضع تحت التصرف موظفين تقنيين مختصين؛
- تكوين العمال.

هذا مشروع الشراكة يعتبر الأول في شمال إفريقيا ويسجل في إطار التطور الاستراتيجي في

القارة الإفريقية. ويلتزم الشريك ب:

- نقل التكنولوجيات والمهارة؛
- الخبرة في التسيير وتقنيات الإنتاج البلاستيكي للسيارات؛
- التطوير للمنتجات الضرورية؛
- الخبرة في مجال التسويق الصناعي؛

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

• التكوين.¹

-2 الهدف من المشروع: وتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:

- إنتاج قطاع غيار بلاستيكية والدخول بمنتجات جديدة؛
- إدخال عنصر دراسة وتطوير الوحدات؛
- تطوير نشاط جديد في مجال الصناعة البلاستيكية (عدم وجود منافسة)؛
- خط التجميع للدوائر الكهربائية، الالكترونية والميكانيكية؛
- توفير المواد الخام التي تدخل في عملية تموين كل الوحدات الإنتاجية المختصة؛
- تحريك عجلة الاقتصاد للبلاد.²

-3 الدراسة التمهيديّة للمشروع القائم:

وفي هذا الإطار يستوجب على أصحاب المشروع مراعاة نقاط أساسية وتشمل:

- مدى توافر رأس المال لتمويل المشروع؛
- تجميع المعلومات عن مستعملي هذا المنتج من خلال الاستطلاع على الواقع العملي؛
- استغلال فرصة عدم وجود منافسين باعتبار مشروع الشراكة الأول في شمال إفريقيا.³

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

² معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية بالوكالة.

³ معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية والوثائق الممنوحة من طرف لوكالة.

المبحث الثالث: نموذج عن دراسة تقنية اقتصادية لمشروع استثماري ممول من طرف وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري

تتم دراسة الجدوى بالوكالة تحت ما يسمى بـ "الدراسة التقنية-اقتصادية" لفكرة المشروع التي يطرحها المستثمر لغرض الحصول على التمويل اللازم لفكرة مشروعه بعد ثبات جدواها. وفيما يلي سيتم عرض وتحليل مختلف خطوات هذه الدراسة:

المطلب الأول: الدراسة القانونية والاجتماعية للمشروع

1- الدراسة القانونية للمشروع: إن نشاط صناعة قطاع ومكونات بلاستيكية للسيارات المصنوعة في الجزائر تحت شكل CKD و SKD تحظى بالحوافز القانونية والتشريعية الآتية:

1-1 مزايا التجميع الصناعي:

إن المجموعات CKD¹ و SKD الموجهة إلى مصانع تركيب السيارات التي تم إدخال التدابير الخاصة بموجب تشريعات المادتين 51 و 52 من قانون المالية لسنة 2000 تحظى بالحوافز الآتية فيما يخص الرسوم الجمركية والضرائب، فالمادة 51 تنص على أن هذه المجموعات تخضع لمعدل مخفض خاص بالرسم على القيمة المضافة (TVA) والمقدر بـ 7%؛ كما يحق لها خصومات ضريبية مختلفة.

2-1 المزايا التشغيلية: هذه المزايا سوف تمنح ما بعد التحقق من بدء العمل من قبل مصلحة الضرائب وذلك لمدة 10 سنوات نظرا لطبيعة وطابع النشاط الناشئ، وهذه الحوافز والمزايا تشمل:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني (TAP)؛

• SKD تلخص هذه العملية على تركيب السيارات بقطاع غير المستلمة المجمع جزئيا.
CKD تتمثل في استيراد منتجات مفككة كليا والتي يتم تركيبها نهائيا من طرف الممثل النهائي.

- الإعفاء أو إجراء تخفيضات الضرائب وغيرها من الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة؛

- مزايا أخرى بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مثل التحمل الجزئي أو الكلي للأعباء من طرف الدولة فيما يخص نفقات الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق الهدف من الاستثمار.

3-1 المزايا والحوافز من الانجاز: والتي تتمثل في:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للممتلكات المستوردة أو المستحوذة محليا التي تدخل ضمن نشاط انجاز الاستثمار؛

- دخول الممتلكات المستوردة أو المستحوذة محليا التي تدخل ضمن نشاط انجاز الاستثمار بدون رسم على القيمة المضافة؛

- الإعفاء من رسوم التسجيل، ضريبة الملكية العقارية بشأن التنازل عن الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المتعلقة بانجاز المشروع.

4-1 مزايا إضافية: نظرا للطابع "نشاط ناشئ"، صناعة السيارات من طرف المؤسسات

المختلطة تحظى بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالحافز الآتي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لقطع الغيار ومركبات السيارات المنتجة والمباعة.

2- الدراسة الاجتماعية للمشروع: للمشروع أثر موثوق على البيئة الاجتماعية ويتضح ذلك

من خلال نقطتين رئيسيتين هما:

2-1 على صعيد الاقتصاد الكلي:

- خلق مناصب شغل في منطقة تتميز بمعدل بطالة مرتفع؛

- المساهمة في تغطية الطلب الوطني في مجال الاستحواذ على سيارات سياحية وتجارية (الشاحنات)؛

- المشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني والمساهمة في جهود الاستغلال نحو الدول الإفريقية والأوربية.

2-2 على صعيد الاقتصاد الجزئي:

- توطيد وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة؛

- زيادة رأس مال المؤسسة؛

- تعزيز النتائج المحققة؛

- مواصلة إستراتيجية تنمية المؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسة الفنية والمالية للمشروع

1- الدراسة الفنية للمشروع: تتطلب دراسة الجدوى الفنية للمشروع تحديد كل

الاحتياجات الفنية اللازمة للمشروع القائم. فالنسبة لمشروع صناعة الغيار

البلاستيكية الخاصة بالسيارات، يعمل المشروع على تزويد السوق الوطني على الأقل

بما يعادل 400.000 سيارة سنويا تفي بالمعايير الدولية وبشكل أفضل لمتطلبات

شركات الصناعة المحلية وبجودة.

فسينجز المشروع على مساحة قدرها 40.000 م² بمنطقة تيارت، وسيغطي

مساحة 45.300 م² بالاسمنت والهياكل الفولاذية. تتوفر الهياكل الأساسية على:

- الكهرباء 220 فولط/380 فولط 50 هارتز؛

- الهاتف 20 خطوط هاتفية؛

- الهواتف النقالة 20 خطوط هاتفية؛

- الفكس 05 خطوط.

في إطار هذا المشروع، يرى مروج أن احتياجات المشروع تلتخص كما يلي:

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- بناء مرافق للإنتاج ومرافق للإدارة؛
 - الاستحواذ على 8 آلات حقن كل منها تتوفر على طاقة استيعاب تتراوح من 60 إلى 2.700 طن؛
 - الاستحواذ على رافعة علوية؛
 - الاستحواذ على ضاغط هواء؛
 - الاستحواذ على مجفف بواسطة التبريد؛
 - الاستحواذ على الأثاث المكتبي والحواسيب.
- والجدول الموالي يمثل الأدوات والمعدات اللازمة للمشروع:

الجدول (04-03): الهيكل الاستثماري للمشروع مع تكاليفه

المبالغ (د.ج)	الهيكل الاستثماري للمشروع
24.080.900.000 دولار أمريكي ما يعادل 2.865.559.675 د.ج	سلسلة إنتاج لصناعة قطع الغيار البلاستيكية (مقتنى من كورية الجنوبية)
1.149.127.825 د.ج	مختلف العتاد والمنشآت (تجهيزات وأدوات) مقتناة محليا
4.014.687.500 د.ج	المجموع

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

2- الدراسة المالية للمشروع: تعتبر دراسة الجدوى المالية النقطة الموالية لدراسة الجدوى الفنية، والتي تقوم على حساب كل التكاليف الإجمالية اللازمة للمشروع من جهة مع تحديد العوائد المحققة من هذا الاستثمار من جهة أخرى، وسنعرض ملخص لأهم البيانات المتعلقة بالمشروع.

2-1 القوائم المالية التقديرية للمشروع: وتتشكل من:

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

- الهيكل المالي: هو الجدول الذي يبين فيه مصادر تمويل المشروع والتي تلخص في الجدول التالي:

الجدول (03-05): الهيكل المالي للمشروع

المبلغ المقترض 60%	4.014.687.500 دج
فترة الاقتراض	05 سنوات
معدل الفائدة	5.25%
فترة السماح	سنة 01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التقنو- إقتصادية للمشروع.

- إهلاك القرض البنكي: يتم تسديد القرض المتوسط الأجل الممنوح والبالغ 60% من القيمة الإجمالية للاستثمار في فترة متوسطة مقدرة بـ 05 سنوات، منها سنة سماح بمعدل فائدة قدره 5,75%. والجدول الآتي يمثل سداد الفوائد وأقساط القرض:

الجدول (03-06): جدول سداد القرض البنكي

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
المبلغ المتبقي	4.014.687.500	4.014.687.500	3.011.015.625	2.007.343.750	1.003.671.875
الأقساط الأساسية	-	1.003.671.875	1.003.671.875	1.003.671.875	1.003.671.875
الفوائد	230.844.531	230.844.531	173.133.398	115.422.266	57.711.133
الدفعات السنوية	230.844.531	1.234.516.406	1.176.805.273	1.119.094.141	1.061.383.008
الأقساط الأساسية التراكمية	4.014.687.500	3.011.015.625	2.007.343.750	1.003.671.875	-

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني

الجزائري.

- الميزانية التقديرية: يتم إعداد الميزانية التقديرية بغرض التعرف على الوضع المالي للمشروع في نهاية كل سنة من سنوات عمر المشروع الإنتاجي، وذلك بإظهار استخدامات المشروع (الأصول) ومقارنتها مع موارد المشروع (الخصوم)، واستخلاص النتائج المتوقع الحصول عليها خلال سنوات العمر الإنتاجي للمشروع.

الجدول (03-07): الميزانية التقديرية للأصول والخصوم للسنوات الخمس

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول المادية	4.014.687.500	4.014.687.500	4.014.687.500	4.014.687.500	4.014.687.500
الاهتلاكات	-402.100.000	-804.200.000	-1.206.300.000	-1.607.618.750	-2.008.937.500
صافي الأصول المادية	3.612.587.500	3.210.487.500	2.808.387.500	2.407.068.750	2.005.750.000
المخزونات	268.828.680	405.311.133	474.271.746	509.845.818	547.369.979
المؤونات	-	-	-	-	-
صافي المخزون	268.828.680	405.311.133	474.271.746	509.845.818	547.369.979
الزبائن	403.243.020	607.966.700	711.407.619	764.768.727	821.054.968
مؤونات	-	-	-	-	-
صافي الزبائن	403.243.020	607.966.700	711.407.619	764.768.727	821.054.968
أصول جارية أخرى	48.389.162	72.956.004	85.368.914	91.772.247	98.526.596
الخزينة	-102.225.137	-286.559.647	-35.664.595	-160.473.863	-237.228.464
مجموع الأصول	4.230.823.225	4.010.161.690	4.043.771.185	3.612.981.680	3.235.473.080
الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الاموال الجماعية	100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000
الاحتياطات	-	-10.286.631	16.662.221	64.270.468	118.251.167
الترحيل من جديد	-	-195.445.994	316.582.191	649.839.923	1.027.704.816

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني

الجزائري.

1.204.891.307	1.079.613.980	952.164.950	538.977.036	-205.732.625	نتيجة النشاط
2.450.847.290	1.893.724.372	1.385.409.361	433.244.411	-105.732.625	إجمالي الأموال الخاصة
-	1.003.671.875	2.007.343.750	3.011.015.625	4.014.687.500	ديون مالية
589.046.001	540.268.691	494.911.330	447.033.641	276.700.863	ديون المدينين
295.579.789	275.316.742	256.106.743	218.868.012	145.167.487	خصوم جارئة أخرى
3.335.473.080	3.712.981.680	4.143.771.185	4.110.161.690	4.330.823.225	مجموع الخصوم

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

2-2 التدفقات النقدية المتوقعة: وهي عبارة عن جميع التدفقات الداخلة والخارجة

الناجمة عن المشروع.

- رقم الأعمال المتوقع: والذي يتضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول (03-08): رقم الأعمال المتوقع

رقم الأعمال	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
رقم الأعمال الآلات	541.080.000	1.278.990.000	1.641.370.500	1.715.978.250	1.790.586.000
رقم الأعمال العاملين	87.480.000	174.960.000	213.840.000	223.560.000	233.280.000
رقم الأعمال المواد	1.790.898.120	2.193.850.197	2.413.235.217	2.649.074.113	2.902.463.811
المجموع	2.419.458.120	3.647.800.197	4.268.445.717	4.588.612.363	4,926.329.811

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

السنة الأولى تعتبر كسنة تحضيرية لا يتولد عنها رقم أعمال، كما نلاحظ تنامي هذا الأخير سنويا

بداية من السنة الثالثة بمعدل 05%.

- التكاليف التشغيلية: وهي نوعان:

أ) التكاليف التشغيلية المباشرة: والتي تتكون في الأساس من 03 عناصر هي:

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

* تكاليف اليد العاملة المباشرة (MOD): الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (03-09): تكاليف اليد العاملة المباشرة

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	السنوات / العناصر
240	230	220	180	90	عدد الأيام
95	95	95	95	90	تكلفة التشغيل لعملية الحقن / الساعة
54	54	54	54	54	عدد المشغلين لعملية الحقن
3	3	3	3	3	عدد المجموعات
311040	298080	285120	233280	116640	عدد الساعات
50	45	40	35	30	عدد المشغلين لعملية التجميع
2	2	2	2	2	عدد المجموعات
192000	165600	140800	100800	43200	عدد الساعات
47.990.016	44.235.072	40.632.768	31.871.232	14.385.600	تكلفة اليد العاملة / السنة
12.477.404	11.501.119	10.564.520	8.286.520	3.740.256	الضمان الاجتماعي 26%
60.467.420	55.736.191	51.197.288	40.157.752	18.125.856	التكلفة الإجمالية لليد العاملة المباشرة

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

* تكلفة المواد الأولية: وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (03-10): تكلفة شراء المواد الأولية

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	السنوات
6.837.120	6.552.240	6.267.360	5.982.480	5.127.840	مواد أولية مستهلكة ب كغ
386	368	350	333	318	سعر المواد الأولية / كغ
2.638.603.464	2.408.249.194	2.193.850.197	1.994.409.270	1.628.089.200	تكلفة شراء المواد بالأورو

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني

الجزائري.

* **الطاقة:** والتي تقدر بناء على سجلات استهلاك قياسية على حسب المادة والآلة المستعملة، وتقدر في حالة المشروع القائم ما يعادل 7% من رقم الأعمال. والجدول الموالي يلخص لنا التكاليف التشغيلية المباشرة للمشروع خلال 05 سنوات:

الجدول (11-03): التكاليف التشغيلية المباشرة

التكاليف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
مواد أولية	1.628.089.200	1.994.409.270	2.193.850.197	2.408.249.194	2.638.603.464
يد عاملة	18.125.856	40.157.752	51.197.288	55.736.191	60.467.420
الطاقة	169.362.068	255.346.014	298.791.200	321.202.865	344.843.087
اجمالي التكاليف التشغيلية	1.815.577.124	2,289.913.036	2.543.838.685	2.785.188.250	3.043.913.971

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

(ب) التكاليف التشغيلية غير المباشرة: وتتضمن عنصرين هما:

* **التكاليف العامة:** والتي تشمل تكاليف الكهرباء، الماء، الهاتف... الخ، ويمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول (12-03): التكاليف العامة

التكاليف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الاستهلاك من الماء	1.500.000	1.575.000	1.653.750	1.736.438	1.823.259
الهاتف والفاكس	1.000.000	1.050.000	1.102.500	1.157.625	1.215.506
أتعاب مختلفة	7.500.000	7.875.000	8.268.750	8.682.188	9.116.297
التأمينات (2,0% من قيمة الأصول)	5.212.500	5.473.125	5.746.781	6.034.120	6.335.826
الصيانة (2% من قيمة الأصول)	52.125.000	54.731.250	57.467.813	60.341.203	63.358.263
تكاليف بنكية	6.250.000	6.562.500	6.890.625	7.235.156	7.596.914
البعثات والمهمات والأسفار	7.500.000	7.875.000	8.268.750	8.682.188	9.116.297

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني

الجزائري.

18.232.594	17.364.375	16.537.500	15.750.000	15.000.000	تكاليف أخرى
116.794.957	111.233.292	105.936.469	100.891.875	96.087.500	إجمالي التكاليف العامة

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

* تكاليف اليد العاملة غير المباشرة: التي يعبر عنها بالأشخاص الذين لا يمكن تكليف أعمالهم بتكلفة المنتج، لذا هناك حاجة إلى حسابات مختلفة لإدراج تكلفة هذه العمالة في تكاليف المنتج.

والجدول الآتي يلخص لنا التكاليف التشغيلية غير المباشرة للمشروع خلال 05 سنوات:

الجدول (13-03): التكاليف التشغيلية غير المباشرة

التكاليف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
يد عاملة غير مباشرة	80.581.589	85.073.719	91.272.214	95.835.825	101.699.693
تكاليف عامة	96.087.500	100.891.875	105.936.469	111.233.292	116.794.957
إجمالي التكاليف التشغيلية	176.669.089	185.965.594	197.208.683	207.069.117	218.494.650

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

وانطلاقا من هنا يمكن توضيح التكاليف التشغيلية الإجمالية من خلال الجدول الآتي:

الجدول (14-03): إجمالي التكاليف التشغيلية

التكاليف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
التكاليف التشغيلية المباشرة	1.815.577.124	2,289.913.036	2.543.838.685	2.785.188.250	3.043.913.971
التكاليف التشغيلية غير المباشرة	176.669.089	185.965.594	197.208.683	207.069.117	218.494.650
إجمالي التكاليف	1.992.246.214	2.475.878.630	2.741.047.368	2.992.257.367	3.262.408.621

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: تقييم المشروع الاستثماري القائم

لقد اقتصرَت الدراسة المالية على استخدام بعض المعايير والنسب المالية من أجل تقييم المشروع وفيما يلي ملخص لعملية تقييم المشروع الممول من طرف وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري.

1- نتيجة التشغيل الإجمالية (Résultat D'exploitation Brut): وتعرف

أيضا بصافي التدفقات النقدية والتي يعبر عنها بالفرق بين رقم الأعمال الإجمالي وتكاليف التشغيلية الإجمالية. وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (15-03): نتيجة التشغيل الإجمالية

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رقم الأعمال الإجمالي	2.419.458.120	3.647.800.197	4.268.445.717	4.588.612.363	4.926.329.811
إجمالي التكاليف التشغيلية	1.992.246.214	2.475.878.630	2.741.047.368	2.992.257.367	3.262.408.621
نتيجة التشغيل الإجمالية	427.211.906	1.171.921.567	1.527.398.349	1.596.354.996	1.663.921.190
معدل ن. التشغيلية	17,66%	32,13%	35,78%	34,79%	33,78%
متوسط المعدلات	30,83%				

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

ونلاحظ من الجدول أن متوسط المعدلات نتيجة التشغيل الإجمالية (RBE) تمثل 30,83% من رقم الأعمال على امتداد فترة التقييم.

2- معدل العائد الداخلي (Taux de Rentabilité Interne): يمثل المدة التي

سيتم من خلالها استرداد المشروع الاستثماري من خلال تشغيل المشروع أي مننتيجة التشغيل الإجمالية المتولدة. يتم حسابه عن طريق خصم النواتج التشغيلية الإجمالية المستقبلية لسنوات فترة التحليل (05 سنوات). بمعدل خصم يقدر ب 6% يمثل التضخم وانخفاض قيمة العملة مع مرور الوقت. والجدول الموالي يحدد لنا معدل العائد الداخلي للمشروع :

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

الجدول (16-03): معدل العائد الداخلي

السنوات	السنة صفر	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نتيجة التشغيل الإجمالية		427.211.906	1.171.921.567	1.527.398.349	1.596.354.996	1.663.921.190
نتيجة التشغيل الإجمالية التراكمية		427.211.906	1.599.133.474	3.126.531.822	4.722.886.818	6.386.808.008
الإستثمار	2.606.250.000	427.211.906	1.171.921.567	1.527.398.349	1.596.354.996	1.663.921.190
معدل العائد الداخلي	31,92%					

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل العائد الداخلي الخاص بالمشروع يساوي 31,92% وهو أكبر من المعدل السائد في السوق 6% وبالتالي فإن المشروع مقبول اقتصاديا.

3- معيار فترة الاسترداد: من خلال التدفقات النقدية المتراكمة (نتيجة التشغيل الإجمالية التراكمية) الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن فترة استرجاع التكاليف الاستثمارية للمشروع كانت خلال ثلاث السنوات الأولى من عمر المشروع، ويمكن التأكد من ذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية}}$$

ومنه:

$$\text{متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية} = \frac{+1.171.921.567 + 427.211.906}{5} = 1.277.361.602$$

$$\text{وبالتالي: فترة الاسترداد} = \frac{1.277.361.602}{4.014.687.500} = 3,14$$

ومنه فالفترة التي يتم فيها استرداد المبلغ المستثمر هي 3 سنوات و 35 يوم.

4- القدرة على سداد القرض: القدرة على سداد الائتمان القصير والمتوسط الأجل على مدى 05 سنوات معبر عنها في الجدول الآتي:

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

الجدول (17-03): القدرة على سداد القرض

القدرة على سداد القرض	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
التدفق الصافي R.B.E	427.211.906	1.171.921.567	1.527.398.349	1.596.354.996	1.663.921.190
الدفعات السنوية	230.844.531	1.234.516.406	1.176.805.273	1.119.094.141	1.061.383.008
الرصيد بعد السداد	196.367.375	62.594.839	350.593.075	477.260.855	602.538.182
الرصيد بعد السداد ب %	0%	80%	130%	143%	157%

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

5- تقييم المشروع الاستثماري باستخدام النسب المالية: من أجل إعطاء صورة حول الكفاءة المالية في تسيير الأموال المستثمرة وتحقيق الأرباح، يتم تحليل النسب المالية للمشروع، وذلك من خلال تحويل الميزانية المحاسبية التقديرية إلى ميزانية مالية.

الجدول (18-03): الميزانية المالية للمشروع

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
صافي التثبيتات	3.612.587.500	3.210.487.500	2.808.387.500	2.407.068.750	2.005.750.000
احتياج لرأس المال العامل	298.592.512	420.332.183	520.030.207	550.801.359	582.325.754
الحزينة	102.225.137-	286.559.647-	35.664.595-	160.473.863-	237.228.464-
المجموع	3.808.954.875	3.344.260.036	3.292.753.111	2.797.396.247	2.350.847.290
الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال الجماعي	100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000
ديون طويلة الأجل	4.014.687.500	3.011.015.625	2.007.343.750	1.003.671.875	-
ديون قصيرة الأجل	-	-	-	-	-
الاحتياطات	-	10.286.631-	16.662.221	64.270.468	118.251.167

الفصل الثالث دراسة حالة لمشروع ممول من طرف وكالة تيارت 540 للبنك الوطني

الجزائري.

1.027.704.816	649.839.923	316.582.191	195.445.994-	-	الترحيل من جديد
1.204.891.307	1.079.613.980	952.164.950	538.977.036	205.732.625-	نتيجة النشاط
2.450.847.290	2.897.396.247	3.392.753.111	3.444.260.036	3.908.954.875	المجموع

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

والجدول الآتي يظهر بعض النسب التي نعتبرها مفيدة لإنهاء هذه الدراسة:

الجدول (19-03): النسب والمؤشرات المالية للمشروع

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
-205.732.625	538.977.036	952.164.950	1.079.613.980	1.204.891.307	1- النتيجة الصافية
3.808.954.875	3.344.260.036	3.292.753.111	2.797.396.247	2.350.847.290	2- مجموع الأصول
100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000	100.000.000	3- رأس المال
2.419.458.120	3.647.800.197	4.268.445.717	4.588.612.363	4.926.329.811	4- رقم الأعمال
			571.298.970	647.768.388	5- الأرباح
-	-10.286.631	16.662.221	64.270.468	118.251.167	6- الاحتياطات
296.367.375	233.772.536	584.365.611	490.327.497	445.097.290	رأس المال العامل FR
5,40% -	16,12%	28,92%	38,59%	51,25%	معدل العائد على الأصول = 2/1
205,73%-	538,98%	952,16%	1079,61%	1204,89%	معدل العائد على رأس المال = 3/1
0,00%	14,78%	22,31%	23,53%	24,46%	هامش صافي الربح = 4/1
0,00%	0,00%	0,00%	571,30%	647,77%	معدل توزيع الأرباح = 3/5
0,00%	10,29%-	16,66%	64,27%	118,25%	نسبة الإحتياطات إلى حقوق الملكية 3/6 =

المصدر: البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

التقرير النهائي:

أكدت الدراسة التي قمنا بها لمشروع صناعة قطاع الغيار البلاستيكية الخاصة بالسيارات بولاية تيارت من إمكانية إنجاز هذا المشروع على أرض الواقع، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- على مستوى البيئة الاجتماعية: مساهمة المشروع على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي في خلق مناصب شغل والمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد خاصة في ولاية تيارت والمناطق المجاورة لها.
- على مستوى البيئة القانونية: يستفيد المشروع القائم من بعض القوانين والتشريعات المقدمة بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مثل التحمل الجزئي أو الكلي للأعباء من طرف الدولة والتي تعتبر حافز هاماً لإقامة هذا المشروع.
- الجانب المالي للمشروع: يعتبر الجانب المالي للمشروع نقطة قوة إذ يتوفر هذا الأخير على رأس مال عامل موجب خلال سنوات عمر المشروع، بمعنى أنه قيمة الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وتحقق فائض يقوم بتغطية جزء من الأصول المتداولة، حيث يعتبر هذا الفائض كهامش أمان للمشروع؛

كما يمكن القول أن المشروع من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية قادر على سداد ديونه في المستقبل، إذ أنه قادر على توليد الأرباح، وتحقيق نسبة مردودية جيدة طول عمره الاقتصادي تمكنه من تغطية مختلف التكاليف، وهذا ما يعبر على الجدوى المالية للمشروع الاستثماري.

إضافة إلى ذلك إن المشروع المقترح وبعد دراسة جدواه الاقتصادية أظهر بأن قيمة الاستثمار تسترد بعد ثلاث سنوات هي مدة مقبولة نسبياً، كما أظهر مؤشر العائد الداخلي نسبة 31,92% وهي نسبة مشجعة لإقامة المشروع.

- على مستوى الضمانات: لأجل الحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشروع اتفق كل من البنك و المستثمر بعد مفاوضات على أن يتم تقديم الضمانات التالية:

1- الضمانات القبلية

- تحصيل اتفاقية قرض استثمار محررة، موقعة و مسجلة في نسختها العربية.
- امضاء سلسلة سندات لأمر.
- تحصيل كفالة تضامنية المحدودة للشركاء بقيمة القرض الممنوح.
- تحصيل رهن قانوني على حق عيني ناتج عن امتياز من الدرجة الأولى لقطعة ارض ذات مساحة 15 هكتار، الواقعة بولاية تيارت والبنيات التي ستشيد عليها و التي ستستعمل كقاعدة لاستيعاب مشروع صناعة المواد البلاستيكية و قطع الغيار.

2-الضمانات البعدية:

- تحصيل رهن حيازي للمعدات التجهيز الممولة من طرف البنك.
 - تحصيل بوليصة التامين ضد الكوارث الطبيعية مع التفويض لصالح البنك الوطني الجزائري.
 - تحصيل بوليصة التامين متعددة الأخطار مع التفويض لصالح البنك الوطني الجزائري.
- وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن اعتبار بأن المشروع مقبول بنسبة كبيرة وقابل لتجسيد على أرض الواقع.

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري والتعرف على مهامه الأساسية والتي على رأسها عملية منح القروض وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع وكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري، وفي ضوء هذه الدراسة الميدانية تمكنا من استعراض حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية مع دراسة لأحد المشاريع الممولة من طرفها، والتي أوضحت من خلال المؤشرات والنسب المطبقة نتائج ايجابية تدعم قرار تمويل المشروع من طرف الوكالة وقبول المشروع كونه ذات ربحية عالية، كما أوضحت هذه الدراسة من خلال دراسة الجدوى الفنية والدراسة المالية احتياجات المشروع المختلفة وتوفر المبالغ اللازمة لتمويلها من جهة كما أظهرت توفر المشروع على الضمانات الكافية للحصول على التمويل والتي تجنب البنك المخاطر الكثيرة في هذا المجال وإعطاء نسبة كبيرة من الارتياح في تحصيل مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه.

خاتمة

خاتمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الفاعلة في تعبئة و توجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور و التنمية الاقتصادية، فللمشاريع الاستثمارية أهمية بالغة وكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، و بالنسبة للوحدات الاقتصادية بصفة خاصة. فالمشروع الاستثماري ما هو إلا فكرة أو اقتراح مقدم للدراسة فإذا ثبت صلاحيته وجدواه فنيا واقتصاديا يتم تنفيذه، وأما في الحالة العكسية فنجد أن دراسة الجدوى تجنب المستثمر خطر صرف الأموال في مشاريع لا جدوى لها، خاصة إذا كانت الأموال مقترضة وما يرتبط بها من ضمانات و التزامات اتجاه الجهات المقدمة لها.

وهنا تبرز أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية كوسيط بين الفكرة و تجسيد هذه الفكرة على ارض الواقع. بحيث تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية نجاح المشروع الاستثماري والقدرة على مواجهة المخاطر و عدم اليقين في المستقبل.

ويمكن القول من خلال ما استخلصناه من هذه الدراسة فإن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري ما هي إلا مجموعة من المراحل المتسلسلة والمتراطة بحيث تشكل عملية التقييم المالي مكانة هامة ضمن هذه المراحل، والتي تساعد في عملية اتخاذ قرار صرف الأموال على المشروع من عدمه. وتعتبر هذه كخلاصة للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة والتي تمت صياغتها على النحو التالي: " كيف يمكن أن تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية وبالأخص دراسة الجدوى المالية في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الاقتصادية؟ وما واقع تطبيق هذه الدراسة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت؟

"

اختبار الفرضيات:

يمكننا اختبار الفرضيات الموضوعة على النحو الآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن عملية دراسة الجدوى تمثل الأداة والوسيلة العلمية لمعرفة مدى صلاحية المشروع، فهي تساعد على تجنب المستثمر تحمل الخسائر وضياع الموارد، بحيث تعرفه إذا ما كان هناك طلب على السلعة التي سوف يطرحها المشروع أو العكس، فقد تم التوصل لصحة هذا الافتراض من خلال الدراسة النظرية للموضوع ومن خلال الدراسة التطبيقية للمشروع الممنوح من طرف الوكالة، وذلك لأن دراسة الجدوى تقوم بدراسة التدفقات المتولدة عن المشروع ومقارنتها مع التكاليف التي سيتحملها، والخروج بنتيجة إذا ما كان المشروع صالح أم لا.

- بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن المؤسسات المالية تدرس جدوى المشروع الاستثماري من كل جوانبه، القانونية والتقنية والمالية، من أجل اتخاذ قرار التمويل، فقد توصلنا لصحة هذه الفرضية من خلال الدراسة الميدانية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، والذي تبين من خلالها أن البنك كأى مؤسسة مالية تركز على دراسة الجدوى الاقتصادية من كل الجوانب القانونية والتسويقية والتقنية والمالية، والتي تضمن له عدم تمويل مشروع خاسر، إذ تعتبر كمستند يثبت ربحية المشروع ومردوديته وجدارته الائتمانية شرط أساسي من أجل اتخاذ قرار التمويل.

- بالنسبة للفرضية الأخيرة التي تنص على أن أغلب القرارات المتعلقة باختيار المشاريع الاستثمارية يتم اتخاذها دون الرجوع إلى مكاتب الخبرة المتخصصة في هذا المجال ودون أسس علمية رشيدة، فقد توصلنا في آخر المطاف إلى تبيان أن هذه الفرضية خاطئة إذ أن القرار الاستثماري المبني على أسس علمية والمتخذ بالاستعانة بذوي الاختصاص يجنب المستثمر والمؤسسات والبنوك الوقوع

خاتمة

في الكثير من المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الإفلاس والخروج بدراسة دقيقة تمكنهم من اختيار المشروع المجدي اقتصاديا من بين المشاريع الفاشلة.

نتائج البحث: و من خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا البحث استخلصنا النتائج التالية:

- **النتائج النظرية:** وتتمثل في:
 - دراسات الجدوى الاقتصادية هي مجموعة من الدراسات المترابطة والمتتالية يكمل أحدها الآخر وعلى درجة عالية من الدقة، حيث أن نتائج أي مرحلة هي مدخلات المرحلة التي تليها؛
 - لا بد من توفر المعطيات والبيانات اللازمة لأصحاب المشاريع تساعدهم على إعداد دراسة الجدوى للمشروعات المقترحة؛
 - القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية و خطورة للمشروع، و ذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير و لا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة؛
 - تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة، وإنما يتطلب التكامل بين مختلف معايير وأساليب التقييم؛
 - التقييم المالي يهدف أساسا إلى تحقيق المردودية المالية للمنشأة أو الشخص المستثمر، أما التقييم الاقتصادي فيهدف أساسا إلى قياس مدى المساهمة الحقيقية للمشروع في تحقيق أهداف التنمية (اقتصادية، وغير اقتصادية)؛
 - يجب الاعتماد على ذوي الاختصاص من اجل تقييم المشاريع واتخاذ القرارات الرشيدة؛
 - إن دراسة الجدوى هي دراسة ضرورية ومطلوبة لكل المشاريع الاستثمارية مهما كان نوعها أو حجمها أو الهدف الذي تسعى إليه؛
 - تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية أسلوبا هاما يتم الاعتماد عليه لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة واختيار المشاريع المجدية؛
 - يعد الاستثمار من أهم المواضيع المهمة التي تحظى باهتمام الوحدة الاقتصادية وذلك لكونها تختص بتحديد مستقبل الوحدة الاقتصادية.

خاتمة

- **النتائج التطبيقية:** توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى النتائج الآتية:
 - من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن هناك إهتمام كبير بدراسة الجدوى المالية التي تعتبر كمستند يثبت ربحية المشروع ،ومحفز للبنك الوطني الجزائري من اجل اتخاذ قرار التمويل، وبالتالي تصبح دراسة الجدوى المالية إحدى الضمانات الهامة التي تكفل استرداد القرض؛
 - الاكتفاء بطريقة أو معيار واحد لتقييم المشروعات و اختبار جدواها لاتخاذ القرارات الاستثمارية و التمويلية، ويظهر ذلك واضحا من خلال الاعتماد على معدل العائد الداخلي، دون الجوء إلى المعايير الأخرى في التقييم؛
 - إهمال دراسة الأثر البيئي للمشروع و هذا يظهر في عدم توفر دراسة الأثر البيئي للمشروع ضمن الخطوات المنهجية المتبعة من قبل الوكالة في دراسة و تقييم المشروع؛
 - عدم وجود تعارض بين المؤشرات في عملية دراسة جدوى هذا المشروع؛
 - التدفقات النقدية المقدمة كافية بشكل واسع لدفع المستحقات النهائية لقرض الاستثمار المطلوب؛
 - تبقي مصداقية دراستنا مرتبطة بمدى مصداقية وحسن تقدير المعلومات المتوفرة لدينا والمقدمة لنا من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.
- **التوصيات:** يمكننا اقتراح جملة من التوصيات كالاتي:
 - إلزامية القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات، مهما كان نوعها وحجمها والتي تضمن للمستثمر عدم الدخول في مشروع خاسر؛
 - على كل مؤسسة مالية تختص في تمويل المشاريع الاستثمارية القيام بدراسة جدوى مالية متكاملة، من قبل مختصين، قبل اتخاذ قرار التمويل من أجل ضمان استرداد أموالها؛
 - يجب على المؤسسات أو الأفراد إعطاء اهتمام كبير لعملية اتخاذ القرار الاستثماري لأنها من أصعب المهام نظرا للتعقيدات المحيط به، لأن أي خطأ في تجسيد مشروع غير فعال يشكل خسائر كبيرة للمستثمر؛

خاتمة

- ضرورة دراسة كل الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري بدقة وعناية ومحاولة تجنب الأخطاء فأى خطأ في مرحلة من المراحل سيؤدي ذلك الى الخروج بنتائج غير صحيحة تؤدي بصاحبها إلى الإفلاس؛
 - ضرورة تعزيز الأجهزة الإحصائية بالمعلومات والإحصائيات المستجدة، التي تحيط بكل المتغيرات الفاعلة في الاقتصاد، وتوفيرها للجهات التي تطلبها، والابتعاد عن كل الممارسات البيروقراطية؛
 - يجب الإشارة إلى أنه رغم أهمية دراسة الجدوى المالية إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح المشروع، فهي تعتبر فقط كمؤشرات تقديرية لا تضمن لصاحب المشروع النجاح بصورة مطلقة، فلا بد من الاستناد للتجارب والتوصيات لتجنب الفشل.
- آفاق الدراسة:** تناولنا في هذا البحث بعض الجوانب المتعلقة بدراسة الجدوى، لكن هناك آفاق أخرى لهذا الموضوع نذكر منها:
- عوائق القيام بدراسة الجدوى المالية داخل مناخ استثماري متقلب؛
 - واقع دراسة الجدوى الاقتصادية في الإسلام ، أي دراسة مقارنة لجدوى المشروعات من منظور إسلامي؛
 - تقييم المشاريع بأساليب بحوث العمليات.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى بالعربية	المعنى باللغة الأجنبية
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Fonds de Garantie des Crédits Aux Petites et Moyennes Entreprises
CGCI	صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés
TAP	الضريبة على النشاط المهني	Taxe sur l'Activité Professionnelle
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la Valeur Ajoutée
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence National de Développement de l'Investissement
MOD	تكاليف اليد العاملة المباشرة	Main d'oeuvre Direct
RBE	نتيجة التشغيل الإجمالية	Résultat D'exploitation Brut
TRI	معدل العائد الداخلي	Taux de Rentabilité Interne
DR	معيار فترة الاسترداد	délai de récupération
FR	رأس المال العامل	Fonds de Roulement
BFR	احتياج لرأس المال العامل	Besoin Fond de Roulement
TN	الخزينة	Trésorerie Nette
ROA	معدل العائد على الأصول	Return On Assets
TR	معدل العائد على رأس المال	Coefficient de rentabilité
TMN	هامش صافي الربح	Coefficient de Marge Nette
DPR	معدل توزيع الأرباح	Dividend Payout Ratio
RCR	نسبة الإحتياطيات إلى حقوق الملكية	Reserves to Capital Ratio

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
121	الميزانية المالية للمشروع القائم.	01
122	معلومات عن الزبون.	02
123	ورقة تقييم المشروع.	03
124	الطلب إلى مركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي.	04
125	اتفاقية قرض الاستثمار.	05
126	وثيقة تسجيل المشروع.	06
127	مستخرج السجل التجاري.	07
128	الموافقة البنكية.	08
129	التزامات الزبون.	09

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1. الكتب:

- 1- أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان"، الطبعة 3، دار النشر، القاهرة.
- 2- أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية"، منشورات جامعة بنها، مصر، 2011.
- 3- أمين السيد أحمد لطفى، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 4- أمين السيد أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 5- أمين السيد احمد لطفى، "تقوىم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 6- جهاد صياح بني هاني وآخرون، بحوث العمليات والأساليب الكمية نظرية وتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 7- حسني علي حربوش وآخرون، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 8- حسنى بلعجوز، - نظرية القرار - مدخل إداري وكمي ، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2008.
- 9- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "تقييم وإختيار المشاريع الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 10- حسن ابراهيم بلوط، ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

قائمة المراجع

- 11- دريد كامل الشنب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 12- دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2008.
- 13- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 14- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011.
- 15- سعد صادق، إدارة المشروعات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 16- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- 17- شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي"، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر، 1997.
- 18- صباح اسطيفان كحة جي، "دراسات الجدوى الاقتصادية والأساليب الكمية لتقييم المشاريع الصناعية"، بيت الحكمة، بغداد، 2008.
- 19- صلاح الدين حسن السيسي، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، دار الفكر العربي، القاهرة 2003.
- 20- طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية"، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن 2008.
- 21- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - الطبعة الأولى، سنة 1997.

قائمة المراجع

- 22- عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1970.
- 23- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي و التطبيق العلمي)، الدار الجامعية، القاهرة - مصر، 2003.
- 24- عاطف وليم اندراوس، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006 .
- 25- عبدو العزيز السيدو مصطفى، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2012.
- 26- عبد الحميد الشواربي، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
- 27- عبد الستار محمد العلي، "إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأولى"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 29- عبد الكرىم يعقوب ، دراسات جدوى المشروع ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .
- 30- عبد الحميد مصطفى أبو غانم، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجامعية، طبعة الثالثة، 2011.
- 32- عبد الرحمن شاکر الجبوري، إدارة المشاريع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

- 33- علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، "أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية"، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا 1996.
- 34- فلاح حسن الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006.
- 35- قاسم ناجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات -الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية -، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 36- قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي -الجزء الأول-، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 37- كاظم جاسم العيساوي، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، دار المناهج، الأردن، عمان، 2011.
- 38- مؤيد الفضل، تقويم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 39- محفوظ جودة، حسين اليجي، "تحليل و تقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، القاهرة، 2008.
- 40- محمد صالح الحناوي، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.
- 41- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 42- مدحت القرشي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 43- منعم زمزر الموسمي، "إتخاذ القرارات الإدارية"، دار البازوري العلمية، عمان، 1998.

قائمة المراجع

- 44- منصورى الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 45- نبىل عبد السلام شاكر، إعداد دراسات الجدوى و تقوىم المشروعات الجديدة، كتب عربية، 2006.
- 46- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2011.
- 47- هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 48- يحيى عبد الغنى أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.
- II. الأطروحات والمذكرات الجامعية:
- 49- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بينى صاف (S.C.I.BS)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، دفعة: 2009-2010.
- 50- بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 51- خمسي نجاة، تقييم المشاريع الاستثمارية في اطار ال وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع وكالة سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير في : العلوم الاقتصادية، تخصص: طرق كمية في التسيير، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، 2015-2016.
- 52- زحوفي نور الدين، "فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في إختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية"، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

قائمة المراجع

- 53- سفيان فيط، "التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية السكة الحديدية لضواحي جزائر العاصمة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.
- 54- فتحي خن، "أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 55- غربي حسين، أحمد بلعربي، دور الرقابة الداخلية في ضبط إجراءات منح القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017/2018.
- 56- مسيكة بوفامة، ز/بعداش، "نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2001.
- 57- مفتي البشير، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 58- مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مكتملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2012-2013.
- 59- نور الدين، شوال فافة، تقويم المشاريع الاستثمارية باستخدام مخطط العنكبوت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة سعيده، 2012-2013.

III. المجالات والموسوعات:

- 60- أوسرير منور بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، السادسي الثاني 2009.
- 61- تمجدين نور الدين، "دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العلمية"، مجلة الباحث، العدد 2009-2010/07، جامعة ورقلة.

قائمة المراجع

62- سعد طالب كاظم، "دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تخصصي لطب و جراحة العيون في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد الرابع عشر - العدد (3)-2017

63- سيد الهواري، الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج6 ، نشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1982.

64- قادر عبد الرحمن، يالين فاتح سليمان، تقييم المشاريع الاستثمارية واثرها في اتخاذ القرارات، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، 2007.

IV. المطبوعات:

65- عمران عبد الحكيم، مطبوعة محاضرات حول معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017.

66- عيسى نجاة، مطبوعة بعنوان: نماذج التقييم المالي دروس و تمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016-2017.

V. القوانين والتشريعات:

67- المادة 179 من قانون النقد والقرض.

VI. المواقع الالكترونية:

68- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت <http://www.bna.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

69- Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de projets, Berti edition, Alger, 2015, p15.

قائمة المراجع

اللا حقى

PROJET :

Bilan Financier :
Cetle partie présentera la structure active et passive du patrimoine prévisionnel du projet compte tenu de la constitution de réserves légales et de la distribution de dividendes.

Bilan Financier

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Actifs					
Immobilisations nettes	3 612 587 500	3 210 487 500	2 808 387 500	2 407 068 750	2 005 750 000
BFR	298 592 512	420 332 183	520 030 207	550 801 359	582 325 754
Trésorerie	-	286 559 647	35 664 595	160 473 863	237 228 464
Total	3 908 954 875	3 917 379 330	3 364 082 302	2 918 343 972	2 825 304 218
Capitaux propres & Passifs					
Capital social	100 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000
Emprunt à LT	4 014 687 500	3 011 015 625	2 007 343 750	1 003 671 875	-
Dettes à CT	-	-	-	-	-
Réserves	-	10 286 631	16 662 221	64 270 468	118 251 167
Résultats reportés	-	195 445 994	316 582 191	649 839 923	1 027 704 816
Résultat de l'exercice	205 732 625	538 977 036	952 164 950	1 079 613 980	1 204 891 307
Total	3 908 954 875	3 444 260 036	3 392 753 111	2 897 396 247	2 450 847 290
Capital FR ou IZD					
Capitaux propres	105 712 625	433 244 411	1 385 409 361	1 893 724 172	2 450 847 290
Emprunts	4 014 687 500	3 011 015 625	2 007 343 750	1 003 671 875	-
Capitaux permanents	3 908 954 875	3 444 260 036	3 392 753 111	2 897 396 247	2 450 847 290
Emplois à Long & Moyen terme	3 612 587 500	3 210 487 500	2 808 387 500	2 407 068 750	2 005 750 000
Fonds de roulement	296 367 375	233 772 536	594 265 611	480 327 497	445 007 250

Annexe II à la circulaire n° 1994 du 26/07/2011



BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
SOCIETE PAR ACTIONS Au Capital de 41.600.000.000,00
Siège Social : 8, Bd Ernesto « Che » Guevara -ALGER
 البنك الوطني الجزائري

FICHE D'APPRECIATION DU CLIENT

AGENCE : TIARET 540

DRE : MOSTAGANEM 198

1. NATURE DE LA DEMANDE DE CREDIT :

Première demande
 Renouvellement
 Extension de concours
 Besoin exceptionnel

2. COORDONNEES DU DEMANDEUR :

- Nom/Prénom ou raison sociale : **SARL** [REDACTED]
- Forme juridique : **SARL**
- Date de création : **28/02/2018**
- Groupe d'affaires : **GROUPE** [REDACTED]
- Activités : Fabrication produit en plastique
- Principaux dirigeants : (Nom/Prénom/Qualité) : **Mr** [REDACTED]
- Capital social : **100.000.000,00**
- Date d'entrée en relation : **/**
- Date de la 1^{ère} demande de crédit : **15/07/2017**
- Clé banque d'Algérie :
- Numéro d'identifiant fiscal : **/**
- Autres affaires du groupe et leur domiciliation **/**

3. REPONSE A LA DEMANDE DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES (pour les nouveaux risques) **/**

4. CLASSEMENT ACTUEL DE LA CREANCE : **/**

5. INDICATEURS D'ACTIVITE : U : KDA

Indicateurs \ Exercices	N-2.	N-1.	N (à ce jour)	N+1
Chiffre d'affaires	/	/	24.999	/
Mouvements Confies (M.C)	/	/	/	/

6. RENSEIGNEMENTS COMMERCIAUX

- 6.1 Fournisseurs : Principaux fournisseurs et délais de paiement accordés : **/**
- 6.2 Clients : Principaux fournisseurs et délais de paiement accordés : **/**
- 6.3 Délais de rotation des stocks

7. INCIDENTS DE PAIEMENTS ENREGISTRES

- 7.1 Historique des incidents de paiement enregistrés durant l'année (Nature/Nombre/Montant) **/**
- 7.2 Incidents de paiement en cours (Nature/Montant/Prévisions de régularisation)

BANQUE NATIONALE
D'ALGERIE
DIRECTION GENERALE
DIRECTION DE L'EXPLOITATION
ET DES ENGAGEMENTS

DESTINATAIRE

DRE MOSTAGANEM-198

DU -
A LA
DIRECTION
GENERALE
ECHANANCE

AUTORISATION D'ENGAGEMENT
21/11/2018

SIEGE BATTAGIE
AGENCE TIARET-540

Alger, le

en date du

(1) 31/12/2025

Votre proposition de crédit d'investissement
le présent DB1001 annule et remplace le DB1001 du 13/08/2018

BENEFICIAIRE		MONTANT	CONDITIONS
SARL [REDACTED] SARL AU CAPITAL SOCIAL 100.000.000DZD Fabrication des pièces et composants en plastique Sidi Mansour section 43 [REDACTED]		C/C N° : 0300 [REDACTED] CLE BA : 300 [REDACTED] Numéro d'Identifiant : [REDACTED]	
Crédit d'investissement : (1) <ul style="list-style-type: none"> OCD équipements de 24.080.900 USD CV/DA..... 2.865.559.674 Relayée par : CMT (2+5) DA..... 3.125.000.000 Le montant en dinar est donné à titre indicatif. (Cours de change du 31/10/2018 1USD= 118,9972DA). Devant prendre en charge : -Les équipements d'importation en intégralité ; -Et une partie des équipements à acquérir localement.			Conditions de banque
> CCI dûment établie, signée et enregistrée en sa version arabe +CBAO+DT+ échéancier de remboursement à <u>recueillir au préalable.</u>		GARANTIES	
> hypothèque de 2ème rang du terrain d'une superficie 62.625 M ² appartenant à la SARL [REDACTED], selon acte de concession n° [REDACTED]/2018 du 30/05/2018, publié à la conservation foncière de [REDACTED] le 30/05/2018 aux volumes 78/224, (sachant que le dit terrain est hypothéqué de 1er rang en faveur de la BNA, selon l'acte du 11/06/2018 enregistré le 13/06/2018); au plus tard le 31/03/2019 ; <u>à recueillir.</u>		> Hypothèque de 2 ^{er} rang du terrain de 44.736M ² , acte de concession n° [REDACTED] 2017, établis en date du 30/10/2017, publiés à la conservation foncière de [REDACTED] aux volumes 80/236, élargi aux constructions à édifier <u>à recueillir.</u>	
> CSL des associés à hauteur de l'ensemble de nos concours, <u>à recueillir au préalable.</u>		> DPA CATNAT et DPA Multirisques, <u>à recueillir.</u>	
> Recueil du nantissement des équipements financés, <u>à recueillir.</u>		En vigueur	
00-----00-----OBSERVATIONS-----00-----00-----			
VOIR NOTRE LETTRE DU 21/11/2018 PORTANT LA NOTIFICATION DE LA DECISION DU CCC DU 19/11/2018.			

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BANQUE D'ALGERIE
CENTRALE DES RISQUES
DECLARATION A LA CENTRALE DES RISQUES
(Données descriptives du bénéficiaire de crédits)

CREDIT ANSEJ/CNAC	
CLIENTELE ORDINAIRE	X

		N° D'ORDRE	
Nom de l'Etablissement	BANQUE NATIONALE D'ALGERIE	Date d'Etablissement	J <input type="checkbox"/> M <input type="checkbox"/> A <input type="checkbox"/>
			09_08_2018
Code Banque	0_0_1	A Enregistrer	<input checked="" type="checkbox"/>
Code Agence	5_4_0	A Modifier	<input type="checkbox"/>
		A Annuler	<input type="checkbox"/>
		Tracer une croix dans la case appropriée	

Cadre réservé à la Centrale des Risques

Cadre réservé à la centrale des risques

Numéro d'identification Fiscal (N. I.F) | 0 | 0 | 1 | 7 | 1 | 6 | 1 | 0 | 4 | 4 | 5 | 76 | 81

Clé Banque d'Algérie :

Nom ou raison sociale du bénéficiaire **SARL** [REDACTED]

Sigle de l'entreprise : JJ MM AAAA

Date de naissance : 23 | 07 | 2017

CNE [REDACTED]

Adresse complète du bénéficiaire **GROUP 16 COMMUNE CNE** [REDACTED]

Code Géographique | 3 | 8 | 0 | 0 | 0 |

Forme Juridique : **Affaire Personnelle**

Secteur d'activité (section) : **Fabrication produit en plastique**

Branche d'activité (Division)

Registre de Commerce [REDACTED] DU 28/ [REDACTED]

UNITE : Milliers de DA

EXERCICE 2018 (prévisionnel)


Chiffre d'affaire	2.419.458	FONDS SOCIAL	100.000
Total Bilan	4.330.823	Résultat du dernier Exercice	427.212

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE AP/540



Le Chargé de l'intérim
L. MIDOUNE

Banque Nationale d'Algérie




BNA

بنك الجزائر

المقر الرئيسي : 08 شارع ارتيستوا شيفيلارا. الجزائر .
شركة ذات اسهم ذات رأس مال 41.600.000.000 دينار جزائري.
المسجل التجاري - [REDACTED]

اتفاقية قرض الاستثمار
(ا.ق.ا)

تم إبرام هذه الاتفاقية بموجب أحكام الأمر 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض، و طبقا لشروط البنك المعمول بها.



1

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES
 AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
 ANDI

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE D'ALGER.

ATTESTATION D'ENREGISTREMENT D'INVESTISSEMENT

N° 2017/0472 Date 26/10/2017

Je soussigné M. D. D. D. D. Directeur du Guichet Unique Décentralisé de l'ANDI au niveau de la wilaya d'Alger atteste avoir procédé à l'enregistrement de l'investissement ci-dessous décrit, sur demande de Mr [REDACTED] né le [REDACTED] à [REDACTED] demeurant [REDACTED] titulaire de la CNI n° [REDACTED] délivré le [REDACTED] par La Daira de Rouiba agissant en qualité de géant pour le compte de SARL [REDACTED] à capitaux nationaux résidents, domiciliée à [REDACTED] lot N°07 [REDACTED], enregistrée au registre de commerce sous le n° en date et titulaire d'un numéro d'identification fiscale (N.I.F) n° du/constituée, pour l'exercice de (l')(s) activité(s) objet des codes 105403 FABRICATION D'EQUIPEMENT, D'ACCESSOIRES ET PIECES DETACHEES POUR AUTOS- 111305 FABRICATION D'ARTICLES EN PLASTIQUE N.D.A. entre les Principaux actionnaires/associés suivants :

Nom et prénom [REDACTED]
 Nationalité : Algérienne
 Adresse : [REDACTED]
 Nom et prénom : SARL [REDACTED]
 Nationalité : Algérienne
 Adresse : Route nationale [REDACTED]
 Nom et prénom :
 Nationalité :

1. Type d'investissement :

- a- CREATION
- b- EXTENSION : Quantitative Qualitative
- c- REHABILITATION : Rationalisation Modernisation
- Augmentation de Productivité Réactivation
- Remplacement ou renouvellement à l'équivalent

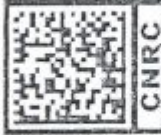
2. Désignation et description du projet : Acquisition d'équipements pour la création d'une unité de Fabrication D'équipement, D'accessoires Et Pièces Détachées Pour Autos

3. Lieux d'implantation :

- siège social : [REDACTED]
 - Sites d'activités : [REDACTED]

4. Produits et/ ou services envisagés : Accessoires Auto En Plastique - PALETTES EN PLASTIQUE

<p>المقررات التي يتم عرض لها المناقص للقيود في حالة مخالفة أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والتميم.</p> <p>طبقاً لأحكام المادة 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41 مكرر من القانون المذكور أعلاه، يعاقب بمرامة من 5.000 إلى 50.000 دج و أو الحبس من سنة 6 أشهر إلى سنة 11 كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - جازس نشاط تجاري أو غير ذلك دون السجل في السجل التجاري، - جازس نشاط تجاري يستخرج سجل تجاري منتهي الصلاحية، - يخلي تصريحات غير صحيحة أو يخلي معلومات غير كاملة بهدف السجل في السجل التجاري، - جازس نشاطاً تجارياً قارداً دون حيازة عمل تجاري، - جازس نشاطاً أو مهنة مقبلة خاصة للسجل في السجل التجاري دون الرخصة أو الإجماع القانوني، - جازس تجارة خارجية عن موضوع السجل التجاري، - لم يشهر البيانات القانونية المنصوص عليها في المواد 11 و 12 من القانون المذكور أعلاه، - يخلد أو يتردد مستخرج السجل التجاري أو الزمان المرتبطة به، - لم يعدل بيانات مستخرج السجل التجاري، - منح وكالة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري باستثناء الزوج، الأوصول والتروع من الدرجة الأولى، - لم يحترم الإلزام بالمدائمة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه. <p>ملاحظة: "لا يعني السجل في السجل التجاري التاجر من الإلزامات التي تقع على عاتقه خلال ممارسة أنشطته. لا سيما عندما تكون هذه النشاطات موضع تنظيم خاص".</p>	<p>الرقم التسلسلي: [REDACTED]</p> <p>التاريخ: 28 فبراير 2018</p> <p>هذه القاهرة ليسويار</p> <p>مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري</p> <p>إسماء الناظر للتسجيل أو ممثله الشرعي</p> <p>[Signature]</p>
--	--

<p>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة المركز الوطني للسجل التجاري C.N.R.C</p> <p></p>	<p>مستخرج السجل التجاري معدل شخص معنوي</p>	<p>رقم السجل: [REDACTED]</p> <p>تاريخ التسجيل في السجل التجاري: 2018/02/28</p>
---	--	--

Banque Nationale d'Algérie



بنك الجزائر

Siège Social : 8, Bd. Ernesto « Che » Guevara Alger
Société par actions au Capital de 41.600.000.000 de DA.
R.C. - Alger 0012904 B 00

TIARET LE 14/08/2018

A MONSIEUR
[REDACTED]
GERANI
SARL [REDACTED]
SIDI MANSOUR 43 GROUP 16

NOTIFICATION ACCORD BANCAIRE

OBJET : A/S de votre demande de financement
Projet : Fabrication pièces et composants en plastiques.

En réponse à votre demande pour le financement de votre projet Fabrication pièces et composants en plastiques, nous avons le plaisir de vous informer que le Comité Central de Crédit de notre institution s'est prononcé favorable pour vous accorder le crédit ci-dessous détaillé comme suit :

- ♦ OCD équipements de 24.080.900 USD CV/DA 2.834.560.330,00
Relayé par un :
CMT de DA 3.125.000.000,00

Devant prendre en charge :

- les équipements d'importation en intégralité
- une partie des équipements à acquérir localement.
- ♦ Durée : sept 7 ans dont 2 ans de différé.
- ♦ Taux d'intérêt bonifier conformément aux conditions de banque en vigueur .

Pour la libération de ce crédit vous devrez aussi compléter votre dossier en procédant :

A Priori :

- Signature de la convention de crédit d'investissement CCI;
- La chaîne de billets à ordres.
- Hypothèque en 1^{er} rang du terrain d'une superficie de 44.736 M2 , élargi aux édifices à construire
- CSL des associés à hauteur du crédit consenti.

A Posteriori :

- Nantissement des équipements financés.
- Délégation police d'assurance multirisque DPA CAT NAT et DPAMR .
- Recueil d'u permis de construire en cours de validité.
- Confier à la banque l'ensemble du chiffre d'affaires de l'entreprise.

Veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

LA BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Le Directeur

[REDACTED]



Copie: DPME Alger 177
DRE Mostaganem 198

COPIE AGENCE



ANNEXE A LA NOTE N°2723.105.313

Portant Création Du Comité Central et de Comités Régionaux De Suivi Des Engagements

FICHE CLIENT DONT LES ENGAGEMENTS SONT EGAUX OU SUPERIEURS A KDA 300.000
SITUATION AU 31-12-2018

DRE DE MOSTAGANEM « 198 »
AGENCE DE TIARET « 540 »

NOM & PRENOM OU RAISON SOCIALE	SARL [REDACTED]
FORME JURIDIQUE ET CAPITAL	SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE AU CAPITAL SOCIAL DE 1.000.000 KDA
NATURE DE L'ACTIVITE	FABRICATION DES PIECES ET COMPOSANTS EN PLASTIC
NOM & PRENOM DES PRINIPAUX DIRIGEANTS	Gérant : [REDACTED] Associés : SARL [REDACTED]
DATE D'ENTREE EN RELATION	17/07/2018
C/C : 0 [REDACTED]	6.917 KDA

U : KDA

ENGAGEMENTS		AUTORISATIONS		ECHEANCES
LIGNES DE CREDITS	MONTANT	LIGNES DE CREDIT	MONTANT	
OC DOC Equipements RELAYEE PAR CMT	20.468.765,00 USD CV/KDA 2.421.065 /	OCD équipement 24.080.900 USD Relayé par : CMT (2+5)	2.865.559 3.125.000	31/12/2025

GARANTIES

- CCI acte du 06/12/2018, enregistrée le 09/12/2018
- CSL des associés acte du 06/12/2018, enregistrée le 09/12/2018

A postériori :

- Hypothèque 2^{ème} rang sur terrain superficie 62.625 m² .
- Hypothèque 2^{ème} rang sur terrain superficie 44.736 m² .
- Nantissement des équipements financés.
- DPA CAT NAT et DPAMR à recueillir.